مبادئ التخطيط العلمى فى الاتحاد السوفيتى

ان بين يدى القارى كتابا يعرض مبادئ التخطيط العلمى فى الاتحاد السوفييتى . وتبين هنا ، بشكل ملخص وبسيط، المبادئ الرئيسية لنظرية التخطيط الاشتراكى ، والاساليب العملية لوضع خطط الاقتصاد الوطنى . ويبين المؤلفون تطور التخطيط الاقتصادى السوفييتى ، وعلاقته بحل المهام الاجتماعية-الاقتصادية المعينة. وتتابع العرض لمواد الكتاب يتفق ومنطق عملية التخطيط نفسها وتحقيقها . ويعطى هذا الكتاب الامكانية للتعرف على المستوى الحديث للتخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى .

لقد وضعت هذا الكتاب مجموعة من المؤلفين العاملين فى المعهد العلمى للبحوث الاقتصادية ، التابع للجنة الدولة للتخطيط لمجلس الوزراء فى الاتحاد السوفييتى، وهم آنتشيشكين، بيلؤوسوف، يفيموف ، كيريتشينكو ، ليتفياكوف ، شفيركوف ، وتحت اشراف يفيموف .

قام بالمراجعة العلمية للكتاب شفيركوف .

مبادئ التخطيط العلمي في الاتحاد السوفييتي

دار التقدم
موسكو

ترجمة : رشيد العباس

ПРИНЦИПЫ НАУЧНОГО ПЛАНИРОВАНИЯ
В СССР

На арабском языке

طبع فى الاتحاد السوفييتى

П $\frac{10803-125}{014(01)-75}$ 474—74

ان التناسب الدائمى ، المتبع
بوعى ، يمكن ان يعنى ، فى
الواقع ، التخطيط المنهاجى .

لينين

الفصل الاول

التخطيط كعامل تطوير للاقتصاد

لقد نشأ التخطيط الاقتصادى الوطنى فى البلدان الاشتراكية ، وهو ينمو ويتطور بنجاح . وتنتشر عناصره ، بهذا الشكل او ذاك ، فى البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة للاقتصاد . وتعكس الحاجة الى تخطيط الاقتصاد المعترف بها فى كل مكان ، فى الوقت الحاضر ، ضرورة قيادة التطوير الاقتصادى للبلاد ، قيادة مدعمة علميا . ان التخطيط الاقتصادى يولد امكانيات كبيرة للاستخدام الواعى والرشيد لموارد أمم وأقاليم كاملة . غير أنه لا بد للتطوير المخطط للاقتصاد ، ولتطبيق مزايا التخطيط الاقتصادى الوطنى من ظروف واقعية .

ويعنى التطوير المخطط ، بخلاف الاشكال الاخرى للتطوير الاقتصادى ، تناسب جميع عناصر الاقتصاد ، تناسبا متبعا بوعى فى هذه العملية ، من اجل تحقيق الاهداف المعينة . وتوجد ، فى ظروف التطور المخطط ، امكانية وضرورة الادارة العلمية لتطوير الاقتصاد .

واصبح ، فى الوقت الحاضر ، اصطلاح « التخطيط » شائعا ، ويستخدم استخداما واسعا فى حالات مختلفة . وتشهد السنوات

العشر الاخيرة على انتشار افكار تخطيط تطور الاقتصاد الوطني في العالم المعاصر كله ، في البلدان ذات النظم الاجتماعية-الاقتصادية المختلفة . ويدل هذا على ان المستوى الحديث لتطور القوى المنتجة ، وطابع الانتاج الاجتماعي يتطلبان تطور اقتصاد موجه ومتناسب . وبالاضافة الى ذلك ، ففي مختلف البلدان توجد درجات متفاوتة لاستعداد الظروف الاجتماعية للاستخدام الفعال لأدوات التخطيط الاقتصادي الوطني ، الامر الذي يولد مشاكل نظرية وعملية معقدة . ويساهم في دراسة وصياغة هذه المشاكل اقتصاديون ذوو وجهات نظر وتصورات سياسية مختلفة تماما ، والتي تعكس مصالح مختلف طبقات وفئات المجتمع . وتبذل حكومات بعض الدول مساعي كبيرة من اجل الاستخدام العملي لتخطيط التطور الاقتصادي . وفي السنوات الاخيرة ، نشطت المنظمات العالمية عملها في هذا المجال الى درجة كبيرة .

١ – التخطيط كشكل جديد لادارة الاقتصاد الوطني

تعتبر الادارة المخططة للاقتصاد ، على نطاق البلاد كلها ، ظاهرة جديدة ، مبدئيا ، في تاريخ البشرية . وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بنشوء وتطور الاسلوب الاشتراكي للانتاج . وتخطيط التطوير الاقتصادي ينتمي ، الى جانب الاكتشافات الحديثة في مجال العلوم الطبيعية والثورة التكنيكية-العلمية الحديثة ، الى اكثر منجزات عصرنا العلمية والعملية روعة .

ومبدأ التطوير المخطط للاقتصاد أملته الظروف الموضوعية للمجتمع المعاصر . فصناعة الآلات الضخمة ، والتقسيم العميق

للعمل ، ذلك التقسيم الذى يولد الآلاف من العلاقات المتبادلة ، يتطلبان بالحاح تطورا متناسبا ، وتنظيما مخططا للانتاج . والانتاج الرأسمالى الكبير ، الموجه لجنى الارباح ، لم يكن باستطاعته تكوين الظروف الملائمة للتطوير المخطط للاقتصاد . فلقد نما ، بصورة عفوية ، مع كل النتائج المترتبة عليه ـ الازمات ، البطالة ، العمل بطاقات ليست محملة تحميلا كاملا .

لقد قضت التحولات الاشتراكية في الاتحاد السوفييتى على العقبات التى تقف فى طريق التطوير المخطط للاقتصاد. وتعتبر الملكية الخاصة لوسائل الانتاج العقبة الرئيسية من بين تلك العقبات . واصبحت قيادة التطور الاقتصادى ، على اساس دراسة واستخدام مفعول القوانين الاقتصادية الموضوعية ، اهم وظيفة للدولة الاشتراكية ، فأدى تأميم المؤسسات الصناعية الكبيرة ، ووسائل المواصلات . والبنوك الى نشوء وتطور اقتصاد ذى طراز جديد . ووضعت الدولة السوفييتية الأهداف الوطنية العامة للتطوير ، وجذبت الشغيلة كلها الى العمل من اجل بلوغ هذه الاهداف .

وتعتبر التلبية القصوى للاحتياجات المتزايدة دوما لكل المجتمع ، ولكل فرد من افراده ، هدف التطور الاقتصادى فى البلدان الاشتراكية . وتبرز فى طريق بلوغ هذا الهدف العام مهمات وسطية مختلفة . وتحددت طبيعة مثل هذه المهمات بمستوى تطور القوى المنتجة فى كل مرحلة معينة ، وبالظروف الاقتصادية الموضوعية . غير أن جميع هذه المهمات يجب ان تعمل على بلوغ الهدف الرئيسى ، الا وهو نمو رفاهية الشعب وتطور القوى المنتجة للمجتمع .

ان وضع أسس التخطيط الاقتصادى ، المستخدمة حاليا

بأشكال مختلفة فى بلدان عديدة ، بدأ فى البلاد التى كانت جد متأخرة آنذاك عن الدول الرأسمالية المتطورة . فلقد كان حجم الانتاج الصناعى فى روسيا ، فى سنوات السلم الاخيرة لما قبل ثورة اكتوبر ، أقل بـ ٨ مرات عما كان عليه فى الولايات المتحدة الاميركية خلال تلك الفترة نفسها ، اما بحساب الفرد الواحد من السكان فكان اقل بـ ١٣ — ١٤ مرة . وشغلت صناعة روسيا المرتبة الخامسة فى العالم ، وبقيت متأخرة ، ومجهزة تجهيزا سيئا بالمعدات الحديثة للانتاج . وكانت تلبية احتياجات الاقتصاد الوطنى الى المكائن والمعدات تجرى ، بشكل رئيسى ، عن طريق الاستيراد من البلدان الرأسمالية المتطورة .

وأضعفت الحرب العالمية الاولى اقتصاد البلاد كثيرا وكذلك سنوات الحرب الاهلية فى روسيا . وفى عام ١٩٢٠ ، عند بداية وضع اول خطة طويلة الأمد للتطوير ، بعد ثورة اكتوبر ، أنتج فى روسيا السوفييتية اقل من ١٥ ٪ من حجم الانتاج الصناعى لعام ١٩١٣ . وصبّ فى البلاد من الحديد الزهر ١١٠ الآف طن ، مقابل ٤,٢ مليون طن فى عام ١٩١٣ . واستخرج من الحديد الخام ١٦٠ الف طن ، مقابل ٩,٢ مليون طن فى عام ١٩١٣ . وانخفض استخراج الفحم بـ ٢٠٠ ٪ ، واستخراج النفط ١٥٠ ٪ ، اما الطاقة الكهربائية فانخفض انتاجها بـ ٣٠٠٪ تقريبا. وانخفض الانتاج الزراعى بمقدار الثلث. وشكل حجم الدخل القومى ، فى عام ١٩٢١ ، حوالى ٢٣ دولارا للفرد من السكان (باسعار عام ١٩٥٨) * .

---

* هنا وبعد ذلك ، تعطى الاسعار بالدولارات الاميركية .

وتشهد هذه الارقام على ان الارث ، الذى استلمته الدولة الجديدة ، كان افقر من تلك المقدرة الاقتصادية التى تتمتع بها بعض البلدان النامية الكبيرة. فمقدار الدخل القومى للفرد من السكان ، فى عام ١٩٦٥ ، شكل : فى البرازيل — ٢١٧ دولارا ، فى مصر — ١٦٢ دولارا ، فى باكستان — ١٠٨ دولارات ، فى الهند — ٩١ دولارا ، فى جمهورية نيجيريا الاتحادية — ٦٣ دولارا * .

وكان بامكان الاجراءات الاستثنائية ليس الا ، تلك الاجراءات التى اختلفت ، اختلافا جذريا ، عما كان يجرى فى الحياة الاقتصادية لروسيا ما قبل الثورة ، ان تنتشل البلاد من الفقر المدقع الذى كانت تعيش فيه.

وكان من الضرورى القيام بتعبئة جميع ما وجد من موارد ، وتوجيهه نحو اعادة بناء الاقتصاد ، ومن ثم نحو التغيير السريع لتركيبه ، وكذلك ضمان استخدامه الفعال . ولهذا الغرض ، اقيم نظام للتخطيط والادارة الممركزين ، أخذ يشمل ، بقدر تطور الاقتصاد ، كمية اكبر فاكبر من موارد ومجالات الحياة الاقتصادية .

وفى عام ١٩٢٠ ، اقرت اول خطة اقتصادية طويلة الأمد فى العالم — خطة كهربة روسيا (خطة غويلرو) — المرسومة لمدة ١٠ — ١٥ سنة . ومنذ ذلك الحين بدأت الادارة المخططة للاقتصاد الوطنى تنمو وتتطور .

لقد اجتاز التخطيط فى الاتحاد السوفييتى طريقا دام اكثر من نصف قرن . وتحدد وتوجه ، الآن ، الحياة الاقتصادية فى

* مديرية الاحصاء المركزية فى الاتحاد السوفييتى ، « الاقتصاد الوطنى السوفييتى فى عام ١٩٦٧ » ، دار « ستاتيستيكا » (الاحصاء) ، ١٩٦٨ ، ص ٤٤٣ . قيم الدخل القومى حسب الطرائق العلمية المتبعة فى تلك البلدان .

الاتحاد السوفييتي، على نطاق البلاد كلها، وفق خطة الدولة الاقتصادية الوطنية ، التي تنص على التطوير المطرد للقوى المنتجة ، وزيادة الثروة الوطنية ، ورفع مستوى الشغيلة المادي والثقافي وتدعيم القدرة الدفاعية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وتعتبر خطط الدولة لتنمية الاقتصاد الوطني ، الموضوعة سواء لمدة طويلة (الخطط الطويلة الأمد) أو لمدة قصيرة (الخطط السنوية الجارية) ، أهم الوسائل لقيادة جميع فروع ومجالات الاقتصاد الوطني .

ويمكن الآن حصر نتائج التطوير المخطط لاقتصاد الاتحاد السوفييتي لمدة طويلة . فبعد نهاية مرحلة اعادة البناء ، في عام ١٩٢٧ ، كانت قد حققت في الواقع ثماني خطط خماسية ، وذلك من عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٧٠ . وفي سنوات هذه الخطط الخماسية ، من عام ١٩٢٨ الى عام ١٩٦٨ ، اى خلال الاربعين عاما ، وبضمنها اعوام الحرب العالمية الثانية واعوام اعادة بناء ما دمر من الاقتصاد نتيجة الحرب، نما الدخل القومي للبلاد بمقدار ٣٧ مرة ، والانتاج الاجمالي للصناعة ٧٩ مرة . وبلغ حجم الدخل القومي للفرد من السكان في الاتحاد السوفييتي ، عام ١٩٦٨ ، حسب سعر العملة الرسمي ، ١١٣٦ دولارا ، اما حسب تناسب الاسعار فقد بلغ ١٣٧٣ دولارا . وشكل الحجم العام للدخل القومي للبلاد ، في عام ١٩٦٨ ، ٦٤ ٪ من حجم الدخل القومي للولايات المتحدة الاميركية، اما حجم الانتاج الصناعي فقد شكل حوالي ٧٠ ٪ من الانتاج الصناعي للولايات المتحدة الامريكية * .

* لقد حدد الدخل القومي للولايات المتحدة الاميركية ، لمقارنة الدلائل ، حسب الطرائق العلمية المتبعة في الاتحاد السوفييتي .

لقد اظهرت نجاحات التطوير المخطط لاقتصاد الاتحاد السوفييتى ، واقعيا ، التأثير الحاسم لتخطيط الدولة على وتائر النمو الاقتصادى ، وعلى انشاء الاقتصاد المستقل ، ونمو المستوى المعيشى للسكان . وأخذ يختفى ، تدريجيا ، النقد الباطل للتطوير المخطط ، من جانب الاقتصاديين ورجال الدولة البرجوازيين ، وبدأ يظهر ، اكثر فاكثر ، الاهتمام بالتخطيط . ومن ثم جرت محاولات لاستخدام التخطيط فى ظروف اجتماعية مختلفة . ففى الوقت الحاضر ، تستخدم ، عمليا ، الدول الرأسمالية المتطورة جميعها ، تقريبا ، عناصر التخطيط على نطاق الاقتصاد الوطنى . وسميت هذه الظاهرة الجديدة فى حياة الدول الرأسمالية بالبرمجة الاقتصادية .

وحتى الازمة الاقتصادية العالمية ، اعوام ١٩٢٩ – ١٩٣٣ ، كانت الرأسمالية واثقة غاية الثقة بمبدأ النشاط الحر لأرباب العمل ، اللعب « الحر » والتنظيم الذاتى لاقتصاد السوق . غير أن الازمة قوضت هذه الثقة . فبعد الازمة بدأ يتزايد تدخل الدولة فى شؤون الاقتصاد . وتطورت ، بشكل واسع ، البرمجة الاقتصادية ابتداء من الحرب العالمية الثانية ، ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، وبصورة خاصة ، فى الفترة الاخيرة . لقد اصبحت برامج التنمية الاقتصادية ، المتخذة فى فرنسا وايطاليا واليابان معروفة .

ومن الممكن اعتبار البرمجة الاقتصادية كأسلوب لوضع وتحقيق السياسة الاقتصادية فى ظروف الرأسمالية المعاصرة ، تلك السياسة الموجهة نحو تحديد اكثر الطرق فعالية لتحقيق المصالح الجماعية لطبقة ارباب العمل ، أو لبعض الفئات منها . فالدولة الرأسمالية تحاول تخطيط السياسة الاقتصادية ، المعبرة عن مصالح

الطبقات السائدة . وتتسم البرمجة الاقتصادية للاقتصاد الوطنى بطابع الدولة ، ويجرى اعدادها من قبل الاجهزة الحكومية .

لقد ظهرت ، فى البلدان الرأسمالية ، البرمجة داخل الشركات ، قبل تطور برمجة الدولة للاقتصاد الوطنى بكثير . لقد وجد هذا الشكل من البرمجة منذ زمن بعيد ، منذ أن بدأت عملية تركيز الانتاج . اما التركيز المطرد للانتاج ، والذى يزيد اكثر فاكثر من التناقضات الرئيسية لاقتصاد السوق ، فيخلق وسائل للعلاج المؤقت من شأنها تخفيف حدة هذه التناقضات . ولهذا ، فبرمجة الدولة للاقتصاد هى عبارة عن محاولة عملية للوصول الى « حل وسطى » ، بين الانتاج الاجتماعى والملكية الخاصة .

واذا كان التخطيط الاقتصادى الوطنى فى البلدان الاشتراكية يعتبر نتيجة مباشرة للملكية الاجتماعية للقسم الرئيسى من وسائل الانتاج ، فالبرمجة فى البلدان الرأسمالية هى نتيجة لعدد من الظواهر المتناقضة . فأولا هى نتيجة لظهور قطاع عام كبير الى حد ما : ويتطلب القطاع العام ادارته من قبل الدولة . غير أنه ، اذا لم يكن هو القطاع السائد ، فان السوق تجبره على الخضوع لمصالحه — مصالح ارباب العمل الخاص ، وبالتالى تخضع لهذه المصالح ، ايضا ، ادارة الدولة للقطاع المؤمم من الاقتصاد .

وثانيا ، نتيجة لضرورة التوظيفات الضخمة لتحقيق التقدم التكنيكى ، الذى يتطلب درجة تركيز عالية لرأس المال ، وتناسق برامج ابحاث معينة . وتأخذ الدول الرأسمالية على عاتقها ، فى الوقت الحاضر ، اكثر فاكثر ، وظائف مرتبطة بالتقدم التكنيكى ، اى تمويل البحوث التكنيكية ، والقيام باعادة البناء ، وتطوير بعض

الفروع الجديدة ، وتحقيق البرامج الفضائية ، وتمويل التعليم ، وتوظيف اموال الدولة في البنيان التحتي ، اى في فروع الاستخدام العام (الطاقة ، المواصلات ، العلم) . وهذا احد الاتجاهات الرئيسية لنشاط الدولة الرأسمالية في يومنا هذا . غير ان النتائج النهائية لنشاط الدولة هذا ، وفي ظروف الملكية الخاصة، هي اساسا من نصيب الطبقات السائدة .

وثالثا ، نتيجة لنشوء ونمو مجموعات صناعية-حربية كاملة في الدول الرأسمالية . يتم الركض وراء التسلح على اساس توظيفات الدولة ، وشرائها للاسلحة . فسياسة مثل هذه تتطلب القيام بتدابير منسقة ، على نطاق البلاد كلها ، والقيام بالمركزة والتنظيم .

ورابعا ، ان وجود وتوطد النظام الاشتراكي يرغمان البلدان الرأسمالية على السعي، في المباراة الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية ، للحفاظ على وتائر نمو عالية وثابتة ، ويتطلبان تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد ، وتطوير اساليب البرمجة . ولهذا ، فالهدف الرئيسي للبرمجة الاقتصادية، في عدد من البلدان، يكمن في المحافظة على وتائر نمو معينة . ولقد حفزت المباراة الاقتصادية بين الرأسمالية والاشتراكية على تطوير اساليب البرمجة في البلدان الرأسمالية .

ان الاساس الاجتماعي المختلف للتخطيط الاشتراكي والبرمجة الرأسمالية يفرض الاختلاف ، على حد سواء ، في مضمون وأهداف واشكال التخطيط والبرمجة ، وفي وسائل تحقيقها . وبخلاف التخطيط الاشتراكي ، تعتبر البرمجة الرأسمالية ، من حيث جوهرها ، دلالية .

وتتسم المهمات المطروحة في البرامج بطابع التوصية ، ولا تخصص الموارد والاموال بصفة دائمة لتحقيقها. ولهذا، فالتخمينات

الاقتصادية تعتبر الجزء الرئيسى فى برامج التطوير . وجوهر التخمين يكمن فى تحديد وتكهن الحالة المتوقعة للاقتصاد الوطنى كله ، أو لفروع معينة ، لمرحلة طويلة الأمد، اذا ما استمر الاقتصاد فى التطور وفقا للاتجاهات القائمة ، ومع الأخذ بالحسبان تأثير عوامل معينة وبعض التدابير الحكومية فى المستقبل .

ان مثل هذه التخمينات ، بالذات ، غالبا ما يسمونها بالبرامج والخطط الوطنية للتطوير الاقتصادى . وبما أن برنامج التطوير فى البلدان الرأسمالية يرتبط دائما ، ارتباطا وثيقا بالسوق ، لذا فان البرمجة الاقتصادية ، فى معظم الاحوال ، تنحصر فى محاولات التكهن بالحالة المقبلة للاقتصاد الذى ينمو تحت تأثير قوى السوق .

والتخمينات الاقتصادية يعمل بها فى البلدان الاشتراكية ايضا . وهى عبارة عن مرحلة تمهيدية لوضع اية خطة اقتصادية . وتشهد تجربة الاتحاد السوفييتى على أن التخمينات لا يمكن أن تكون عنصرا مكونا للخطة الا اذا كان وضع خطط التطوير يبدأ منها . فاعداد تخمين طويل الأمد لا يستطيع أن يكون بديلا للخطة .

ان مؤيدى النظريات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة يقتحمون الجدال برماح البراهين النظرية، عن اى من الاثنين يعطى فعالية اكبر — اقتصاد السوق مع عناصر برمجة الدولة ، أم التخطيط الممركز ؟ غير أن احسن حكم لهذا الصراع هو الحياة . والعقدان الاخيران كانا عقدى تجربة التخطيط ، عمليا ، لا فى بلد واحد ، وانما فى عدة بلدان اشتراكية ، مثلما كانا عقدى تجربة للبرمجة الاقتصادية فى عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة . وتشهد مقارنة

وتائر نمو الدخل القومى للفرد من السكان ، فى البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية المتطورة ، على افضلية الاقتصاد المخطط للبلدان الاشتراكية فى مسألة الاستخدام الفعال للموارد الوطنية .

نمو الدخل القومى للفرد من السكان
(عام ١٩٦٨ فى ٪ بالنسبة لعام ١٩٥٠) *

الاتحاد السوفييتى	٣٤٨ —	الولايات المتحدة الاميركية	١٤٧
جمهورية المانيا الديموقراطية	٣٩٧ —	جمهورية المانيا الاتحادية	٢٣٩
تشيكوسلوفاكيا	٢٤٧ —	انجلترا	١٤٨
بولونيا	٢٥٠ —	فرنسا	١٩١
رومانيا	٤١٤ —	ايطاليا	٢٢١

وتجدر الاشارة الى ان الوتائر العالية لتطور البلدان الاشتراكية تحدث فى ظروف تتمتع فيها هذه البلدان بمقدرة اقتصادية كبيرة لدرجة كافية . ففى الاتحاد السوفييتى ، شكل مستوى انتاج الطاقة الكهربائية ، فى عام ١٩٦٨ ، بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية ، ٤٣ ٪ ، وبالنسبة لانجلترا ، وفرنسا ، والمانيا الاتحادية كلها معا — ١١٧ ٪ ، وشكل مستوى استخراج الانواع الرئيسية للوقود ، نسبة لما ذكر ، وعلى التوالى — ٥٧ ٪ ، و ٢٧٩ ٪ ، ومستوى انتاج الفولاذ — ٦٧ ٪ ، و ١٢١ ٪ ، ومستوى انتاج الاقمشة القطنية — ٨٩ ٪ ، و ٢٤٨ ٪ **.

* مديرية الاحصاء المركزية فى الاتحاد السوفييتى ، « الاقتصاد الوطنى السوفييتى فى عام ١٩٦٨ » ، دار « ستاتيستيكا » ، ص ١٤٥ .

** نفس المصدر ، ص ١٦٢ — ١٦٥ .

٢ – التخطيط الاقتصادى فى البلدان النامية

تعلق البلدان النامية ، بحق ، آمالا كبيرة على استخدام التخطيط للاسراع بالتطوير الاقتصادى . فلقد اثار وضع وتحقيق اول خطة خماسية في الاتحاد السوفييتي ، اهتماما كبيرا فى البلدان النامية ، وذلك فى الثلاثينيات .

ولقد اقترح الرئيس المكسيكى كالـيّس ، فى عام ١٩٢٨ ، وضع خطة على اساس المحاسبة الدقيقة . وفى بداية عام ١٩٣٣ ، تقدم شرى م . فيشفيشفارايا ، فى الهند ، بخطة لمضاعفة الدخل القومى . وبعد مرور خمسة اعوام ، تكونت ولأول مرة فى تاريخ الهند ، لجنة تخطيط وطنية ، تابعة لحزب المؤتمر الوطنى الهندى ، بقيادة جواهر لال نهرو . وفى عام ١٩٣٣ ، اضطر الديمقراطى التايلاندى ابريدى بانوميونغ الى الهروب من البلاد ، لأن الرجعية المحلية كانت قد اعتبرت برنامج تنظيم الدولة للاقتصاد ، المقدم من قبله ، كـ « دسائس شيوعية » . وفى عام ١٩٦٠ ، قام بوضع وتحقيق الخطط ١٤ بلدا اسيويا ، وسبعة بلدان افريقية ، وبلدان من بلدان اميركا اللاتينية . وبعد ستة اعوام مضت ، اى فى عام ١٩٦٦ ، قامت بوضع خطط التطوير الاقتصادى ١٨ دولة اسيوية ، و ٢٦ دولة أفريقية ، و ٢٠ دولة من دول اميركا اللاتينية . وتقوم الآن جميع البلدان النامية تقريبا ، بدون استثناء ، وبهذا الشكل أو ذاك ، بوضع برامج التطوير الاقتصادى الطويلة الأمد .

ان تطور التخطيط والبرمجة الاقتصاديين فى البلدان النامية هو نتيجة عدد كامل من الاسباب . ففى معظم هذه البلدان نجد ان القوى المنتجة فى مستوى واطئ ، وخاصة فى البلدان التى يسودها

اقتصاد شبه عيني . وتعتبر ضرورة التغلب على هذا المستوى الوطئ للانتاج، نسبة الى مستوى البلدان المتطورة ، هى السبب فى البحث عن « وسائل قوية » لتغيير الوضع الاقتصادى للبلدان النامية.

وتعطى المعلومات المتزايدة عن مستوى الحياة ، ونمو الانتاج ، والتى هى نتيجة الوسائل العصرية للمواصلات ، مادة كبيرة لهذه البلدان لبحث طرق الاسراع فى التطوير. وتجذب اهتمام هذه البلدان ، بصورة خاصة ، امكانية التطوير المخطط . فالمحدودية القصوى للعديد من الموارد تؤدى الى القيام بتطوير الفروع ، التى تتطلب رأسمالا كبيرا (بضمنها البنيان التحتى) ، اما بمساهمة الدولة ، أو بأجمله على حساب تمويل الدولة .

ويعتبر القطاع العام ، الناشئ فى العديد من البلدان النامية ، اساسا موضوعيا لنشوء وتطوير برمجة الدولة . كما ان المواقع غير المفيدة على الاطلاق للبلدان النامية، فى السوق التجارية العالمية، هى الاخرى تحدد ضرورة ادخال رقابة الدولة فى مجال التداول الداخلى والخارجى ، واقامة رقابة الدولة على استخدام الموارد الموجودة . وتقف ضد عمليات « تدويل » * الاقتصاد هذه اتجاهات التطور العفوى ، التى هى نتيجة مرحلة تطور معينة للعلاقات الرأسمالية ، وغيرها من العلاقات الاجتماعية فى البلدان النامية . ولهذا ، فمن الممكن ، هنا ، ملاحظة صورة معقدة لتشابك الاتجاهات المختلفة ، التى تترك اثرها ، حتما ، على طابع التخطيط الاقتصادى .

ان الظاهرة التى تسمى ، فى كل مكان في البلدان النامية ، بالتخطيط ، هى عبارة عن سياسة التأثير المخطط للدولة على التطوير

* اضفاء طابع الدولة عليه . المترجم .

الاقتصادى فى بلدان آسيا ، وافريقيا ، واميركا اللاتينية ، فى شكل تخمين لتطوير الاقتصاد ، وتخطيط القطاع العام على مختلف المستويات — مستوى ما بين الفروع ، والمستوى الفرعى ، ومستوى المشروعات المعينة ، وتنظيم الدولة للقطاع الخاص ، وفى شكل اصلاحات اجتماعية-اقتصادية . وتوجد مختلف انواع التمازج لهذه الاشكال . وقد يكون ثمة مجموع كبير من انواع التمازج للاشكال المذكورة اعلاه ، وفقا لمستوى التطور الاقتصادى للبلاد ، والتركيب السياسى ، وعلاقات الملكية فيها . . . والخ .

وبصورة عامة ، يمكن اعتبار تأثير الدولة ، فى البلدان النامية ، على عمليات التطوير الاقتصادى كتخطيط اقتصادى جزئى . ويوجد هذا النوع من التخطيط فى الغالبية الساحقة من البلدان النامية ، ذات المستوى الواطئ للانتاج ، والعلاقات المتنوعة للملكية ، والبناء القديم للاقتصاد . وتستخدم مثل هذه البلدان ، فى تطبيقها العملى ، بصورة رئيسية ، عناصر معينة فقط من تدابير التخطيط ، المذكورة أعلاه . وهى محاولات ، إما للتنظيم العلمى الرشيد لعمل الجهاز الادارى-المالى ، ولتوزيع التوظيفات الاساسية ، وإما للتخمين .

ان مثل هذا التخطيط الجزئى انعكاس لمرحلة التطور الحالية لقسم كبير من هذه الدول . ويجرى تحسين التخطيط الجزئى فى المجرى العام للتطور الاجتماعى-الاقتصادى لكل بلد بمفرده . ويتجه تطور مثل هذا الشكل من التخطيط ، إما باتجاه البرمجة الرأسمالية ، وإما باتجاه التخطيط الاشتراكى . ويسمح الأخير بالتحول من التخطيط الجزئى الى التخطيط العام . والظروف

الاولية للانتقال الى التخطيط الاقتصادى الوطنى العام ، مرتبطة بالتغييرات الاجتماعية-الاقتصادية العميقة فى المجتمع ، وبصورة رئيسية ، بتغييرات علاقات الملكية .

وتسمح التغييرات الاجتماعية-الاقتصادية ، فى البلدان السائرة على الطريق اللارأسمالى ، بالبدء باستخدام الكثير من التدابير التخطيطية ، مع العلم بان تخطيط القطاع العام يمكن ان يصبح القسم السائد لمجموعة هذه التدابير . ويفسح مثل هذا التطور امكانية معينة للاستخدام ، عمليا ، فى البلدان النامية ، لطرائق التخطيط المجربة فى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى .

وفى البلدان ، التى يسير فيها تطوير الاقتصاد فى الطريق الرأسمالى ، تستخدم ، لأجل بسط نفوذ الدولة على هذا التطوير ، عناصر التخمين والتنظيم وتخطيط القطاع العام ، ويستند ، بأقل تقدير على القيام بالاصلاحات الاجتماعية-الاقتصادية .

ولا تجوز المساواة بين البرمجة الاقتصادية فى البلدان الرأسمالية ، وبين عناصر التخطيط فى البلدان النامية . فالبرمجة الاقتصادية فى البلدان المتطورة .. نتيجة المستوى العالى لتعميم القوى المنتجة ، ونتيجة اندماج الدولة المتعدد الجوانب بالاتحادات الاحتكارية ، وتأثير المباراة الاقتصادية بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى ، تلك المباراة التى تطرح بالحاح ، امام البلدان الرأسمالية الرئيسية ، مهمة ضمان وتائر ثابتة لنمو الاقتصاد . اما فى البلدان النامية ، فالتخطيط الاقتصادى ينجم عن ضرورة الاسراع فى تطوير القوى المنتجة وعن ازدياد حدة التناقضات باستمرار مع البلدان الامبريالية ، وتأثير نجاحات تطور البلدان الاشتراكية المخطط . ولهذا ، ففى

البلدان النامية ، التى تستخدم ، من حيث المبدأ ، نفس وسائل التنظيم التسليفي-السوقى ، والتخطيط الدلالى ، المستخدمة فى البلدان الرأسمالية ، تبرز ظواهر جوهرية اضافية ، هى عناصر التخطيط الاقتصادى الوطنى للاصلاحات الاجتماعية-الاقتصادية .

ان التخطيط لا يخطو ، فى البلدان النامية ، الا الخطوات الاولى . وهى صعبة للغاية ، وتُختطى فى ظروف اقتصادية وسياسية معقدة . ولقد روعيت فى معظم البلدان النامية ، التى تحقق ، فى الوقت الحاضر ، خطط التطور الاقتصادى ، وتيرة نمو النتاج الاجمالى السنوية من ٥ ٪ الى ٩ ٪ ، التى من شأنها ان تضمن للبلدان النامية تعجيل التطوير بـ ٥٠ ٪ — ١٠٠ ٪ * . والواقع ان المعدل السنوى لوتيرة النمو ، فى الغالبية العظمى من البلدان ، لم يتعد الـ ٥ ٪ سنويا ، خلال اعوام ١٩٥٥ — ١٩٦٥ ** . اما معدل دليل النمو لجميع البلدان النامية فلقد كون ، خلال اعوام ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ، ٤,٤ ٪ سنويا ، وبحساب الفرد الواحد من السكان — ١,٩ ٪ . هذا مع العلم بأن النمو السنوى للنتاج الاجمالى ، لكل فرد من السكان فى البلدان النامية ، كون ثلاثة دولارات ، وذلك خلال اعوام ١٩٦٠ — ١٩٦٥ *** .

---

* U. N. Department of Economic and Social Affairs. Economic Survey 1964 — Part I, Development Plants; Appraisal of Targets and Progress in Developing Countries, N. Y. 1965, pp. 24 — 25.

** U. N. Departement of Economic and Social Affairs. World Economic Survey 1967 — Part One. The Problems and Policies of Economic Development: An Appraisal of Recent Experience, N. Y. 1968, p. 18.

*** Ibid., p. 17.

ان الوتائر السريعة لنمو اقتصاد الاتحاد السوفييتي ، والبلدان الاشتراكية الاخرى ، على مدى تطورها كله ، تدل على الامكانيات الكبيرة ، التي تستطيع ان تستخدمها البلدان النامية ، عند تطبيق مجموعة التدابير الاجتماعية-الاقتصادية كلها ، بما فيها الوسائل التخطيطية .

وتطرح عملية تحقيق الخطط ، في البلدان النامية ، بكل حدة ، الكثير من مشاكل التطوير الاقتصادية والاجتماعية . انها مسائل متعلقة بموارد التمويل (وقبل كل شيء بتركيبها : مقدار الضرائب على ارباح ارباب العمل ، والضرائب على مداخيل العمال والفلاحين ، والقروض الخارجية والتراكمات الداخلية) ، وبكيفية ضمان التطور المتناسب وتوازن الموارد المالية والمادية ، أو بتفضيل التوظيف المتضخم ماليا ، والذي يؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة . ويتطلب هذا تنظيم الرقابة على استخدام الموارد في البلاد ، وتشكيل هيئات لادارة الانتاج ، وتحديد نطاق اقتصاد القطاع العام وضمان فعاليته ، ومن الضروري صياغة العلاقة بنشاط ارباب العمل الخاص ، وغيرها .

وعند حل مشاكل تطوير ، كهذه ، يمكن في بعض الحالات الاستناد الى تجربة التخطيط في البلدان الاشتراكية ، مثلا في الاتحاد السوفييتي . ولا تستدعي الضرورة الاشارة الى ان الظروف ، التي تكون فيها التخطيط في البلدان الاشتراكية ، تختلف عن الظروف الحالية في غالبية البلدان النامية . وتنحصر الاختلافات الاكثر اهمية في الاختلاف المبدئي للتركيب الاجتماعي-الاقتصادي للانتاج العام ، والتوزيع والاستهلاك ، وكذلك للتنظيمات الاقتصادية

والاجتماعية المتعلقة بهذا التركيب . غير انه ، بغض النظر عن الاختلافات الجوهرية جدا ، فمن الممكن تحقيق بعض المهمات المشتركة للتطوير والتخطيط الاقتصاديين ، في الدول النامية ، بالاستناد الى تجربة البلدان الاشتراكية . ومنها مهمة ازالة أو تقليل الفجوة بين مستوى تطور البلدان النامية والبلدان المتطورة ويمكن حل هذه المهمة بواسطة تعجيل وتائر النمو العامة ، والزيادة المحسوسة لنطاق التراكم ، والتصنيع السريع وبالتالي ، بواسطة التغييرات العميقة في تركيب الاقتصاد .

ولقد وضعت السياسة الاقتصادية للدولة الاشتراكية ، وقبل كل شيء سياسة التصنيع ، قضية التراكم وموارده في مركز الصدارة . وكانت هذه القضية في الاتحاد السوفييتي موضع دراسة ومناقشة دقيقتين ، وانعكست في بعض القرارات الحكومية ، والخطط الخماسية لما قبل الحرب . وتطلب تحديد وتائر ونسب تطور الاقتصاد الوطني ، في الخطط الخماسية ، دراسة العلاقة والتبعية المتبادلتين بين التراكم والاستهلاك في الدخل القومي ، وايضاح تأثير فعالية التراكم على تناسب هذين المقدارين ، وعلى وتيرة نمو الاقتصاد الوطني ، والتطورات التركيبية فيه . وهكذا ، فان قضايا علاقات ما بين الفروع وعوامل النمو الاقتصادي بُحثت ، دائما ، بهذا الشكل أو ذاك ، عند وضع خطط الاقتصاد الوطني . وتطلبت الظروف التاريخية الموضوعية في مراحل معينة من تطور الاتحاد السوفييتي ، زيادة حصة التراكمات في الدخل القومي . ففي نهاية الخطة الخماسية الاولى بلغت هذه الحصة ٢٦,٩ ٪ (بضمنها الاحتياطيات) ، وفي نهاية الخطة الخماسية الثانية – ٢٧,١ ٪ .

ان ضرورة التغييرات التركيبية الجدية لا تضطر البلدان النامية فحسب ، بل والبلدان الرأسمالية المتطورة الى اللجوء الى تدابير تدخل جدى من قبل الدولة فى الاقتصاد . ولقد أدى هذا حتى الى نشوء شكل خاص للبرمجة ألا وهو التخطيط التركيبى ، الموجه الى وضع تدابير اقتصادية تضمن تطور اشكال جديدة للانتاج ، هى الاشكال الاكثر تقدما .

وباستطاعة البلدان النامية استخدام الطرق الحديثة ، والاكثر فعالية ، لحل مهمة انهاض الاقتصاد . ان تحقيق مثل هذه الامكانيات يتوقف ، الى حد بعيد ، على تعبئة جهود البلدان النامية ، نفسها ، للقيام ، بنجاح ، بادخال الطرق الطليعية والتكنيك وتنظيم الانتاج . وباستطاعة تجربة العمل التخطيطى ، فى البلدان الاشتراكية ، ان تقدم مساعدة كبيرة فى هذا المجال .

٣ – تطور التخطيط فى الاتحاد السوفييتى

لقد بدأت الدولة السوفييتية ، منذ الخطوات الاولى ، بالسيطرة على زمام اقتصاد البلاد . ونما نطاق تأثير الدولة على مجرى التطور الاقتصادى ، نموا مطردا . ولهذا ، فان مضمون الادارة المحدد ومهمتها ، وكذلك اشكال التخطيط كانت تتغير . وكانت تطرح ، دائما ، على التخطيط مهمة الاعداد العلمى للخطط ، اى أنه كان ينبغى تحديد المهام ، فى مجال التطوير ، مع الأخذ بالاعتبار امكانية تحقيقها ، وكذلك دعمها بالقرارات اللازمة لتحقيق الخطط .

وأثرت التدابير الحاسمة للحكومة السوفييتية ، تأثيرا كبيرا ، على تطور التخطيط ، تلك التدابير الموجهة نحو تنفيذ المهمات

ذات الاهمية الاستراتيجية . وعلى سبيل المثال ، يمكن الاشارة الى ادخال الرقابة العمالية ، فى شكل اقامة مجالس للرقابة العمالية لها هيئة موحدة فى المركز ، ولجان عمالية منتخبة فى جميع المؤسسات الكبيرة . وكانت المهمة الرئيسية للجان العمالية هى مراقبة انتاج ، وبيع ، وشراء المنتجات والمواد الاولية ، ومراقبة ظروف عمل العاملين ، وحالة المؤسسة أو الفرع المالية . وكما جاء فى « نظام الرقابة العمالية » ، المتخذ فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩١٧ ، فان جميع هذه الوظائف جرى تحقيقها من اجل النضال ضد تخريب اصحاب المعامل ، ولغرض التنظيم المنهاجى للاقتصاد الوطنى . فلقد ساعدت الرقابة العمالية على الاعادة التنظيمية لبناء الاقتصاد الوطنى ، وهى حصيلة ظفر الطبقة العاملة والفلاحين بالسلطة السياسية ، وساعدت على القيام بالتأميم اللاحق . وتطلب انتقال فروع الاقتصاد الرئيسية الى الملكية العامة، الادارة الممركزة لتلك الفروع ، وفسح المجال لوضع خطة لاعادة بناء الصناعة والمواصلات وتطويرها. واعير اهتمام كبير ، فى المرحلة الاولية، لقضايا ضبط الحساب والمحاسبة ، وذلك لأنه لم يكن يوجد ، حينئذ ، نظام متطور للحساب الاحصائى. ولقد ضمن هذا تدفق المعلومات الاقتصادية الضرورية لوضع الخطط .

وفى سنوات السلطة السوفييتية الاولى ، اعير اهتمام كبير لوضع وتحقيق البرامج الجارية ، الشبيهة بما يسمى ، الآن فى المؤلفات الاقتصادية الغربية ، « الخطط الجزئية » . فلقد وضعت ، فى النصف الاول من عام ١٩١٨ ، التخطيطات لخطة استخراج الفحم ، وصهر الفولاذ ، وانتاج المكائن الزراعية ، وخزن الحبوب ، والبناء

الاساسى فى بعض الفروع . وبدئ ، فى هذا العام نفسه ، بوضع الخطط لتطوير الاقتصاد فى مراكز البلاد الصناعية الرئيسية (خطة انهاض وتطوير صناعة بتروغراد (لينينغراد) المعدنية ، وكذلك خطة تطوير الميتالورجيا فى الاورال والشرق . وبدأ يعمل ، فى النصف الثانى من عام ١٩١٨ ، حسب الخطط المقررة من قبل الهيئات الحكومية ، القسم الرئيسى من المؤسسات الكبيرة .

لقد اعيرت أهمية كبيرة للبرامج الجارية ، التى كانت موجهة نحو توحيد جهود عدة فروع فى قضية تحقيق مهمات التطوير . وسمح هذا ، فيما بعد ، بطرح وتحقيق مهمة وضع خطة موحدة ، طويلة الأمد ، يمكن ، بالاهتداء بها ، تحقيق الخطط السنوية الجارية ، وضمان استمراريتها .

واستخدمت ، عند وضع الخطط الجارية لتطوير الاقتصاد السوفييتى ، بدرجة متزايدة اكثر فاكثر ، طريقة شاملة . وتم ضمان هذه الطريقة باسلوبين . أولا ، بوضع برنامج تطوير طويل الأمد . وكانت خطة كهربة روسيا خلال ١٥ عاما (خطة غويلرو) ، المقررة فى عام ١٩٢٠ ، اول برنامج اقتصادى طويل الأمد فى العالم ، وحددت فيها الاهداف الطويلة الأمد لتطوير الاقتصاد ، والموارد لبلوغها . وقد اعتبر مثل هذا البرنامج قبلة الاهتداء للتخطيط الجارى . وقُدرت ظروف تحديد مهمة التخطيط الجارى ، قبل كل شىء ، من وجهة نظر اهداف التطوير العامة ، الموضوعة فى البرنامج الطويل الأمد .

وثانيا ، تم بلوغ الطريقة الشاملة بواسطة تنسيق اوثق بين الخطط الفرعية والاقليمية . ولقد ظهر ، بقدر تطور وتوفر الخبرة ، أن هيئات

الادارة الاقتصادية والتخطيط لا تستطيع الاكتفاء بالتوحيد البسيط لخطط التروستات والمؤسسات ذات الادارة الذاتية .

ولقد وضعت هيئات التخطيط ، فى عام ١٩٢٤ ، بالاشتراك مع المؤسسات والتروستات ، المخططات التمهيدية للخطة مع الأخذ بالاعتبار مقدرة السوق ، والظروف الاقتصادية الأخرى . فنسقت الارقام التوجيهية لكل فرع مع دلائل الفروع المتعاونة ، ووضعت فى النتيجة الارقام التوجيهية لتطوير الاقتصاد الوطنى .

وكان وضع الأرقام التوجيهية هذه مكسبا هاما للتخطيط الاشتراكى. غير أنه كانت لها نقاط ضعف ايضا. فقد ادى عدم وجود ميزانية مضبوطة لتطوير الاقتصاد الوطنى الى اضعاف الطابع الارشادى للأرقام التوجيهية ، فشملت هذه الارقام مجال الانتاج ، فقط . وكانت طرائق وضع الارقام التوجيهية لا تزال غير متقنة . واعتمدت على استقراء وتاثر تطور اقتصاد روسيا ما قبل الثورة .

وانحصرت محدودية الخطط ، المسترشدة باحتياجات السوق الآنية ، فى كون هذه الخطط قد اعادت ، فى الأساس ، نفس تلك النسب ، التى تكونت فى الاقتصاد الوطنى . ولكنه كان من الضرورى ، لتعجيل التطور ، تحطيم النسب فى الاقتصاد ، والاعادة الجذرية لتنظيمه ، بالتصنيع وانتقال الزراعة الى الانتاج الآلى الجماعى .

ان الارقام التوجيهية ، لعامى ١٩٢٦ — ١٩٢٧ ، قد وضعت بمساهمة الجمهوريات المتحدة، والدوائر الاقتصادية. وكانت الطريقة المعروفة «بالطريقة الميزانية» هى الطريقة الرئيسية لوضعها، واعتبرت خطوة كبيرة نحو الامام فى تطوير طرائق التخطيط. واحتوت الارقام

التوجيهية على تعليمات بشأن تطوير اقتصاد الجمهوريات والمناطق الاقتصادية ، وكذلك بشأن تطوير فروع البناء الاجتماعي الثقافي .

وتمت المصادقة ، فى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٢٧ ، على التوجيهات الخاصة بوضع الخطة الخماسية الاولى — برنامج التحويلات الاجتماعية الشامل ، الذى رمز للانتقال الى مرحلة البناء الاقتصادى الجديدة فى الاتحاد السوفييتى . وبدأ فى البلاد ، بعد المصادقة على التوجيهات بشأن الخطة الخماسية الاولى ، عمل كبير فى سبيل وضعها ، ساهمت فيه لا الهيئات الاقتصادية والتخطيطية المركزية فحسب ، بل والجمهورية ايضا .

وعند وضع الخطة الخماسية الاولى ، كانت قد وضعت أسس طرائق التخطيط الاقتصادى الوطنى ، التى لم تفقد أهميتها حتى يومنا هذا . ووضع نظام ارتباط متبادل للدلائل ، يشمل تطوير جميع الفروع الرئيسية ، والجمهوريات المتحدة ، والمناطق الاقتصادية. وتطورت الطريقة الميزانية تطورا كبيرا. فالموازين المادية كانت قد وضعت فى حوالى ٥٠ نوعا رئيسيا من انواع المنتجات الصناعية ، وكذلك فى اهم انواع المواد الاولية الزراعية . وشملت هذه الموازين النسب المادية الرئيسية للاقتصاد الوطنى .

ولأول مرة كانت قد وضعت الموازين الرئيسية للأسعار فى برنامج واسع . وبضمنها — الخطة المالية الاجمالية للبلاد عامة ولأهم الفروع ، الميزانيات المحلية وميزانية الدولة ، ميزان ارصدة الاقتصاد الوطنى الرئيسية ، ميزان انتاج الدخل القومى ، توزيعه واستخدامه ، ميزان مداخيل ومصروفات السكان النقدية واحصاءات طلبهم القادر على الدفع ، ميزان طلب وعرض بضائع الاستهلاك .

ان جميع الاحصاءات المتعلقة بالميزانية الرئيسية للخطة الخماسية الاولى قد وضعت حسب القطاعات الاجتماعية (العام ، والتعاونى ، والخاص) . وكان قد تكون بفضل ذلك وصف مفصل لعملية تعميم الانتاج ، وتطوير وتدعيم القطاع الاشتراكى فى الاقتصاد الوطنى .

وكان قد وضع ، فى سنوات الخطة الخماسية الاولى ، نظام موازين موارد الايدى العاملة ، حيث كان مرتبطا بالحاجة الماسة لتوفير القوة العاملة وخاصة الكوادر المؤهلة ، للاقتصاد الوطنى ، وكذلك القضاء على البطالة وتخفيض فيض سكان الريف ، تدريجيا . والى جانب الميزان الاجمالى لموارد الايدى العاملة ، كانت قد قُدّرت الحاجة الى الخبراء والعمال الأكفاء للصناعة ، والزراعة ، والبناء ، والمواصلات . وسمحت هذه الاحصاءات بتقرير برنامج لاعداد الكوادر اثناء العمل وفى مدارس التدريب المهنى (مدارس المؤسسات الانتاجية) ، وخطة تطوير شبكة المدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالى .

ان توسيع نطاق تعميم الانتاج سمح بشمول تخطيط الدولة لمجالات الزراعة ، والتجارة والصناعة الصغيرتين ، والانتقال من الارقام التوجيهية الى خطط الاقتصاد الوطنى السنوية (فى اطر الخطط الخماسية) . وكانت أول خطة سنوية قد وضعت لعام ١٩٣١ .

ودل الانتقال ، من الارقام التوجيهية الى خطط الدولة ، على انه قد حل محل تخطيط وتنظيم الاقتصاد المتعدد الانماط تخطيط الاقتصاد الاشتراكى ، الذى اصبح السائد دون منازع ، وأن الأمر حل محل النصائح والاقتراحات ، وأن الخطة التى لها مفعول القانون

حلت محل المهمات التمهيدية . ولقد تم ، فى الاتحاد السوفييتى ، فيما بعد ، تطبيق خطط طويلة الأمد مع تقسيمها لكل سنة على حدة ، عدا سنوات الحرب ، حيث اقرت خطط سنوية .

ويشمل التخطيط المعاصر ، فى الاتحاد السوفييتى ، كل مجموعة البناء الاقتصادى والثقافى ، وكل جوانب الاقتصاد . وتقوم هيئات التخطيط ومصالح الادارة بحل مهمة معقدة ، هى مهمة تنسيق نشاط مئات الالوف من المؤسسات الصناعية ، والزراعية ، ومؤسسات المواصلات النقلية وغيرها من المؤسسات الانتاجية ، وشبكة واسعة من مؤسسات التجارة والثقافة والخدمة .

ويعتبر كون خطة الدولة لتطوير الاقتصاد الوطنى تشمل عمل جميع مؤسسات البلاد خاصية التخطيط الاقتصادى الوطنى فى الاتحاد السوفييتى ، التى تميزه عن البرمجة الاقتصادية والتخطيط الجزئى . وتنص خطة الدولة على تزويد جميع المؤسسات بالخامات ، وبالمواد ، والوقود ، والطاقة ، والمصنوعات اللازمة ، والقوة العاملة ، والموارد المالية . وهى تحدد ، كذلك ، القنوات الرئيسية لتصريف المنتجات ، وفئة مستهلكيها .

وتعتبر جميع فروع الانتاج المادى (الصناعة ، الزراعة ، المواصلات ، النقل ، وغيرها) ، ومجال التداول والخدمة ، والمالية ، والمعارف ، وتطوير الثقافة والعلم ، فى الوقت الحاضر ، موضوع التخطيط والادارة فى الاتحاد السوفييتى . ان التخطيط والادارة يشملان كل مراحل اعادة الانتاج الاجتماعية – الانتاج ، والتداول ، والاستهلاك . ويفتح هذا امكانيات كبيرة لتعبئة موارد البلاد ، واستخدامها لتعجيل التطور الاقتصادى ، ورفع مستوى معيشة

السكان . ونظام التخطيط الشامل هذا ، الذى تثبت ورسخ فى الاتحاد السوفييتى ، يتطور باستمرار .

ان تاريخ التخطيط فى الاتحاد السوفييتى يقدم مادة غنية للنظر فى منطق عملية التخطيط ، ومبادئه ، الملائمة لمختلف الظروف الاجتماعية ومراحل تطور الاقتصاد . ومن الممكن التأكيد أن البحث عن الطرق الفعالة لتحسين نظام التخطيط الشامل قد حل ، تدريجيا ، محل الانتشار التوسعى للقيادة المخططة للاقتصاد ، الانتشار الذى وجد فى مرحلة التحويلات الاجتماعية العميقة .

وتجربة التخطيط الاقتصادى الوطنى ، فى الاتحاد السوفييتى ، تشهد على أن تصميم الشكل العام للخطة ، يسبقه تحليل مفصل لتطور الاقتصاد فى مرحلة ما قبل الخطة ، وتقييم لمستوى التطور المحقق ، ولنطاق اعادة الموارد ، ولامكانيات تخمين الاتجاهات فى الاقتصاد ، سواء الموجودة منها أو الجديدة التى ظهرت لتوها . ومقارنة المستوى المحقق واتجاهات التطور الرئيسية مع المهمات الاجتماعية-الاقتصادية ، الطويلة الأمد ، تسمح بتعيين اهداف محددة لمرحلة التخطيط المقبلة .

ان اقرار تتابع حل هذه أو تلك من المهمات يفسح المجال لتحديد تتابع مراحل معينة من الاعمال والاحصاءات التخطيطية . وهكذا ، فان عملية التخطيط تتوقف على مستوى تطور الانتاج ، والعلاقات الانتاجية ، وكذلك على طابع مهمات تطوير الاقتصاد .

ويمكن تمييز ثلاث نظريات لوضع الخطة الاقتصادية العامة . فأولا ، التخطيط على اساس التخطيطات الفرعية ، وثانيا ، التخطيط الشامل ، وثالثا ، التخطيط الأمثل . وقد استخدم فى التطبيق

العملى فى معظم الاحوال وضع الخطط على اساس التخطيطات الفرعية. اما النظرية الثانية، فيتم ادخالها اثناء سير الاعمال التجريبية عند تهيئة المواد لوضع الخطط الجارية والخطط المتوسطة المواعيد على مدى السنوات العشر الأخيرة . والنظرية الثالثة هى فى مرحلة الدراسة والبحث ، ولكن استخدام بعض عناصرها بدأ يعطى ، الآن ، بعض النتائج الايجابية عند حل المهمات المحددة .

لقد تميزت روسيا السوفييتية ، بعد ثورة اكتوبر ، كما ورد آنفا ، بالمستوى الواطئ للمقدرة الاقتصادية . ولم يسمح هذا بحل كل مجموعة المهمات الاجتماعية-الاقتصادية الهائلة ، في وقت واحد : نيل الاستقلال الاقتصادى ، انشاء قاعدة صناعية حديثة لامداد جميع فروع وقطاعات الاقتصاد بالآلات والمعدات ، رفع المستوى الثقافى والمادى لحياة الشعب . وبما أن مستوى المعيشة والثقافة هو نتيجة تطور الانتاج المادي ، قبل كل شيء ، فان الاوائل من بين المهمات ، المذكورة أعلاه أعتبرت لا كاهداف لخطط التطوير فحسب ، بل وكوسائل لحل المهمات الرئيسية القائمة امام الاقتصاد . ونتجت عن هذا ضرورة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير أهم فروع الاقتصاد ، قبل كل شيء .

ان وضع الخطط الاقتصادية العامة ، على اساس تخطيط نمو فروع معينة ، بل وحتى توابع فروع معينة ، بدأ تطبيقه فى نهاية العشرينات ، ولدرجة انه قد حقق عمليا تكوين كل مجموعة فروع الاقتصاد السوفييتى الحديثة ، ذات الارتباط المتبادل. وكانت هذه النظرية الخاصة بوضع الخطة ، ترى أن نقطة الانطلاق لحساب خطة الاقتصاد الوطنى ، برمتها ، يعتبر نمو حجم الانتاج حسب فروع الصناعة

الثقيلة – زيادة انتاج الوقود ، والمعادن ، والطاقة الكهربائية ، وغيرها . واستند تقدير الزيادة المحتملة ، لانتاج مثل هذه المنتجات ، الى التركيز الأقصى لجميع الموارد الموجودة . اما بقية الفروع فخصصت لها الموارد بالقدر الذى ضمنت به تلك الفروع تحقيق مهمات نمو فروع الصناعة الثقيلة .

وكانت صعوبة تحقيق هذا التتابع في وضع الخطة الاقتصادية الوطنية تتلخص في انه ، عند تحديد مقاييس الانتاج لفروع الصناعة الثقيلة ، تكون من الضرورى معرفة حاجة كل الاقتصاد لمصنوعات هذه الفروع ، وكذلك معرفة كمية الموارد اللازمة لتطوير جميع الفروع التى تقدم المنتجات لفروع الصناعة الثقيلة .

ولهذا ، فمن الضرورى ، لحل «مهمة معينة» ، وجود المخطط العام للخطة ، الذى يعتبر ، هو بالذات ، الهدف النهائى للحسابات التخطيطية . ولقد تم التغلب ، عمليا ، على هذا التناقض بواسطة شمول الحسابات التخطيطية اكثر فأكثر للفروع والقطاعات ، واجراء التصحيح المتكرر للتخطيطات الأولية على قدر تدقيق الشكل الأصلى وغير الموزون للخطة. ولم يُجذب عند ذلك، الى مجال الاحصاء عدد متزايد من الفروع وحسب ، وانما ايضا جميع انواع الموارد – الموارد المادية ، وموارد القوة العاملة ، والموارد المالية ، وحددت درجة استخدامها الفعال .

وكانت نتيجة الحساب تمكن من تحديد المقادير الموزونة للتوظيفات ، المؤمنة بالموارد المادية والقوة العاملة ، ومن تنسيق ارتفاع الاجرة مع زيادة انتاج البضائع الاستهلاكية ، المنتجة من قبل الصناعة الخفيفة وصناعة المواد الغذائية ، وكذلك من قبل الزراعة .

وهكذا ، فقد حددت ، فى نظام موحد لخطة الدولة ، مقاييس الانتاج ، ومقادير التوظيفات الاساسية ، وتأمينها المادى والمالى ، وارتفاع مداخيل السكان الاسمية والحقيقية ، واظهر كذلك مستوى فعالية استخدام جميع الموارد الموجودة .

وفى شكل التخطيط ، الموصوف أعلاه ، أدخلت طريقة كان من شأنها ان تضمن التغييرات الجذرية لتركيب الاقتصاد الوطنى . فحتى فى تلك الحالات ، حيث تحددت المهمات ذات الطابع الحتمى بقطاعات أو فروع الاقتصاد المعينة ، أثر حلها ، بدرجة كبيرة على تطور الاقتصاد بكامله .

وعلى سبيل المثال ، فان أول خطة طويلة الأمد كانت قد أقرت فى الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٢٠، تنحصر فى بادئ الامر فى تطوير الطاقة الكهربائية، وكانت قد أُعدت لمدة خمس عشرة سنة . ولكنه حتى هذه الخطة لم تنظر بمعزل عن تطوير كل الاقتصاد الوطنى . ولقد اعتبرت ، منذ البداية ، نقطة انطلاق مركزية ، يعتمد عليها فى تحديد المهمات الاخرى . وكانت تُحدد ، قبل كل شىء ، المهمات فى مجال انتاج البضائع ، التى تتطلب توسيع شبكة الطاقة الكهربائية ، ومن ثم يتم اعداد خطة اكثر شمولا لكل الاقتصاد بكامله .

ان خصائص التخطيط المذكورة ، على اساس التخطيطات الفرعية ، قد عكست الامكانيات ، واتفقت ومهمات تلك المراحل ، حيث تأسست القاعدة الصناعية للاقتصاد السوفييتى ، وتحققت اعادة بناء الاقتصاد لما بعد الحرب .

ويسمح ، الآن ، تصنيع جميع فروع الاقتصاد الوطنى ،

عند وضع الخطة ، بالانطلاق من مجموعة الأهداف ، التى تشمل تلبية احتياجات المجتمع الحالية والمقبلة. ولايكمن سبب هذا فى مستوى المقدرة الاقتصادية المحقق وحسب، بل والتبعية المتبادلة بين تطوير فروع الاقتصاد ، وقطاعاته ، بشكل أوثق مما فى أى وقت مضى . ان تعقد العلاقات المتبادلة يعرقل وضع الخطة على اساس التخطيطات الفرعية. ولهذا، لا يكفى الانطلاق ، عند وضع خطة اقتصاد وطنى مفصلة ، من تقدير مستقبل تطور أهم فروع الصناعة الثقيلة ، فقط . فينبغى ، فى المرحلة التمهيدية ، تحديد النسب التركيبية الاساسية ونطاق نمو كل الاقتصاد الوطنى فى مرحلة الخطة القادمة .

ان المعطيات العامة لمشروع الخطة هى اساس للحسابات التخطيطية المفصلة حسب القطاعات والفروع ، وحسب مختلف انواع الموارد فى القطاعين الاقليمى والوقتى . وتقارن التخطيطات المفصلة بالظروف المعينة لتحقيق الخطة . ويساعد هذا ليس فقط على تقدير برهان هذه التخطيطات ، بل وعلى اكتشاف موارد اضافية ، وبالتالى على الاخذ بالاعتبار كل تعدد الاشكال للظروف المعينة ، عند الضم المقبل لجميع التخطيطات الخاصة فى خطة موحدة .

ويعطى تتابع وضع الخطة الشاملة — من الدلائل العامة الى الدلائل المفصلة والمحددة ، ومن ثم ، وعلى اساس الدلائل الأخيرة ، الى الدلائل العامة — الامكانية لتلافى احادية الطرف فى اعداد الخطة . ويعكس وضع الخطة بهذا الشكل الظروف الملائمة للمقاييس المتعاظمة للملكية الاشتراكية ، وتشترطه الدرجة العالية للتبعية المتبادلة بين جميع عناصر الاقتصاد ، ويقضى بأن الابعاد الاساسية وذات العلاقات المتبادلة للخطة تُحسب بواسطة النماذج والموازين

الماكرواقتصادية أما اجزاء خطط الاقتصاد الوطنى الخاصة بالفروع والمناطق فبواسطة النماذج الفرعية والاقليمية .

عند التخطيط الشامل تحدد على اساس النماذج الماكرواقتصادية، قبل كل شيء، زيادة احجام النتاج الاجمالى للدخل القومي، والنتاج النهائى، واستخدام كل هذا لحاجات الاستهلاك الانتاجى وغير الانتاجى ، وللادخار لزيادة الطاقات الانتاجية ، وتحسين ظروف المعيشة، ولتطوير اعضاء المجتمع . ان النماذج الماكرواقتصادية المفصلة ، فى شكل تغييرات مختلفة لميزان ما بين الفروع ، تسمح بتحقيق الانتقال من الدلائل الاجمالية الى التخطيطات الفرعية ؛ وتتوقف درجة تفصيل التخطيطات الفرعية على مستوى تجميع النماذج الماكرواقتصادية المتعددة القطاعات .

وتعتمد التقديرات التخطيطية لحجم وتركيب الانتاج ، بمساعدة نماذج ما بين الفروع ، على ثلاثة عناصر . والى العنصر الأول يمكن نسب الدلائل الماكرواقتصادية، التى يتحصل عليها على اساس الحسابات التركيبية . وتقوم هذه الدلائل بدور توصيفات توجيهية عامة للحسابات القادمة الاكثر تفصيلا . والعنصر الثانى هو دلائل ديناميكية الاحتياجات النهائية للمجتمع ، فى شكل دلائل نتاج نهائى . اما العنصر الثالث فهو مجموعة الدلائل ، التى تميز التركيب التكنيكى-الاقتصادى للانتاج . ان هذا التوصيف يُعطى فى شكل معاملات نفقات الخامات ، والوقود ، والمواد ، ونفقات الارصدة والعمل على وحدة الانتاج .

وتتوقف فعالية استخدام نماذج الفروع العديدة ، فى التخطيط الشامل ، على امكانية توفير عدة حلول بديلة . وتنبع هذه

الخاصة من امكانيات حساب الاشكال العديدة لتركيب التناج النهائى ، ومن تقدير التغييرات المختلفة بواسطة تطوير تكنولوجيا الفروع . وهذه التغييرات يمكن أن تكون معبرة فى شكل المعاملات التكنيكية للنفقات الجارية والاساسية لنماذج ما بين الفروع .

ان جمع الاشكال المختلفة لمجموعتين من الدلائل يعطى الامكانية لزيادة عدد الحلول البديلة ، وبالتالى تقدير واختيار الأحسن منها . وعندئذ يكون بالامكان ليس تحديد العلاقة المتبادلة لاحتياجات المجتمع النهائية مع تركيب وحجم الانتاج فحسب ، بل وتقدير تأثير التقدم التكنيكى على آفاق تطور الانتاج والاستهلاك . والمراعاة الكاملة للعامل الاخير ، عند تحقيق التخطيط الشامل ، ممكنة فقط عند تفصيل مشروع الخطة حسب كل فرع وكل منطقة .

وتسمح التخطيطات الفرعية ، المستنتجة على اساس التقديرات الماكرواقتصادية والمتعددة القطاعات ، بتجنب محدودية الطريقة المحلية فى تقدير فعالية تطور الفروع . ويوسع هذا ، فى الوقت نفسه ، امكانية اعداد الخطة ، اعدادا ذاتيا ، فى اطار كل فرع ومنطقة . ويشمل هذا الشكل للاعداد الشامل للخطة ، الحلقة الاكثر صغرا ـ المؤسسات ، التى تستطيع ، على أساس التخطيطات الفرعية المفصلة، تقدير الطلب على منتجاتها، وتعيين التدفق الممكن للموارد والتوظيفات الاساسية لتحقيق البرنامج الانتاجى .

ويزيد التخطيط الشامل ، كثيرا ، من عدد الاشكال موضوعة البحث للخطة ويرفع من مستوى توازنها . ومع ذلك ، فان نظام التخطيط هذا ، لا يحل ، نهائيا ، مشكلة التطوير الأمثل

للاقتصاد بشرط الاستخدام الاكثر فعالية لجميع الموارد الموجودة على كل مستويات التخطيط والادارة .

ووفقا للمبادئ الاساسية للتخطيط الامثل ، فان الاقتصاد الوطنى يجب ان يتطور فى اكثر النسب نفعا ، وأعلى المستويات فعالية. ويجب، عندئذ، ان تطابق دلائل فعالية جميع المستويات المبدأ الموحد لجعل الاقتصاد الوطنى اقتصادا امثل، وتضمن اختيار الطريق الافضل لتطوير الاقتصاد . ويجب أن يتم تطابق المصالح الاقليمية لأهداف تطوير كل الاقتصاد الوطنى ، مع حساب محدودية الموارد الطبيعية ، والانتاجية ، والايدى العاملة ، والمعارف العلمية-التكنيكية .

ولا توجد ثمة وسائل تكنيكية لاعداد مثل هذه البرامج المثلى غير المنظومات المؤتمتة الحديثة لاستلام المعلومات ، والتصميم الرياضى للعمليات الاقتصادية على الآلات الالكترونية الحاسبة . وبمقتضى ذلك ، فان مخطط التخطيط الامثل هو عبارة عن نظام تسلسل الحسابات ، الذى يتفق وتطوير تركيب الاقتصاد الوطنى ، وهيئات ادارته .

ان مراحل تطوير التخطيط ، فى الاتحاد السوفييتى ، والتى تم النظر فيها اعلاه ، لا تعكس البتة كل صعوبة الطريق التاريخى ، الذى قطعته البلاد فى هذا المجال . وتوجد ، فى تطور كل بلد ، خصائص غالبا ما تؤثر على تكون التخطيط ، وعلى فعالية تطبيقه . ومن المهم الاشارة ، عند تحليل تجربة التخطيط فى الاتحاد السوفييتى على حد سواء ، الى الطابع الدياليكتيكى لتطوير التخطيط ، والى السعى الدائم لاختصاصيى التخطيط الى مراعاة كل مجموعة الظروف وامكانيات الاقتصاد الواقعية .

الفصل الثاني

التحليل الاقتصادي للخطة

ان خطة الاقتصاد الوطني ، المبنية على اسس علمية ، تعكس فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية ، وتحدد مهمات تطوير المجتمع في مرحلة التخطيط . واهداف الخطة لا يمكن ان تكون قد اختيرت بصورة اعتباطية . فهي توضع حسب مستوى التطور الاقتصادي المحقق ، والاتجاه الاجتماعي للخطة، والموارد الموجودة . ولهذا، فان العملية المتعددة المراحل لوضع الخطة تبدأ بتحليل مستوى الانتاج المحقق ، واتجاهات النمو الاقتصادي المتكونة ، والتي برزت في مرحلة ما قبل التخطيط ، ولها اهمية للمرحلة الطويلة الأمد . وفي المرحلة التالية تتجلى الاتجاهات الاساسية لتطوير الانتاج ومجالات الحياة الاجتماعية المرتبطة به ولتخمين التقدم العلمي والتكنيكي . وتسمح نتائج التحليل في مراحل ما قبل التخطيط ، هذه ، باختيار وصياغة اهداف التطور الاجتماعي-الاقتصادي لمرحلة معينة .

وبعد هذا ، تبدأ مرحلة وضع الخطة بالذات : وضع مجموعة التدابير الاقتصادية المعينة لبلوغ الاهداف المنشودة ، بلوغا اكثر فعالية ، وتحديد دلائل تطوير الانتاج الاجتماعي الاساسية ، والمهمات والدلائل ، الاكثر تحديدا ، لتطوير مختلف الفروع والمجالات والمناطق الاقتصادية . واخيرا ، تتحقق ايضا مرحلة من مراحل

عملية التخطيط العامة ، كالرقابة على تنفيذ الخطة واجراء التعديلات فيها مع الاخذ بالحسبان نتائج العمل الفعلية ، والعوامل والظروف الجديدة ذات الطابع التكنيكى والاقتصادى والسياسى .

وتحتل مركز الصدارة ، فى كل مراحل العمل التخطيطى ، مهمات : أ) تحديد الاحتياجات الاجتماعية ، التى يجب ان يكون التطوير الاقتصادى موجها لتلبيتها ، ب) تقدير الموارد ، التى يمكن استخدامها لتلبية هذه الاحتياجات ، ج) اختيار طرائق التنسيق الفعلى للموارد والاحتياجات وتقدير فعالية القرارات التخطيطية المتخذة .

١ – الاحتياجات الاجتماعية هى نقطة الانطلاق لتخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى

ان الانتاج ينمو ، فى آخر المطاف ، لتلبية احتياجات المجتمع . وتبرز المصلحة الاقتصادية لمالك وسائل الانتاج ، رب العمل ، كدافع مباشر للانتاج ، وذلك فى ظروف الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ووليدها الانفصال الاقتصادى لبعض حلقات الإقتصاد . ومن الممكن ، عندئذ ، الا تتفق مصالح ارباب العمل المباشرة ومصالح المجتمع ككل ، بل غالبا ما تكون متناقضة معها بصورة مباشرة . وتقام ، فى هذه الظروف ، العلاقة بين الانتاج واحتياجات المجتمع ، نتيجة لصراع المنتجين التزاحمى ، وتقلبات الانتاج العفوية .

اما فى ظروف الملكية الاجتماعية، حيث ينمو الانتاج تحت رقابة المجتمع كله ، فان توقف الانتاج على الاحتياجات الاجتماعية ، وعلى مهمات واهداف تطوير المجتمع بكامله ، يتجلى بصورة

مباشرة : فوسائل الانتاج والموارد الطبيعية هى ملك الشغيلة ، للمجتمع بكامله، ومن ثم فانه يوجه تطوير الانتاج بعد تنسيقه مع احتياجاته .

وتعتبر خطة الاقتصاد الوطنى ، فى الاتحاد السوفييتى ، الاداة الضرورية لقيادة الانتاج ، وكل عنصر من عناصره ، وفقا لمهمات تلبية الاحتياجات الاجتماعية . وتنظيم الانتاج ، وفقا للاحتياجات الاجتماعية، يعتبر وظيفة من اهم وظائف تخطيط الاقتصاد الوطنى . فوضع خطة الاقتصاد الوطنى مدعو لضمان تلبية الاحتياجات الاجتماعية ، باكثر الطرق فعالية ، وباقل النفقات للموارد — الموارد المادية ، والمالية ، وموارد الايدى العاملة .

ان درجة ووتائر تلبية الاحتياجات الاجتماعية ، التى يمكن بلوغها نتيجة للتطور الاقتصادى المخطط ، هى مقاييس بالغة الأهمية لتقدمية طريق التطور الاقتصادى المختار ، وللقرارات التخطيطية المتخذة . ودرجة تلبية الاحتياجات الاجتماعية ، تعتبر ايضا ، واحدا من دلائل مستوى التطور الاقتصادى البالغة الأهمية . ومن وجهة النظر هذه ، فان مقاييس الانتاج المطلقة ، وحتى دلائل الانتاج للفرد من السكان لا تعطى ، بعد ، وصفا كاملا لنتائج التطور الاقتصادى . وتبرز ، كذلك ، قابلية الانتاج على التغير ، بمرونة ، وفقا لتغيرات الاحتياجات الاجتماعية ، كميزة هامة للنضوج الاقتصادى لهذا البلد او ذاك .

وتحديد درجة تلبية الاحتياجات الاجتماعية ضرورى ، ايضا ، لتقدير تناسب وتوازن الاقتصاد . ويعتبر الانتاج ، الذى يتفق حجمه وتركيبه ، الى اقصى ما يمكن ، وحجم وتركيب الاحتياجات الاجتماعية ، متناسبا ومتوازنا .

ان مفهوم الاحتياجات الاجتماعية ، التى تجب مراعاتها عند تخطيط التطوير الاقتصادى ، هو مقولة اجتماعية-اقتصادية معقدة للغاية . ومن الممكن اعطاء تصنيف ، اكثر عموما ، للاحتياجات الاجتماعية ، بتقسيمها الى انتاجية (احتياجات تطوير الانتاج نفسه) ، وغير انتاجية (احتياجات الافراد والمجتمع بكامله ، كمستهلكين) . ويجرى التمييز بين الاستهلاك الانتاجى وغير الانتاجى ، وفقا للاصول المتبعة فى الاتحاد السوفييتى . فالاستهلاك الانتاجى هو استخدام وسائل العمل ، والطاقة ، والمواد الاولية ونصف الجاهزة ، فى عملية انتاج المنتجات الضرورية (مثال ذلك ، استهلاك المعادن فى مشروع بناء الآلات ، لصنع المكائن الكهربائية ، والآلات والادوات وغيرها من المنتجات) . اما الاستهلاك غير الانتاجى ، فهو استهلاك واستخدام مختلف البضائع والخدمات ، من قبل السكان ، وكذلك المؤسسات ، التى لا تقوم بانتاج المعدات .

ويبرز داخل الاستهلاك الانتاجى الاستهلاك الجارى ، الذى يحقق فى حدود الدورة الانتاجية المعنية (عادة خلال سنة) . فمثلا ، لكى تعمل المصانع الميتالورجية ، يجب استخراج الخامات والوقود وانتاج الطاقة الكهربائية ، وتزويدها بها . ويتميز مثل هذا الاستهلاك ، الذى يلبى الاحتياجات الجارية للانتاج ، بكون النتاج انتج فى السنة المعنية ، واستهلك خلال هذه السنة نفسها .

غير ان الاستهلاك الانتاجى الجارى (أو كما يسمونه ، ايضا ، الاستهلاك الوسطانى) لا يمكن أن يكون هدفا ذاتيا للانتاج فالانتاج ينمو لتلبية الأهداف والاحتياجات ، التى هى خارج نطاق الانتاج نفسه ، وخارج اطار السنة المعنية .

وفى الواقع ، فالفحم يستخرج ، فى السنة المعنية لا لمجرد ان تعمل بطاريات الكوك ، والافران العالية ، والمحطات الكهربائية ، وانما يستخرج فى آخر المطاف ، لتلبية احتياجات الناس ، ولكى يكون بالامكان توسيع الانتاج ، وكذلك تلبية الاحتياجات الاجتماعية ، بدرجة اكبر .

ولذلك ، فحين يتناول الحديث الاحتياجات الاجتماعية ، بصورة عملية ، بصدد مسائل التخطيط ، فانه يعنى ما يسمى بالاحتياجات النهائية ، او احتياجات الاستهلاك الاجتماعى النهائى ، اى تلك الاحتياجات ، التى هى خارج مجال الانتاج المادى نفسه (الاحتياجات غير الانتاجية) ، او خارج الحدود الزمنية لمرحلة الانتاج الحالية المعنية ، السنة المعنية (المقدمات المادية لتطوير الانتاج فى المستقبل) .

وتدخل فى نطاق الاحتياجات الاجتماعية النهائية ، قبل كل شيء ، احتياجات السكان الى المنافع المادية (الغذاء ، والملبس ، والمسكن) ، والخدمات التى تضمن الاستهلاك الشخصى . وتمت اليها ، ايضا ، الاحتياجات الى الحصول على التعليم العام والمهنى ، والى تلبية مطالب الانسان المعاصر الثقافية الواسعة جدا ، والى ضمان الصحة والتطور البدنى الضرورى لكل عضو فى المجتمع .

ان المجتمع هو جهاز نام ، على الدوام ، واحتياجات اعضائه هى الاخرى تتغير وتزداد باستمرار . ولهذا ، فأهداف تطوير الانتاج الاجتماعى لا يمكن ان تقتصر على تلبية احتياجات المجتمع اليومية فقط . فمن الضرورى ضمان تلبية الاحتياجات ، تلبية كاملة اكثر فأكثر ، فى المستقبل ايضا ، فى المستقبل القريب ،

والاكثر بعدا ، أى ضمان تطوير الانتاج المطرد ، الزائد عن الاحتياجات الجارية المعنية . وبعبارة اخرى ، فمن ضمن احتياجات المجتمع ، كوحدة كاملة ، تعتبر ، كذلك ، الحاجة الى وسائل الانتاج للحفاظ على المستوى المحقق للانتاج ولتوسيع الانتاج المطرد على حد سواء .

وهكذا ، فان الاحتياجات الاجتماعية النهائية وبالتالى الاستهلاك النهائى تتميز بأنه يجب ان تكون لدى المجتمع الاموال ، التى تضمن استهلاك السكان الشخصى ، والاستهلاك للمجال غير الانتاجي ، والتعويض عن القسم المستهلك من وسائل الانتاج خلال المرحلة المعنية ، وتراكم وسائل الانتاج للمراحل الانتاجية القادمة .

ان تكوين الاحتياجات الاجتماعية يتوقف على العديد من الظواهر التكنيكية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وكذلك على العوامل الطبيعية والديموغرافية . غير انه يتحدد ، قبل كل شىء ، بالتركيب والتغييرات فى الانتاج نفسه . فالاقبال الجماهيرى ، على هذا النتاج أو ذاك ، يظهر ، كقاعدة ، عندما يبدأ بانتاجه . ويكون تطور الانتاج القاعدة المادية لتغير الاحتياجات الاجتماعية .

وتتحدد احتياجات السكان ، وطلبهم المقتدر بتفاعل العوامل المعقد جدا . ولهذا ، فان دراسة التغييرات فى حجم وتركيب طلب السكان تستوجب دراسة كل عامل من هذه العوامل ، ودراسة تفاعلها المتبادل ، التى هى صعبة بصورة خاصة .

ان حجم وتركيب احتياجات السكان ، اللذين من الممكن اخذهما بالحسبان عند التخطيط ، يتوقفان على ديناميكية السكان ، على تغير تركيبهم من حيث السن والجنس ، وعلى الخصائص

الاقليمية والقومية ، وتركيب وديناميكية ونزوح السكان القادرين على العمل ... والخ . فارتفاع أو انخفاض مقدار جماعات مختلفة ذات سن معينة فى قوام السكان ، جماعات تختلف بخواصها فى مجال الاستهلاك والخدمة ، يؤثر فى تركيب الاحتياجات العام . فمثلا ، يقتضى ارتفاع مقدار الاطفال فى قوام السكان زيادة الحاجة الى نشاط مجال الخدمات ، وبالأخص مؤسسات الأطفال ، ويتطلب توسيع شبكة المؤسسات الطبية للأطفال .

ويؤثر تغير المداخيل ومستوى الاسعار لسلع الاستهلاك والخدمات ، تأثيرا حاسما ، على تركيب طلب السكان القادر على الدفع (قدرتهم الشرائية). وفى هذا الخصوص تعمل سنن جد ثابتة : فبنمو مداخيل العائلة الى مستوى معين ، تجرى زيادة استهلاك المنتجات الغذائية ، وارتفاع تكوين التغذية النوعى ، وما يتعلق بهذا من ارتفاع السعر المتوسط للمنتجات المبتاعة ، ويقتضى النمو المطرد للمداخيل الازدياد المستمر لحجم ومقدار استهلاك البضائع غير الغذائية ، ومن ثم زيادة الخدمات المتعددة الانواع . غير ان التصورات عن الاتجاهات الرئيسية لتغير الاستهلاك ، بسبب نمو مداخيل السكان ، غير كافية لحل مهمات التخطيط المحددة . فعند اعداد الخطة ، تستخدم بحوث وحسابات تخطيطية اكثر تفصيلا . وان تأثير تغير مستوى الإسعار على مقياس الطلب يتوقف على عدد من القواعد الحتمية . ويحسب معامل مرونة الطلب من الرقم القياسى الفعلى للاسعار .

وتعتبر التغيرات فى مستوى التعليم ، وفى التكوين المهنى للعاملين فى الاقتصاد ، وفى نفس طابع العمل ، عاملا جوهريا لتغير احتياجات السكان ، وذلك لأن احتياجات الجماعات المهنية

المختلفة من السكان غير متساوية . فاحتياجات الشخص ، الذى يقوم بعمل آلى ، الى المنتجات الغذائية ، تختلف عن احتياجات الشخص ، الذى يقوم بعمل يدوى مرهق . ولتحديد احتياجات السكان فى البلدان ، ذات الاختلافات المناخية المحسوسة فى اراضيها ، تكون لدراسة التغيرات فى توزيع السكان اهمية معينة . ومن الضرورى الأخذ بالاعتبار ، ايضا ، بعض الخصائص القومية فى الاستهلاك ، والتقاليد المتكونة للفئات المختلفة من السكان .

ان دراسة تغير حجم وتركيب احتياجات السكان وطلبهم المقتدر تتطلب عملا منتظما وطرائق واشكالا مختلفة لتنظيم البحوث . ولقد تكونت ، فى الاتحاد السوفييتى ، بعض الاشكال الاساسية لدراسة احتياجات السكان وطلبهم المقتدر . فتجرى ، مثلا ، الفحوص المنتظمة للميزانيات العائلية ، التى تنعكس فيها كل انواع تدفق المداخيل ، والاتجاهات الاساسية للمصاريف العائلية ، وبضمنها المصاريف التى تنفق على الانواع الاساسية للمنتجات والخدمات. وتفحص ، بانتظام ، اكثر من ٥٠ الف عائلة . ومن بينها عوائل عمال وموظفى المهن المختلفة ، وعوائل الفلاحين . وعلى اساس تحليل التتبع المنتظم لميزانيات العوائل ، يمكن التوصل الى استنتاجات حول تغير تركيب طلب العوائل ، المجموعة حسب مستوى المداخيل ، وحسب السمة الاجتماعية ، والتكوين المهنى .

وتعتبر موازين مداخيل ومصاريف السكان ، التى توضع بانتظام فى هيئات التخطيط والمالية ، مصدرا مهما للمعلومات للدراسة التغيرات فى استهلاك السكان ، وتوقعها للمستقبل .

وتوضع ، على اساس المعطيات الخاصة بتركيب السكان حسب مجموعات نسبة الى حجم دخلهم نماذج اقتصادية-رياضية لطلب السكان تتسم باهمية عملية . فعلى اساس معطيات النمو المتوقع لمداخيل السكان ، يبنى التخمين حول تغير توزيع السكان حسب مجموعات ، نسبة الى حجم دخلهم ، والتخمين حول تغير تركيب الطلب ، نتيجة تحول السكان من مجموعة الى اخرى .

ويقدم الاحصاء التجارى مادة وفيرة لدراسة التغيرات فى الاستهلاك. فهو يحتوى على المعطيات الخاصة بالاحتياطيات السوقية ، المخصصة للبيع فى التجارتين الحكومية والتعاونية ، حسب مسميات البضائع المفصلة ، نوعا ما ، وحول حجم المبيعات والاسعار ، وحول المخزونات الباقية من البضائع ، فى حلقات الجملة والمفرق للتجارة ، والعديد من الدلائل الاخرى . وتستخدم ، كذلك ، فى مجال التجارة ، استخداما واسعا ، طرائق الاستفتاء ، واستعمال الاستمارات ، والاشكال المختلفة لبحث نوعية البضائع ، وتنظيم التجارة .

وتجرى الفحوص الاجتماعية ، واستفتاءات فئات معينة من السكان . وتتسم هذه التدابير باهمية خاصة عند استيضاح المسائل المتعلقة بالاستهلاك ، والتى لا يمكن الحصول فيها على المعلومات من المعطيات الاعتيادية حول المداخيل والمصاريف .

ومن المهم جدا لتحديد اتجاهات تغير طلب السكان ، دراسة اتجاهات التقدم التكنيكى فى الفروع ، التى تنتج سلع الاستهلاك . فظهور المصنوعات الجديدة مبدئيا ، فى المستقبل ، أو التغير الملموس لنوعية المنتجات المعتادة ، يؤدى ، حتما ، الى تغيرات

جوهرية فى تركيب الاستهلاك ، لا يمكن توقعها ، فقط ، على اساس المعطيات الاحصائية عن الاستهلاك فى الماضى والحاضر .

وتستخدم ، ايضا ، ما تسمى بالطريقة المعيارية لتحليل وتوقع التغيرات فى استهلاك السكان . ويتلخص جوهرها فى أن المعطيات ، التى تبين الحجم والتركيب ، الاكثر رشدا ، لاستهلاك الانسان ، تحدد على اساس البحوث الطبية-البيولوجية الحديثة ، التى تجرى مع مراعاة عدد من العوامل الاجتماعية-الاقتصادية (تكوين السكان المهنى ، وطبيعة ومشقة العمل . . . وغير ذلك) . فهكذا يحدد الحجم اللازم للغذاء ، بالسعرات الحرارية ، وتكوينه حسب الانواع الاساسية للمواد الغذائية ، وحسب الانواع الاساسية للمواد والعناصر المغذية . وعلى هذا الاساس ، تتخذ التوصيات فى معدلات (معايير) الاستهلاك الرشيدة ، المميزة حسب الجنس ، والعمر ، والمناطق المناخية الاساسية للبلاد ، وحسب اشكال النشاط الاساسية (العمل الذهنى ، العمل الجسمانى الآلى ، والعمل اليدوى فى معظم الاحوال . . . وغير ذلك) .

ان وضع مثل هذه المعدلات الرشيدة يسمح بتقدير التركيب الموجود للاستهلاك ، من وجهة نظر متطلبات العلم الطبى ، وبوضع التدابير اللازمة لتنشيط تقريب تركيب الاستهلاك من متطلبات العلم .

ويعتبر تطوير العلم والتكنيك ، وتحسين التكنولوجيا ، المرحلة الحاسمة لتحديد تكوين احتياجات المجتمع الانتاجية . فعلى التقدم العلمى-التكنيكى تتوقف ، اساسا ، التغيرات فى تكوين ونوعية ادوات العمل الضرورية للانتاج ، واستخدام مصادر الطاقة ،

والانواع الجديدة للمواد الاولية والمواد الجديدة ، التى تستخدم فى الانتاج ، وكذلك حجم استهلاكها على وحدة المنتجات الجاهزة .

ويتم تحديد احتياجات الاستهلاك الانتاجي، بصورة رئيسية، بالطريقة المعيارية . فعلى اساس التحليل الاحصائى ، وباستخدام طرائق التعليل الهندسى، الذى يأخذ بالاعتبار حالة التكنيك والتكنولوجيا فى المستقبل ، توضع معدلات (معايير) النفقات الانتاجية . انها معدلات نفقات التوظيفات الاساسية على وحدة زيادة قدرة او حجم الانتاج ، ومعدلات استهلاك الوقود والخامات والمواد على وحدة المنتجات الجاهزة .

٢ – الدلائل الاجمالية للاحتياجات الاجتماعية

ان العناصر المختلفة للاحتياجات الاجتماعية تتجلى ، فى شكل معمّم ، فى دلائل الدخل القومى ، والنتاج الاجتماعى النهائى . وفى الاتحاد السوفييتى تعنى عبارة الدخل القومى ، القيمة المكونة جديدا ، خلال مدة معينة (عادة ، خلال عام واحد) . ويتكون الدخل القومى فى جميع الفروع المنتجة للنتاج المادى ، ويكون فى مرحلة الاستخدام عبارة عن مجموع ارصدة التراكم الانتاجي والاستهلاك غير الانتاجى ، الشخصى والاجتماعى . اما النتاج الاجتماعى النهائى فهو اوسع ، بعض الشيء من حيث تكوينه : فبالاضافة الى الخيرات المخصصة للاستهلاك غير الانتاجي الجارى، ونمو الارصدة الاساسية والمتداولة، الانتاجية وغير الانتاجية ، فانه ، أى النتاج الاجتماعى النهائى ، يضم ، اضافة الى ذلك ، كمية معينة من الخيرات المادية ، الضرورية للتعويض عن وسائل العمل

المستهلكة ، اى النفقات الأساسية على التعويض عن تلف الارصدة الانتاجية الاساسية وعلى ترميمها الشامل .

ونظرا للمهمات المحددة للحسابات التخطيطية ، وميزات النماذج المستعملة عندئذ ، يمكن استخدام كميات من الدخل القومى أو من النتاج الاجتماعى النهائى المعبر عنه فى التعديلات المختلفة . ويقتضى تخطيط الاقتصاد الوطنى ، مع مراعاة الاحتياجات الاجتماعية النهائية، تحديد حجم وتكوين الدخل القومى والنتاج الاجتماعى النهائى ، قبل كل شىء ، لأنهما ، بالذات ، يعتبران المصدر المادى لتلبية احتياجات المجتمع .

ان مبدأ التخطيط القائل بوضع الخطة ، انطلاقا من الاحتياجات الاجتماعية ، يحقق بصورة اكثر تتابعا ، عندما تؤخذ مجموعة الاحتياجات النهائية (الاستهلاك النهائى) ، كنقطة انطلاق للخطة .

ويتطلب بناء نظام الخطة ، وتتابع وضعها انطلاقا من الاستهلاك النهائى ، عددا من المقدمات . ويُقتضى ، قبل كل شىء ، مستوى معين لتطور البلاد الاقتصادى . ويتكون التركيب ، الاكثر رشدا للفروع التى تنتج وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك ، عندما تكون قد أنشئت مقدمات التطوير الاقتصادى السريع . ويخلق هذا ظروفا ملائمة لتطور الاقتصاد المنسجم ، ولاستخدام الجهاز الانتاجى من اجل تلبية احتياجات المجتمع المختلفة الجوانب تلبية أكمل فأكمل .

ويتطلب تحقيق مبدأ بناء خطة التطوير الاقتصادى الوطنى : انطلاقا من الاحتياجات الاجتماعية النهائية ، توفر خبرة تخطيط واستخدام مجموعة معينة من ادوات التخطيط . ويمكن ان تكون

مقياسا لتقدير الخبرة درجة الدقة المحققة فى تحديد العلاقات المتبادلة فى الاقتصاد سواء اكانت بين الفروع المستهلكة والمنتجة او بين الفروع المنتجة نفسها . ويلعب دورا مهما ، فى هذا ، بناء ميزان ما بين الفروع لانتاج واستهلاك النتاج الاجتماعى .

وقد لا تكون الاحتياجات النهائية كلها فى ظروف معينة ، نقطة الانطلاق للخطة الاقتصادية الوطنية، بل الحاجة الى نتاج معين او مجموعة من المنتجات . وتعنى مثل هذه الطريقة فى اعداد الخطة عمليا ، بناءها على اساس التخطيطات الفرعية المختلفة .

كما ان بناء الخطة العملى ، انطلاقا من التخطيطات الفرعية قد يكون ضروريا فى ظروف الاقتصاد الضيق التخصص ، حيث تلعب بضعة فروع ، بل واحيانا فرع واحد ، الدور الحاسم فى اقتصاد البلاد . وفى هذه الحالة ، تتوقف تلبية الاحتياجات الداخلية للبلاد على تطوير هذا الفرع ، وعلى تصدير نوع معين من المنتجات والمصنوعات الى السوق الخارجية . وطبيعى ان معطيات التخطيط الرئيسية لتطوير مثل هذه الفروع ، تلعب دور نقاط استرشاد اساسية لدلائل تطوير الاقتصاد الاخرى .

غير أنه يبقى ، فى هذه الحالة ايضا ، تحديد نطاق الاحتياجات الاجتماعية ، لبلاد كهذه ، وتحديد تتابع ودرجة تلبيتها فى كل مرحلة من مراحل تطوير الاقتصاد ، مهمة هامة للتخطيط .

٣ – تقدير الموارد الانتاجية

ان تقدير الموارد التى يستطيع المجتمع استخدامها لتطوير الانتاج فى المستقبل المخطط ، وبالتالى ، لتلبية الاحتياجات

الاجتماعية الجارية المتوقعة ، ان هذا التقدير يعتبر ، الى جانب مهمة تحديد حجم وتكوين الاحتياجات الاجتماعية أهم قضية للتخطيط الاقتصادى الوطنى .

ومن هذه الموارد الانتاجية الثروات الطبيعية الضرورية للانتاج ، وموارد الايدى العاملة ، والارصدة الانتاجية المتراكمة واحتياطيات الارصدة المتداولة (ادوات العمل) ، والمواد ، والمواد الاولية والنصف الجاهزة وغيرها ، وكذلك الاموال المخصصة للتعويض عن هذه الارصدة ولتوسيعها المطرد — موارد التوظيفات الاساسية .

ان الموارد الطبيعية هى المصدر الأولى للمضمون المادى لكل ما ينتجه الانسان . غير انه لا يمكن ان يحقق انتاج كل الاشكال المتعددة للخيرات المادية الضرورية للمجتمع ولكل عضو فيه ، الا بواسطة عمل الانسان . فالعمل وحده يستطيع تحويل مادة الطبيعة الى قيمة استهلاكية . ولا تستطيع القوة العاملة ، بدورها ، تأدية وظائفها بدون التسلح بوسائل العمل ، والارصدة الانتاجية . وعلى درجة تسلح العمل الحى بوسائل الانتاج تتوقف ، بدرجة حاسمة ، فعاليته وانتاجيته . وهكذا ، فان الاشكال الاساسية للموارد هى فى ارتباط جد وثيق .

وتجب الاضافة الى ما ذكر ، أن فعالية ودرجة استخدام كل من الموارد ، المذكورة اعلاه ، فى الانتاج ، تتوقفان على مستوى ووتائر تطور العلم والتكنيك . وتتجمع نتائج التقدم العلمى-التكنيكى فى الارصدة الاساسية ، وفى القدرة العملية والانتاجية لوسائل العمل ، وفى تكنولوجيا وتنظيم الانتاج . وبالتالى يفتح التقدم العلمى-

التكنيكى طرائق وامكانيات جديدة لسيطرة الانسان على الموارد الطبيعية ، وينشئ المقدمات المادية للزيادة المطردة لانتاجية العمل .

وتحدد ضرورة تقدير الموارد الانتاجية ، كمقدمة مهمة لتخطيط وادارة الانتاج ، بذلك الواقع البديهى ، وهو ان كمية هذه الموارد لكل مرحلة من المراحل المخططة محدودة .

ومحدودية كمية بعض انواع الموارد تعتبر مطلقة . وهذا يخص ، مثلا ، الموارد الطبيعية فى جوف الارض ، والتى لا يعاد انتاجها . ولا يمكن التغلب على مثل هذه المحدودية ، الا على اساس التقدم التكنيكى ، عن طريق تبديل مادة ما طبيعية بنتاج آخر ، خُلِق فى الانتاج ، اصطناعيا ، من مادة طبيعية اخرى .

اما الانواع الاخرى من الموارد ، وهى التى يعاد انتاجها (موارد الايدى العاملة ، والارصدة الانتاجية ، وبعض اشكال الموارد الطبيعية المعادة الانتاج كخصوبة التربة ، والغابات والاشكال الاخرى من الموارد النباتية والحيوانية) ، فان محدوديتها تعتبر نسبية ، وقبل كل شيء ، من حيث الوقت . ففى خلال مرحلة معينة ، تمكن اعادة انتاج المورد المعين لكمية معينة فقط بيد ان زيادة المورد بمقاييس اكبر تتطلب ايضا ، وقتا اطول يتعدى مواعيد المرحلة التخطيطية .

ان درجة جر الموارد الانتاجية الكامنة الى التداول الاقتصادى ، وطبيعة استخدامها واعادة تكوينها ، تتوقفان ، بدرجة حاسمة ، على الظروف الاجتماعية-الاقتصادية .

وسمح ، فى الاتحاد السوفييتى ، تأميم القسم الرئيسى من وسائل الانتاج ، والانتقال الى التنظيم المنهاجى للانتاج تحت رقابة

الدولة ، بوضع موارد النمو الاقتصادى الضخمة ، المستخدمة سابقا بقلة ، فى خدمة المجتمع . وفى روسيا ما قبل الثورة ، فى ظروف نشاط ارباب العمل الخاص ، المثقل برواسب الاقطاعية ، كان تزايد سكان الريف شيئا اعتياديا ، كشكل للبطالة الفعلية للفلاحين ، كما كان يوجد جيش عمل احتياطى كبير فى المدينة . وأدى تعجيل التطوير الاقتصادى السوفييتى ، على اساس خطط تطوير الاقتصاد الوطنى ، الى جر موارد الأيدى العاملة ، جرا كاملا ، الى الانتاج ، على حساب القضاء على البطالة الواسعة ، وضمن هذا استخدام الايدى العاملة ، استخداما كاملا . وبعد مرور عشر سنوات على الثورة فى الاتحاد السوفييتى ، كانت البطالة لا تزال موجودة بمعدل ١/٧ عدد العمال والمستخدمين ، الذين يعملون فى الاقتصاد الوطنى . غير انه كان قد قضى على البطالة ، قضاء تاما ، فى عام ١٩٣١ ، على اساس عملية التصنيع ، واعادة بناء الزراعة اجتماعيا وتكنيكيا . وازداد ، فى الوقت الحاضر ، انشغال السكان فى الاقتصاد الوطنى السوفييتى بـ ٥٠ ٪ بالنسبة لعام ١٩٢٨ .

ان تجربة الاتحاد السوفييتى والبلدان الاخرى تشهد كذلك على الصعوبات التى تبرز فى المراحل الاولى لتطوير الاقتصاد المخطط فى قضية استخدام موارد الايدى العاملة ، استخداما كاملا . وتواجه البلدان البادئة بتخطيط تطوير الاقتصاد ، فى ظروف وتائر نمو غير عالية ، مشكلة هى : إما ان تضمن الاستخدام الكامل ، مع الحفاظ على مستوى كفاءة العمال الواطئ ، وبتوسيع فروع الانتاج التى تتطلب جهدا كبيرا ، وإما ان تنشئ احدث

انواع المؤسسات التى تستوعب عددا غير كبير من العاملين، حيث ثمة مستوى رفيع لانتاجية العمل .

وفى ظل الرأسمالية ، فان الملكية الخاصة للأرض ، واسعارها العالية والمتزايدة بصورة مستمرة تقريبا ، والمدفوعات الريعية الجسيمة ، تضع قيودا كبيرة للاستخدام الفعال للأرض ولبواطنها ، وتدفع الى اختلاس الثروات الطبيعية . وأدت التحويلات الزراعية التقدمية التى أجريت فى الاتحاد السوفييتى ، الى ان الأرض ، وما فى جوفها ، اصبحا ملكية عامة للشعب ، وخلق هذا ظروفا جد مناسبة للاستخدام الاكثر فعالية للثروات الطبيعية لصالح الشعب كله .

وجرى فى الاتحاد السوفييتى ، فى ظروف الاقتصاد المؤمم حل مشكلة من اصعب المشاكل للتطوير الاقتصادى ، ألا وهى تعبئة موارد التراكم لتوسيع الانتاج . وذلك على اساس اجتماعى- اقتصادى مختلف ، وبنجاح اكبر مما فى ظل الرأسمالية . ولقد لعبت ، فى هذا الصدد ، دورا كبيرا ، مصادرة الملكية الاقطاعية والرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج ، وتأميم البنوك ، واقامة احتكار التجارة الخارجية . وعلى هذا الاساس ، كان قد قضى على الاستهلاك الطفيلى للطبقات المستغلة وخَدَمَتها ، واوقفت عملية نقل ارباح الرأسمال الاجنبى الى الخارج . ولقد وّجه قسم كبير من الموارد ، المستحصلة نتيجة لهذه الاجراءات ، نحو تطوير الاقتصاد الوطنى ، وتوسيع وزيادة حصة رصيد التراكم فى الدخل القومى .

ومما ساعد على تعبئة موارد التراكم ايضا هو تنظيم الرقابة المالية والتخطيط المالى ، والتغيرات فى نظام تكوين الاسعار ، وتحقيق نظام التوفير فى كل حلقات الانتاج والجهاز الادارى .

ان زيادة مقاييس ونمو معدل التراكم سمحا للدولة السوفييتية ، منذ الخطوات الاولى للتطوير الاقتصادى ، بتوسيع موارد التوظيفات الاساسية ، توسيعا ملموسا . فلقد كان نموها المنتظم قاعدة لاعادة التسلح التكنيكية لكل فروع الاقتصاد الوطنى ، ولامتلاك ناصية الموارد الطبيعية ، ولاقتصاد نفقات العمل الحى ونمو انتاجيته .

وهكذا ، فان تقدير موارد الانتاج يقتضى تحليل العوامل الاجتماعية-الاقتصادية لتطور اقتصاد البلاد . ويستطيع التخطيط الاقتصادى الوطنى ان يؤدى ، بنجاح ، مهمة تزويد الانتاج ، بالموارد ، فقط فى الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الملائمة .

تحديد التأمين بالموارد الطبيعية

ان تقدير الموارد الطبيعية يجب ان يشمل جميع الانواع الاساسية لموارد الطاقة الطبيعية ، وجميع انواع الوقود ، وكذلك خامات المعادن الحديدية ، وغير الحديدية ، والنادرة ، والمواد الاولية غير الفلزات (مثال ذلك ، املاح البوتاسيوم ، وفوسفات الجير الطبيعية ، وحجر الكلس ، والمواد البنائية ، وغيرها) ، والموارد النباتية ، وعلى الاخص الثروات الغابية ، كما يجب ان يشمل فى المستقبل النباتات البحرية ، والموارد الحيوانية فى البر وفى الاحواض المائية . ومن الضرورى تحديد التأمين بالاراضى المزروعة ، وكذلك باحتياطى الماء العذب .

ويشمل تقدير الموارد الطبيعية : أ) تقدير حجم النوع المعين من الموارد ، ب) تحديد النفقات اللازمة لامتلاك ناصيتها ، وفى بعض الاحوال لاعادة تكوينها ، ج) التقدير الاقتصادى النسبى للموارد الطبيعية .

ويتوجب ، للتطوير المخطط الناجح للانتاج ، تحديد تأمين الاقتصاد بالموارد الطبيعية ، للمستقبل البعيد جدا . وتجب هنا مراعاة ان مدة طويلة تمر ، بالنسبة للخامات المعدنية مثلا ، من وقت اكتشاف المكمن الى حين بداية الاعمال الاستثمارية ، اما احتياطيات الموارد ، فيجب ان تسمح بالقيام بالاستخراج خلال وقت لا يقل عن مدة الاستهلاك الكامل لأرصدة الفرع المستخرج الاساسية . ويجب ، عند تقدير التأمين بالموارد الطبيعية الأخذ بالاعتبار ، بصورة خاصة ، الاتجاه نحو الازدياد الملموس لمقاييس استخراج الثروات الطبيعية ونحو تعجيل وتائر زيادته . وتبين معطيات الاحصاء العالمى لاستخراج الثروات الطبيعية الاساسية (معبرة بالاسعار) ، بان الاستخراج فى القرن الثامن عشر تضاعف خلال اكثر من نصف قرن ، بينما تضاعف فى النصف الثانى من القرن الحالى خلال ١١ — ١٢ سنة . ولقد استخدمت البشرية منذ بداية وجودها حوالى ٨٠ — ٨٥ مليار طن من الوقود الاصطلاحى ، ونصف هذه الكمية استخدمته خلال الخمسة والعشرين عاما الاخيرة . وظهر ان استخراج الكثير من الثروات الطبيعية الكامنة هو اكثر بكثير ، خلال هذه الفترة ، منه خلال تاريخ البشرية كله .

ان التصورات عن تأمين الاقتصاد الوطنى بالموارد الطبيعية لا تعتبر شيئا ثابتا لا يتغير . فهى تتغير ، قبل كل شىء ، حسب مدى ونتائج التنقيب الجيولوجى للارض . وهكذا ، اعتبرت روسيا ما قبل الثورة بلدا غير مؤمن باحتياطى الثروات الطبيعية تأمينا كافيا . غير ان تنظيم الدولة الواسع لأعمال التنقيب الجيولوجى ، فى اعوام السلطة السوفييتية ، قد دحض هذه التصورات دحضا تاما . فلقد

تم اكتشاف الآلاف من المكامن الجديدة للثروات الطبيعية ، وازداد حجم الاحتياطى المستكشف عدة اضعاف بالنسبة لمرحلة ما قبل الثورة .

وفى الظروف المعاصرة يجرى العمل ، فى الاتحاد السوفييتى ، بصورة منتظمة ، فى دراسة مصادر الانتاج من المعادن الخام . فيجرى تحديد الاحتياطى المخمّن ، وبحث آفاق تطور اعمال التنقيب الجيولوجى ومصادر المعادن الخام للفترة الممتدة حتى اعوام ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ ، وما بعدها الى عام ٢٠٠٠ .

ومما لا شك فيه انه ، عند تقدير آفاق مصادر المعادن الخام والقيمة والاتجاهات الرئيسية لاعمال التنقيب الجيولوجى ، تعود اهمية كبرى لبحث آفاق التطور لتلك الاشكال من الموارد ، التى لا يلبى الاحتياطى المستكشف منها احتياجات الفروع المعتمدة عليها .

غير ان التقدير لأمد طويل ضرورى ، ايضا ، لتلك الثروات الطبيعية والاشكال الاخرى من الموارد ، التى يعتبر ان حاجة الاقتصاد الوطنى اليها ستلبّى عموما فى المستقبل خلال الفترة المعنية . ويجب عدم السماح بـ « الافراط فى البحث » عن هذه الموارد زيادة عما هو ضرورى للمرحلة الطويلة الأمد، وذلك لكى لا تنفق الاموال التى من الافضل استخدامها للبحث عن الموارد النادرة جدا .

وهكذا ، فان تنظيم امور التنقيب الجيولوجى وتخصيص الاموال والمواد لها ، واقامة الرقابة على الاستخدام السليم لجميع الموارد الطبيعية ، كل هذا يبرز عنصرا مهما فى مجموعة التدابير للانتقال الى الادارة المخططة للاقتصاد ، وشرطا لحل مهمة تأمين التطور

الاقتصادى بالموارد الطبيعية اللازمة ، وزيادة فعالية الانتاج الاجتماعى .

ويجب الأخذ بالاعتبار ، حسبما جاء أعلاه ، أن تصوراتنا حول حجم الموارد الطبيعية ، والنفقات اللازمة لاستخدامها ، تتوقف ، بصورة مباشرة على نجاحات العلم والتكنيك ، ايضا . ذلك ان موارد الانتاج الطبيعية لا تعنى كل مجموعة مواد وقوى الطبيعة ، المحيطة بالانسان ، بصورة عامة ، وانما تعنى فقط تلك ، التى باستطاعة الانتاج الاجتماعى التأثير عليها ، والتى باستطاعتها ، نظرا للمستوى الحالى للتكنيك ، ان تُستخدم مباشرة وهى تستخدم فعلا ، موردا للمادة الطبيعية للانتاج المادى . ويتوسع نطاق موارد الانتاج الطبيعية بتطور التقدم العلمى-التكنيكى .

وحقا ، فان التعمق المطرد فى باطن الارض ، وتحقيق امكانية استخراج الثروات من قاع المحيط ومن البواطن تحته ، واستخدام المنابيع الحارة وطاقة المد ، والاستخدام الواسع لأجهزة ازالة الملوحة للحصول على الماء الصناعى وماء الشرب على حد سواء ، وما شابه ذلك ، ان هذا كله يتوقف ، بالذات ، على نجاحات التكنيك وعلى التكنولوجيا الفعالة اقتصاديا .

وهكذا ، فان تعجيل التقدم التكنيكى واستخدام التجربة العلمية-التكنيكية العالمية يعتبران شرطا ضروريا لحل مشكلة تأمين التطور الاقتصادى بالموارد الطبيعية .

تقدير موارد الايدى العاملة

ان القوة العاملة هى احد العوامل الحاسمة فى تطور الاقتصاد . وتتوقف مقاييس الانتاج ، وبدرجة ما امكانيات تعقيد تركيبه (التكوين

الفرعي) ايضا ، تتوقف بصورة مباشرة على حجم موارد الايدى العاملة .

وتؤثر حالة موارد الايدى العاملة ، تأثيرا كبيرا ، على مضمون السياسة الاقتصادية فى الفترة المخططة . وفى حالة توفر موارد الايدى العاملة وقلة اماكن العمل فى الانتاج المعاصر ، تكون الافضلية لشكل التطور الاقتصادى ، الذى يتطلب جهدا اكبر ورأسمالا أقل نسبيا ، والذى يضمن كلفة اساسية منخفضة لكل مكان اضافى للعمل . اما فى ظروف استنفاد موارد العمل ، عندما يلاحظ عجز نسبى فى القوة العاملة ، فان شكل تطوير الانتاج ، الذى يتطلب جهدا اكبر ، غير مسلم به . ولا بد من نفقات اساسية اضافية لزيادة انتاجية العمل ، على اساس التجهيز المتنامى بالارصدة للعمل الحى ، وتحرير جزء من القوة العاملة من الانتاج الجارى لاستخدامه فى المشاريع والفروع الجديدة .

وتواجه العديد من البلدان مهمة تعبئة موارد الايدى العاملة ، وضمان ظروف استخدامها الاكثر رشدا. ومع ذلك ، فمن الضرورى الاشارة الى ان الاستخدام الانسب لموارد الايدى العاملة فى نطاق المجتمع كله يصبح ممكنا على اساس التخطيط فقط .

ان تقدير امكانيات جذب القوة العاملة الى الانتاج يستند على تحليل الوضع الديموغرافى فى البلاد . فالتخطيط فى البلدان الاشتراكية ينطلق من ان قوانين حركة سكان البلاد تتوقف على طابع العلاقات الانتاجية وعلى المستوى المحقق لتطور القوى المنتجة .

وتحدد ديناميكية السكان بالنسبة بين دلائل الولادة والوفاة . فتحليل الوضع الديموغرافى يجب ان يجيب على السؤال الخاص

بماهية القواعد ، التى تخضع لها عملية نمو السكان فى هذا البلد أو ذاك ، فى الظروف المعاصرة وفى المستقبل المخطط . ويكون هذا قاعدة عامة لتقدير امكانيات جذب القوة العاملة الى الاقتصاد الوطنى.

وبهذا الصدد ، يكتسب تقدير تركيب السكان من حيث السن اهمية حاسمة . وهذا ضرورى لتحديد تعداد ومقدار السكان الذين هم فى سن المقدرة على العمل . ومن المتبع ، فى التطبيق الاحصائى والتخطيطى فى الاتحاد السوفييتى ، اعتبار الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ — ٥٩ سنة ، قادرين على العمل ، اما النساء فما بين ١٦ — ٥٤ سنة (ما عدا العاجزين) . ان مجموعات السن هذه هى التى تكوّن الجزء الاساسى لموارد الايدى العاملة ، ويدخل بضمنها ، ايضا ، الاشخاص الذين ليسوا فى سن القادرين على العمل (الرجال الذين بلغوا الستين عاما فما فوق ، والنساء اللواتى بلغن الخامسة والخمسين عاما فما فوق ، والاحداث الذين لم يبلغوا بعد السادسة عشر من العمر) ويعملون بالفعل فى مجالات الاقتصاد الاجتماعى .

وكلما زاد مقدار السكان الذين هم فى سن القادرين على العمل ، كلما زادت امكانيات جذب القوة العاملة الى الاقتصاد الوطنى . وتتوقف الامكانيات الحقيقية لجذب موارد الايدى العاملة الى الانتاج الاجتماعى على كيفية توزيع السكان القادرين على العمل ، فى مجموعات السن . فمثلا ، تعنى زيادة مقدار الاعمار الصغيرة زيادة مقدار الاشخاص الذين يكون جزء كبير منهم مشغولا فى الدراسة .

ويلعب تحديد التركيب الجنسى للسكان دورا هاما فى تقدير

موارد العمل . فطبيعى ان نسبة النساء اللواتى يمكن جذبهن الى الانتاج الاجتماعى هى أقل من نسبة الرجال .

واذا كانت مصلحة المجتمع تقتضى توسيع استخدام عمل النساء فى الاقتصاد الوطنى ، فمن الضرورى لهذا خلق عدد من الظروف الاضافية: وهى ، قبل كل شيء ، الاجراءات الخاصة بتوسيع الاشكال الاجتماعية لتربية الاطفال ، اى رياض الاطفال ودور الحضانة والمدارس الداخلية وما شابهها ، وكذلك الاجراءات الخاصة بالحفاظ على الصحة وبالضمان الاجتماعى للنساء العاملات بصورة عامة ، والنساء الأمهات بصورة خاصة .

وهكذا ، مثلا ، فان الوزن النوعى للنساء العاملات فى الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى جد عال . فاكثر من $\frac{٣}{٤}$ جميع النساء القادرات على العمل يعملن فى الاقتصاد الاجتماعى او يدرسن بانقطاع عن العمل . وهن يكونن نصف جميع العاملين فى الاقتصاد الوطنى . وكان هذا نتيجة الطلب الكبير على القوة العاملة من قبل الانتاج النامى بسرعة ، ونتيجة خلق الظروف الاجتماعية اللازمة : تأمين الحق المساوى لحق الرجال فى الحصول على التعليم العام والمختص ، وعلى الاعداد المهنى ، وتأمين حق النساء فى الحصول على الاجازات المدفوعة الاجر عند الحمل والولادة ، وانشاء مجموعة من المؤسسات المجانية الخاصة للحفاظ على صحة الام والطفل ، ومجموعة من مؤسسات التربية الاجتماعية للاطفال (مثلا ، $\frac{٢}{٥}$ مجموع الاطفال الذين لم يبلغوا السادسة من العمر ، والذين يعيشون فى المدن ، يرتادون مؤسسات الاطفال دون السن المدرسية ، ويزداد هذا العدد باستمرار فى المدينة وفى القرية ، على حد سواء) .

عند تحليل مشاكل تأمين الاقتصاد الوطنى بموارد الايدى العاملة ، يعتبر الجانب الاقليمى جد مهم . ذلك ان وفرة موارد الايدى العاملة فى بعض المناطق كثيرا ما يرافقها عجز حاد فى تلك الموارد فى المناطق الاخرى . ولهذا ، فالمعطيات عن احتياطى العمل تكتسب قيمة واقعية للتخطيط ، فيما اذا كانت معينة بتقدير تأمين مختلف المناطق الاقتصادية بالعمل . وبهذه المناسبة ، فان لدراسة انتقال السكان فيما بين المناطق ، وللايضاح الموضوعى لأسبابه ، وشدته ، وتأثيره على التطور الاقتصادى اهمية كبيرة .

ولهذا ، فان التقدير الكمى العام والتخطيط لموارد الايدى العاملة فى البلاد يقتضيان وجود حساب احصائى منظم لديناميكية وتغيير تركيب سكان البلاد (التسجيل الاحصائى المنتظم للسكان ، الحساب الجارى ، الفحوص الجزئية) ، ووجود نظام التخمينات الديموغرافية .

ولا تشمل مشكلة تقدير موارد الايدى العاملة للاقتصاد الوطنى الوصف الكمى العام لتكوين تلك الموارد فحسب ، وانما الوصف النوعى له ايضا . فبامكان المستوى العلمى لموارد الايدى العاملة المستخدمة والمحتملة (تعداد ومقدار الاشخاص الحاصلين على التعليم العالى والثانوى المختص والعام) ان يكون الدليل الاكثر عموما ، الذى يعبر عن التكوين النوعى لها . اما تفصيل التقدير النوعى فيتطلب تحليل التركيب المهنى للعاملين ، واظهار درجة تأمين احتياجات الانتاج الى العاملين الاكفاء . ومثل هذا التحليل يخلق المقدمات لتعليل ضرورة الاجراءات التنظيمية ، وتخصيص الاموال لاعداد الكوادر الكفئة للاقتصاد الوطنى .

تقدير الارصدة الانتاجية وغير الانتاجية

ان التطور الاقتصادى فى كل مرحلة جديدة يعتمد على نتائج التطور الاقتصادى فى الماضى، باعتبارها قاعدة مادية له. وتجمع هذه النتائج حتى بداية كل مرحلة اقتصادية جديدة فى الارصدة المتراكمة، الانتاجية وغير الانتاجية. وان هذا الاحتياطى المتراكم للارصدة الانتاجية وغير الانتاجية، الاساسية منها والمتداولة، والتى هى بحوزة المجتمع فى كل لحظة ، يدخل ضمن ثروته الوطنية (الاجتماعية) .

وفى الثروة الوطنية يتجسد عمل الشعب لسنوات عديدة . وهذه الارصدة هى مقدمة مادية للتطوير الاقتصادى المطرد فى مرحلة البناء الاقتصادى المقبلة، وفى عدة مراحل قادمة على حد سواء.

وتشمل الارصدة الانتاجية المتراكمة : أ) الارصدة الاساسية ، التى تتمثل فى البنايات والمنشآت الانتاجية، ومكائن العمل، والمعدات ، ووسائل النقل ، وما شابهها ، ب) احتياطى الارصدة المادية المتداولة ، المتكونة من احتياطى الخامات ، والمواد ، والوقود ، والمنتجات الجاهزة المخصصة للانتاج ، والموجودة لدى المشاريع بشكل بناء لم يكمل بعد ، ج) الاحتياطى الاجتماعى لوسائل الانتاج .

ان احتياطى الارصدة غير الانتاجية ، فى بداية كل مرحلة ، هو : أ) الارصدة الاساسية (البنايات والمؤسسات والمعدات) غير المخصصة للانتاج ـ مؤسسات الصحة ، والخدمات الثقافية ، والتعليم ، والرياضة ، والمرافق البلدية والسكنية ، ب) المنتجات الجاهزة المخصصة للاستهلاك ، الموجودة فى مستودعات المشاريع وفى مجال التكوين (فى الطريق ، وفى مستودعات المؤسسات

التجارية) ، ج) الملك الشخصى (ادوات الاستخدام الطويل الاجل) فى اقتصادات السكان ، د) الاحتياطى الاجتماعى لسلع الاستهلاك ، الذى يكوّن للاستخدام فى حالة الكوارث الطبيعية وغيرها من الطوارئ . كما تشمل الارصدة غير الانتاجية ارصدة مؤسسات ادارة الدولة ، وارصدة المنظمات السياسية والاجتماعية ، والمنشآت العسكرية ، واحتياطى الممتلكات العسكرية .

وطبيعى ، أن تقدير حجم وتركيب الثروة الوطنية مهم جدا لتحديد امكانيات النمو الاقتصادى فى المستقبل ، وصياغة مهمات السياسة الاقتصادية بالنسبة لنمو المقدرة الانتاجية المطرد وبالنسبة لرفاهية الشعب ، على حد سواء . وحجم الثروة الوطنية ، وخاصة فى قسم الارصدة الانتاجية ، يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلاد . ان ابعاد الثروة الوطنية ، اذا ما حسبت للفرد من السكان ، وكذلك بعض دلائل تركيبها تعبر عن مستوى التطور الاقتصادى للبلاد .

والثروة الوطنية ، فى قسمها غير الانتاجى ، هى احد الدلائل لمستوى معيشة السكان ، الذى لا يحدد بحجم الخيرات المتدفقة للاستهلاك من الانتاج الجارى فحسب ، بل وبحجم الخيرات الاستهلاكية المتراكمة من قبل ، اى بحجم الارصدة غير الانتاجية من الثروة الوطنية . هذا مع العلم ان دور احتياطى الخيرات الاستهلاكية المخصصة للاستخدام الطويل الامد ، كعامل من عوامل رفاهية الشعب ، يزداد مع تطور المجتمع .

ان تقدير حجم الثروة الوطنية (غادة فى شكل قيمة) وتركيبها المادى (الارصدة الانتاجية وغير الانتاجية ، الارصدة الاساسية

والمتداولة ، البنايات والمنشآت ، المكائن والآليات ، الممتلكات المنزلية) يمكن اجراؤه بطرائق الحساب المباشرة وطرائق التقدير غير المباشرة على حد سواء .

والطرائق المباشرة للحساب ، هي جرد موجودات (احصاء) العناصر الرئيسية للثروة الوطنية ، وكذلك المحاسبة الاحصائية والمالية المنتظمة للمشاريع والمؤسسات . ان استخدام مثل هذه الطرائق في الاتحاد السوفييتي سهل الى حد بعيد ، لأن وسائل الانتاج الاساسية تعتبر ملكا عاما ، ولأن السر التجاري ملغى ، ونشاط المشاريع والمؤسسات يتم تحت اشراف الدولة .

ومع ذلك ، فمن الممكن استخدام الطرائق غير المباشرة ، ايضا : ففيما يخص الممتلكات المنزلية ، يمكن تقدير تغييرات الحجم والتكوين على اساس المعلومات عن شراء سلع الاستهلاك الطويل الامد ، مع الاخذ بالاعتبار آماد خدمتها ، نظرا للتلف وتغير الاسعار ، اما فيما يتعلق بالارصدة الاساسية ، فبطريقة جمع التوظيفات الاساسية في المرحلة الجاري بحثها ، مع الاخذ بالاعتبار آماد خدمة مختلف عناصر الارصدة الاساسية مع التصحيح بسبب الاستهلاك وتغير الاسعار .

وخلال عملية الانتاج والاستهلاك يتغير مقدار الارصدة الانتاجية وغير الانتاجية . فيجري تلف هذه الارصدة واستهلاكها التام ، ويجري تجديدها وتوسيعها المطرد . ومصدر اعادة الارصدة التي كانت في حوزة المجتمع عند بداية المرحلة الاقتصادية الجاري بحثها ، هو رصيد تعويض النتاج الاجتماعي المكون في هذه المرحلة ، وكذلك الدخل القومي .

ان مقدار رصيد التعويض يتحدد ، وفقا لمقدار الارصدة وآماد خدمتها . وتتوقف موارد الدخل القومى ، الموجهة نحو تراكم الثروة الوطنية ، على نطاق الانتاج ، ووتائر نمو الدخل القومى وتقسيمه على رصيد الاستهلاك الجارى غير الانتاجى وعلى رصيد التراكم . ومشكلة تحديد موارد الدخل القومى للتراكم تشابه مشكلة تخطيط وتائر ونسب اعادة الانتاج ، التى سيجرى بحثها فى الفصل القادم .

ويكوّن تحديد حجم وتركيب الاحتياجات الاجتماعية ، وتقدير الموارد الانتاجية التى يستطيع المجتمع استخدامها لتلبية هذه الاحتياجات ، يكونان قاعدة انطلاق للحسابات التخطيطية المقبلة .

ويكمن جوهر هذه الحسابات فى تحديد اكثر الاتجاهات رشدا فى استخدام الموارد لتلبية الاحتياجات الاجتماعية ، تلبية كاملة بقدر الامكان ، ولهذا الغرض يوضع نموذج موزون للاقتصاد الوطنى ، الذى تكون فيه الاحتياجات (الاستهلاك) مرتبطة بالموارد (الانتاج) .

ان نظام التعليل الاقتصادى لدلائل الخطة الاقتصادية الوطنية ، المنطلق من الاحتياجات الاجتماعية والمنسق ، بواسطة الطريقة الميزانية ، مع الموارد الموجودة والمتوقعة ، يستلزم تحقيق الطريقة والتسلسل التاليين للحسابات .

اولا ، تتطلب الضرورة حسابات موحدة ماكرواقتصادية للدلائل الاساسية لاعادة الانتاج الموسعة، تلك الدلائل التى ترسم ، فى المرحلة الاولى ، بخطوط كبرى ، امكانيات تطوير الانتاج

الاجتماعى الواقعية . انها حسابات ديناميكية الدخل القومى والنتاج الاجتماعى النهائى ، وحجم ارصدة الاستهلاك والموارد المتعلقة بالتوظيفات الاساسية .

وتحقق مثل هذه الحسابات باستخدام النماذج الماكرواقتصادية ، التى تبين الحجم والدور الاقتصادى للعوامل الانتاجية الاساسية (الارصدة الاساسية والمتبادلة ، والقوة العاملة) ، وكذلك التخمينات التخطيطية حول فعالية استخدامها . وفى هذه المرحلة تحدّد ، بصورة اولية ، العلاقات الاساسية للميزانية فى الاقتصاد الوطنى .

ثانيا ، حسابات المضمون المادى للنتاج النهائى ، وتركيبه المادى العينى . ويعطى بواسطة هذه الحسابات اساسا ، تحديد كمى لتكوين الاحتياجات الاجتماعية ، والاتجاهات الاساسية لتلبيتها ، مع اخذ الموارد الموجودة وامكانيات توسيع الانتاج بعين الاعتبار . وتستخدم ، فى هذه الحسابات ، النماذج الاقتصادية الرياضية لتخمين الاستهلاك غير الانتاجى وبعض الدلائل المعيارية .

ثالثا ، حسابات حجم الانتاج ، والعلاقات بين الفروع ، وتركيب الانتاج الفرعى ، ذلك الحجم اللازم لضمان الحجم المخطط للنتاج النهائى . ان هذه الحسابات ، التى تجرى بواسطة النماذج التخطيطية المتعددة القطاعات (نماذج ما بين الفروع) ، تسمح بايجاد التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والانتاج الاجتماعى ، وتعطى المعالم اللازمة للحسابات المفصلة لخطط تطوير الفروع .

رابعا ، وضع خطط تطوير الفروع وتوزيعها فى انحاء البلاد . وتجرى ، فى هذه المرحلة ، حسابات تخطيطية متعددة وجد محددة . وتعطى نتائج التخطيطات الفرعية المفصلة ، تلك التخطيطات التى

تعبر عن الامكانيات الانتاجية تعبيرا اكثر كمالا ، التعديلات اللازمة لجميع مراحل الحسابات التخطيطية السابقة ، بما فيها تدقيق الدلائل التركيبية، اى دلائل الدخل القومى ورصيد الاستهلاك غير الانتاجى وحجم التوظيفات الاساسية وما شابه ذلك .

والتحديد النهائى للدلائل الرئيسية للخطة الاقتصادية الوطنية يتم تحقيقه نتيجة للتصحيح والتوازن والتناسق المتبادل لنتائج كل نظام الحسابات التخطيطية المذكور . ويضم التعليل الاقتصادى لدلائل الخطة الاقتصادية الوطنية ، ايضا ، تقدير فعالية الحلول التخطيطية .

٤ – فعالية الحلول التخطيطية

ان زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى هى المشكلة الرئيسية للتخطيط الاشتراكى وللادارة الاقتصادية ، وهى الطريق الرئيسى لضمان وتائر عالية وثابتة للتطوير الاقتصادى ، وللرفع المستمر والسريع لمستوى معيشة الشعب .

ويجرى تقدير فعالية الحلول التخطيطية والتطور الاقتصادى المحقق فعلا، على مختلف المستويات – المستوى الاقتصادى الوطنى ، والفرعى ، ومستوى المشروع – ، ويتلخص فى مقارنة النتائج المستحصلة مع النفقات الحاصلة .

ووضع طرائق لمقارنات كهذه صعب جدا. ففى هذا المجال يوجد عدد كبير من المشاكل التى ما زال علم الاقتصاد مستمرا فى اعدادها .

وتؤخذ ، لوصف نتائج تطوير الانتاج فى التطبيق التخطيطى السوفييتى ، دلائل الدخل القومى والنتاج الاجتماعى النهائى (منتوج

اصطلاحي صاف ـ على مستوى الفرع) . ولبعض الحسابات يؤخذ دليل المنتوج الاجمالي . وللحسابات على مستوى الفرع ، وخاصة للمشاريع ، يلعب دليل الدخل الصافي (الربح) دورا مهما .

ان تقدير النفقات يواجه اكبر الصعوبات في المجالين التطبيقي والطرائقي ، اذ تشمل نفقات القوة العاملة ووسائل الانتاج (نفقات الارصدة الاساسية والمتداولة) ، ونفقات موارد التوظيفات الاساسية . وهذه النفقات غير متجانسة لدرجة كبيرة ، وهي غير قابلة للمقارنة المباشرة ، بعضها ببعض ، وذلك لعدد من الاسباب . فنفقات العمل الحي (الوقت المبذول في العمل) لا تقارن ، بصورة مباشرة ، بنفقات وسائل الانتاج . والنفقات الجارية لمرحلة انتاجية معينة ـ نفقات الخامات ، والمواد ، والاستهلاك ـ لا تقارن ، بصورة مباشرة ، بالتوظيفات الاساسية في وسائل الانتاج الرئيسية ، التي يحتمل ان تكون قد وظفت سابقا ، وستبقى في خدمة الانتاج سنوات عديدة بعد المرحلة الانتاجية ، موضوعة البحث . ولا تنشأ هذه الصعوبات ما دام يجري تحليل استخدام عوامل مختلفة ، غير انه يصبح من الضروري ، عند وضع الدلائل المعممة لفعالية الانتاج الاجتماعي كله ، اعطاء تعبير ملخص موحد لجميع النفقات .

وتمت الى الدلائل ، التي تعبر عن فعالية استخدام عوامل مختلفة ، المعطيات عن انتاجية العمل ، وكثافة المنتوج المادية ، وعن كثافة الارصدة والتوظيفات الاساسية للانتاج الاجتماعي . وتستخدم هذه الدلائل بالنسبة للاقتصاد الوطني كله ، وعلى مستوى

الفروع والمشاريع ، على حد سواء ، غير أن تعريفات هذه الدلائل ، الواردة ادناه ، تخص بصورة اساسية ، المستوى الاقتصادى الوطنى .

فانتاجية العمل تحدد بنسبة حجم الدخل القومى الى عدد العاملين فى انتاجه (او الى مقدار الوقت المبذول فى العمل) . ويعبر دليل انتاجية العمل عن فعالية استخدام العمل الحى .

وتحدد كثافة الارصدة ، كدليل فعالية استخدام الارصدة الانتاجية الاساسية العاملة ، بنسبة قيمتها الى قيمة الدخل القومى .

اما كثافة المنتوج المادية فتحدد بمقدار النفقات المادية الجارية (الخامات ، المواد ، حسومات الاستهلاك) على وحدة المنتجات .

ويسمح استعمال ميزان ما بين الفروع ، للتحليل والتخطيط ، باثراء وصف دلائل الكثافة المادية . وحسابات ميزان ما بين الفروع تسمح لا بتحديد النفقات المباشرة (النفقات المادية على وحدة منتجات الفرع) فحسب ، وانما ايضا كل النفقات غير المباشرة فى سلسلة العلاقات التكنولوجية المتبادلة كلها ، النفقات اللازمة لانتاج كل وحدة من النتاج النهائى . وهذا هو ما يسمى بمعاملات النفقات المادية الكاملة . ويمكن ، بواسطة هذه المعاملات ، معرفة اى جزء من حجم الانتاج الاجتماعى الاجمالى له علاقة بتكوين بعض عناصر النتاج النهائى (الاستهلاك الشخصى ، تراكم الارصدة الاساسية والمتداولة) . وبطريقة مماثلة ، يمكن تحديد النفقات الكاملة للعمل والارصدة على وحدة النتاج النهائى .

وتستخدم فى التطبيق التخطيطى الحديث كثافة التوظيفات الاساسية ومدة تعويضها ، كدلائل لفعالية التوظيفات الاساسية .

ان كثافة التوظيفات الاساسية تحدد بنسبة مجموع التوظيفات الاساسية الى زيادة الدخل القومى ، الناتج عن هذه التوظيفات الاساسية . وتعبر مدة التعويض عن طول تلك المدة التى يعوض خلالها الربح الاضافى المستحصل عن النفقات الاساسية التى كانت ضرورية لزيادته . وتحدد مدة التعويض بنسبة مجموع التوظيفات الاساسية خلال مدة معينة الى زيادة الربح (سنويا) .

ان استخدام نظام دلائل الفعالية المذكور لا يمكن ان يحل مشكلة تقدير فعالية الانتاج الاجتماعى حلا كاملا . ففى هذه الحسابات تقارن نفقات عامل من العوامل بالنتيجة التى تعتبر ، فى الواقع ، حصيلة التأثير المشترك لعدة عوامل من عوامل الانتاج .

وبهذا الخصوص ، تطرح مشكلة الدليل المعمم للفعالية الاقتصادية الوطنية ، الذى يمكن فيه للنتيجة المشتركة (الدخل القومى ، مثلا) ، المعبر عنها بشكل حصيلة للتأثير الاجمالى لجميع عوامل الانتاج ، ان تقارن بالتقدير الاجمالى لنفقات جميع العوامل . وبحث طرائق حل المشكلة هو ذو اتجاهات متعددة .

وأحد هذه الاتجاهات يتحدد فى وضع طريقة لتحويل النفقات الاساسية والجارية الى القياس النقدى الموحد. ولهذا الغرض يجب ايجاد طريقة يمكن بواسطتها تحديد ذلك الجزء من النفقات الاساسية المخصصة لخدمة الانتاج خلال سنوات عديدة ، الذى يجب نسبه الى حساب السنة موضوعة البحث . فحينئذ تكون النفقات المحولة مستخرجة بجمع النفقات المادية ، ونفقات اجرة العمل ، وجزء النفقات الاساسية الخاص بالسنة المعنية .

ويحدد هذا الجزء الاخير تبعا لمدة التعويض ، ويستخرج

كحصيلة لتقسيم مجموع النفقات الاساسية على مدة التعويض (وتستخدم ، عمليا ، فى الحسابات كمية عكسية بالنسبة لمدة التعويض ، وتسمى بمعامل الفعالية) . وتستخدم مثل هذه الحسابات ، إستخداما واسعا ، عند التقدير الاقتصادى لمختلف اشكال التوظيفات الاساسية ، وتستخدم ، مع بعض التعديلات وبصورة تجريبية ، لتحديد فعالية الانتاج الاجتماعى ككل .

ويجرى البحث عن امكانية التعبير عن نفقات العمل والارصدة فى قياس موحد للعمل باعتبار هذه الامكانية احدى الطرائق المحتملة لايجاد دليل معمم لفعالية الانتاج . وتحقق الحسابات العملية باستخدام ميزان ما بين الفروع ، الذى تحدد فيه معاملات نفقات العمل الكاملة على الوحدة الانتاجية ، ومن ثم يجرى تقدير كل مكوّن فرعى للارصدة الانتاجية المستخدمة وفقا للمعاملات المستخرجة لنفقات العمل . وفى النتيجة يحصل على مجموع نفقات العمل الحى والعمل المجسد فى انتاج المنتجات المعبر عنه فى وحدات العمل .

ويعتبر استخدام الوظيفة الانتاجية المتعددة العوامل اتجاها آخر لتحليل فعالية الانتاج الاجتماعى الاقتصادية . ويسمح حساب مثل هذه الوظائف باظهار درجة زيادة الدخل القومى تبعا لتغير كمية نفقات العمل والارصدة الانتاجية .

الفصل الثالث

تخطيط وتائر التطور الاقتصادى

يسمح تحليل اهداف تطوير اقتصاد البلاد ، اذا ما قورنت مع الموارد الموجودة ، بالانتقال الى حسابات الابعاد العامة للخطة ، الابعاد التى يمكن ان يعبر عنها ، فى نهاية الامر ، بدلائل وتائر تطور الاقتصاد .

ان بلوغ اعلى واثبت الوتائر للنمو الاقتصادى مهمة من المهمات الرئيسية للبلدان المتطورة والنامية ، على حد سواء ، وخاصة اذا كان القصد من ذلك التغلب على التخلف ، والقضاء على الفقر المدقع ، والظفر بالاستقلال الاقتصادى . وتتوقف على وتائر نمو الاقتصاد الوطنى الموارد التى يمكن استخدامها لتطوير مقدرة البلاد الانتاجية والمجال غير الانتاجى . وطبيعى ان تتجمع حول تخطيط وتائر النمو مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة .

ولا يجب ان ينفصل السعى الى وتائر تطور اقتصادى عالية عن الامكانيات الواقعية ، وعن التقدير السليم للموارد المادية والمالية وموارد الايدى العاملة . ولهذا يجب ان تكون طرائق تحديد وتائر نمو الاقتصاد للمستقبل معللة تعليلا علميا ، ويجب ان تكون موضوعية ، وان تكفل هيئات التخطيط من اتخاذ القرارات الذاتية .

وتستخدم طرائق تخطيط وتائر التطور الاقتصادى ، التى

هى موضوعة البحث فى هذا الفصل ، فى التطبيق التخطيطى السوفييتى . كما يمكن تكييف هذه الطرائق وفقا لظروف وامكانيات البلدان النامية . فهى قابلة تماما للاستخدام العملى وتضمنها حالة الاحصاء الوطنى فى غالبية البلدان النامية .

ان طرائق تخطيط وتائر التطور الاقتصادى جرى تكونها فى الاتحاد السوفييتى بقدر توفر وتعميم الخبرة التطبيقية ، كواحد من اهم عناصر نظام التخطيط الاقتصادى الوطنى كله . ولقد اصبح ، فى الوقت الحاضر ، تتابع وضع الخطة الاقتصادية الوطنية بالشكل الذى يحدد وتائر التطور الاقتصادى للمستقبل فى المرحلة الاولية لوضع الخطة ، وفى المرحلة النهائية له ، على حد سواء .

ففى المرحلة الاولية لوضع الخطة يوضع نموذج خطة مكبر يعتبر اساسا للتخطيطات المفصلة القادمة فى الفروع ، وفى المناطق الاقتصادية ، وفى مجال البناء الاساسى ، والعمل والاجرة ، ومستوى المعيشة ، وفى مجال المالية والاسعار . وتعبر وتائر التطور الاقتصادى فى هذه المرحلة عن ديناميكية الموارد التى يمكن توجيهها نحو توسيع الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

وفى المرحلة النهائية يتم ، بواسطة الميزان التخطيطى للاقتصاد الوطنى ، ارتباط متبادل للتخطيطات فى فروع الاقتصاد الوطنى ، وفى المناطق الاقتصادية ، ويجرى تناسق المتطلبات مع الموارد ، وتتجمع الحسابات التخطيطية المفصلة فى مقادير ماكرواقتصادية ، وبضمن هذه المقادير دلائل وتائر التطور الاقتصادى .

ان الدلائل الماكرواقتصادية يمكن ، فى المرحلتين الاولية والنهائية لوضع الخطة ، ان تختلف عن بعضها البعض ، وذلك لانه

يقع بين هاتين المرحلتين وضع الخطة الاقتصادية الوطنية الواسعة . ولهذا ، فان عملية وضع الخطة هى عملية تكرارية ، حيث تكون وتائر التطور الاقتصادى،فى الوقت نفسه اول وآخر حلقة فى السلسلة .

لقد تكونت طرائق تحديد وتائر التطور الاقتصادى فى المرحلة النهائية لوضع الخطة ، اى فى المرحلة المسماة بمرحلة العمل الملخص ، فى التطبيق التخطيطى السوفييتى منذ زمن بعيد ، وهى موضحة توضيحا وافيا فى المؤلفات الاقتصادية . وسيجرى الكلام فى هذا الفصل حول جانب العمل التخطيطى الذى ما يزال اقل توضيحا ــ حول تحديد وتائر وبعض نسب التطور الاقتصادى فى المرحلة الاولية لوضع الخطة . وقد تكون الطرائق المعروضة ذات اهمية معينة للبلدان النامية ، اذ ان استخدامها ممكن فى ظروف عدم وجود تخطيط اقتصادى وطنى مفصل وواسع .

١ ــ مبادئ تخطيط وتائر التطور الاقتصادى . مفهوم وتائر نمو الانتاج

ان اهم مهمة للتخطيط الاقتصادى الوطنى ــ الى جانب تعليل التوصيفات الكمية للخطة القادمة ــ املاء دلائله بمضمون اقتصادى محدد ، لكى تعكس هذه الدلائل الواقع الاقتصادى الحقيقى . وقد وضعت نظرية وتطبيق التخطيط السوفييتى عددا من المبادئ الهامة التى يجرى انطلاقا منها تعليل وتائر التطور الاقتصادى .

فاولا ، يعتبر بلوغ وتائر نمو اقتصادى عالية احدى المهمات الرئيسية للتخطيط ، اذ انه يتوقف على وتائر نمو الانتاج رفع مستوى معيشة الشعب ، وكذلك زيادة المقدرة الانتاجية التى هى اساس

التطور المطرد . هذا مع العلم ان مهمة بلوغ وتائر النمو العالية لا تطرح لسنوات منفردة او لمراحل قصيرة بل لكل المرحلة المعروضة ، اى ان المقصود هو الحفاظ على وتائر نمو ثابتة ، بدون ارتفاعات وانخفاضات حادة هى خارج ارادة المجتمع .

وثانيا ، فان بلوغ وتائر تطور اقتصادى عالية وثابتة يجب الا يحقق بأى ثمن كان ، وانما على حساب الاستخدام الأكثر فعالية للموارد الموجودة فى حوزة المجتمع : الموارد الطبيعية وموارد الايدى العاملة ، والارصدة الاساسية ، والاحتياطى ، والموارد الاجنبية وموارد العملة الصعبة . ولهذا ، فعند تخطيط وتائر النمو الاقتصادى تتلخص احدى المشاكل الرئيسية فى البحث عن ذلك التوزيع للموارد المحدودة ، الذى يستطيع اعطاء نتائج قصوى لقاء حدة النفقات .

وثالثا ، بما ان التلبية القصوى للاحتياجات الاجتماعية تعتبر مقياسا للتطور الاقتصادى ، فان تحديد وتائر النمو الاقتصادى يتطلب انتاج المنتجات التى يتفق تركيبها وتكوينها ونوعيتها ، الى اقصى حد ، مع احتياجات المجتمع .

وتحدد المبادئ العامة لتخطيط وتائر التطور الاقتصادى لكل مرحلة تخطيطية . وان تمازج عوامل النمو ، وحجم استخدام الموارد واتجاهاته الممكنة ، وتركيب الاحتياجات الاجتماعية ، كل هذا محدد لكل مرحلة تطور اقتصادى ومختلف باختلاف البلدان . ولهذا ، فان وتائر التطور الاقتصادى لا يجوز تقديرها من ناحية النمو الكمى فقط ، بل يجب تبيان مضمونها الاقتصادى الحقيقى فى تمازج مع العمليات الاجتماعية الاقتصادية الاخرى .

ويعتبر الحجم السنوى للدخل القومى او للنتاج الاجتماعى النهائى دليلا معمما لتطور البلاد الاقتصادى . وفى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ، يعتبر الانتاج المادى (الصناعة ، الزراعة ، البناء ، النقل ، المواصلات ، التجارة ، التخزين ، التصريف ، التموين ، التغذية العامة) موردا للدخل القومى او للنتاج الاجتماعى النهائى .

وحينما يجرى الكلام عن ديناميكية الانتاج ، فان الدخل القومى او النتاج النهائى يقاس باسعار ثابتة ، ومن الانسب بأسعار السنة التى تعتبر سنة الانطلاق (السنة القاعدية) . وفى مثل هذه الحالة يعتبر النمو (الزيادة) النسبى (بالنسبة المئوية) لحجم الدخل القومى ، او النتاج الاجتماعى النهائى ، المحسوب بالاسعار الثابتة ، يعتبر وتيرة للتطور الاقتصادى .

ولنتخذ ، من اجل تنظيم العرض القادم ، الرموز التالية :

Y' — النتاج الاجتماعى النهائى ،

Y — الدخل القومى ،

C — رصيد الاستهلاك ، بما فيه الاستهلاك الاجتماعى (نفقات الدولة) ،

I — التوظيفات فى الارصدة الاساسية (I_k) وفى الارصدة المتداولة (I_s) ،

A — التراكم ، اى التوظيفات الصافية ،

R — تعويض تلف الارصدة الانتاجية الاساسية ،

t — الوقت .

وباستخدام الرموز المتخذة ، يمكن التعبير عن علاقة الدلائل ، المعبرة عن نتائج سير الانتاج (النتاج النهائي والدخل القومي) ، بعناصرها التركيبية :

$$Y = C + A;$$
$$Y^1 = C + A + R = C + I,$$

حيث $I = A + R$

وبالرمز لوتيرة النمو السنوى للدخل القومي بـ $1 + y = \frac{Y_{t+1}}{Y_t}$ ، ولوتيرة الزيادة السنوية بـ $y = \frac{\Delta Y_{t+1}}{Y_t}$ ، يمكن التعبير عن حجم الدخل القومي في نهاية المرحلة كما يأتي * :

$$Y_t = Y_0 (1 + y)^t \qquad (1)$$

ومن المناسب البحث في وتائر نمو الدخل القومي ، قبل كل شيء ، في ظروف التعادل ، اى في ظروف وتائر متساوية للزيادة في كل سنة على حدة . غير ان الاستناد الى الوتائر الهندسية المتوسطة للزيادة (وهذا هو بالذات شرط التعادل) يجب ان يكتمل بحساب الحجم الاجمالي للدخل القومي في المرحلة المعنية .

ان عملية النمو الاقتصادى ليست زيادة مستقيمة ومنتظمة لنطاقات الانتاج . فالتقدم التكنيكي ، وتجديد الارصدة الاساسية ، والاصلاحات الاقتصادية الكبرى ، والتغيير النوعي للظروف العامة لاعادة الانتاج — كل هذا يؤدى الى دورية بعض وتائر نمو الاقتصاد .

---

* سيكون العرض كله ، فيما بعد ، بدلائل الدخل القومي .

ولهذا ، فان وتائر نمو الاقتصاد الوطنى يجب ان تحلل وتخطط بالنسبة لكل مرحلة على حدة .

ان الخروج خارج حدود المرحلة السنوية ، عند وصف وتائر النمو ، له اهمية تطبيقية خاصة فى التخطيط الطويل الامد . عند الزيادة المتساوية للحجم السنوى للدخل القومى خلال المرحلة التخطيطية كلها (مثلا ، خلال خمس سنوات) ، ولكنه عند وتائر سنوية متغيرة خلال هذه المرحلة ، يمكن ان يكون الحجم الاجمالى العام للدخل القومى لكل المرحلة مختلفا – ويتوقف هذا على انه أفى بداية المرحلة أو فى نهايتها تكون وتائر النمو اعلى من المعدل السنوى لها .

لنوضح هذا المبدأ فى مثال مصطلح .

السنوات	وتائر النمو فى ٪ بالنسبة للعام السابق		الحجم فى وحدات اصطلاحية	
	الحالة الاولى	الحالة الثانية	الحالة الاولى	الحالة الثانية
القاعدية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
التخطيطية :				
الاولى	١١٠	١٠٦	١١٠,٠	١٠٦,٠
الثانية	١٠٩	١٠٧	١١٩,٩	١١٣,٤
الثالثة	١٠٨	١٠٨	١٢٩,٥	١٢٢,٥
الرابعة	١٠٧	١٠٩	١٣٨,٦	١٣٣,٥
الخامسة	١٠٦	١١٠	١٤٦,٩	١٤٦,٩
المجموع خلال المرحلة التخطيطية	١٤٦,٩	١٤٦,٩	٦٤٤,٩	٦٢٢,٣

يتضح انه عند الزيادة المتساوية لاى دليل كان ، خلال مرحلة بكاملها (١٤٦,٩ ٪ فى الحالتين) ، وعند مستويين متساويين فى سنته الاخيرة (١٤٦,٩ وحدة اصطلاحية) ، يكون الحجمان للمرحلة بكاملها مختلفين (٦٤٤,٩ و٦٢٢,٣ وحدة اصطلاحية) ، وتكون بالتالى مقاييس الانتاج الواقعية خلال السنوات الخمس مختلفة . ويستنتج من هذا ان المعدل السنوى لوتائر النمو (وفى هذه الحالة يكون ١٠٨ ٪) لا يعبر تعبيرا دقيقا عن عملية النمو ، وعن الزيادة الحقيقية للدخل القومى او للمنتجات الصناعية . ولهذا ، فانه يجب اللجوء الى مقارنة الحجمين الاجماليين لمرحلتين مقابلتين منتهيتين او تخطيطيتين ، وذلك للتحليل والتخطيط ، الاكثر دقة ، لعملية اعادة الانتاج الموسعة . ويعبر دليل كهذا عن عملية النمو الواقعية تعبيرا اكثر دقة .

وتتصف وتائر نمو الانتاج الاجتماعى ليس بزيادة حجم الدخل القومى فحسب ، بل وبزيادة مقداره بالنسبة للفرد من السكان . وتعكس وتائر نمو الدخل القومى ، للفرد من السكان ، رفع مستوى التطور الاقتصادى بصورة اكمل مما تعكسه حركة حجم الدخل القومى.

٢ — عوامل نمو الدخل القومى

يمكن تحديد وتائر التطور الاقتصادى للمرحلة التخطيطية، تحديدا صحيحا ، فقط على اساس تبيان تلك العوامل التى تؤثر على الوتائر : التقدم التكنيكى ، موارد الايدى العاملة ومستوى كفاءتها ، انتاجية العمل ، الارصدة الانتاجية وفعالية استخدامها ، الموارد الطبيعية ، التركيب الفرعى للانتاج وتوزيعه . وتؤثر كثيرا على وتائر

اعادة الانتاج الموسعة السياسة الاقتصادية ، ومستوى تنظيم وتخطيط الاقتصاد . وتؤثر ايضا على وتائر نمو الانتاج الاجتماعى الحوافز المادية ، ومستوى معيشة السكان . وتتلخص مهمة التخطيط فى معرفة تأثير كل عامل ، وتفاعل العوامل المتبادل ، وعلى هذا الاساس يتم التأثير على وتائر التطور الاقتصادى من اجل بلوغ مستواها العالى .

ومن بين العوامل التى تحدد وتائر النمو الاقتصادى تعتبر العناصر المادية وعناصر الايدى العاملة للقوى المنتجة، عوامل اساسية وهى تساهم مباشرة فى عملية الانتاج ، وتحول مجموعة ظروف اعادة الانتاج الى نتائجه المادية ، اى الى منتجات .

ان الحسابات التخطيطية لوتائر التطور الاقتصادى يجب ان تعتمد على تبيان تأثير كل عامل من عوامل اعادة الانتاج الموسعة ، وتحليل مجموع تأثيرها على حد سواء . ويعتبر اسلوب الاعتماد على العوامل لتعليل وتائر النمو الاقتصادى اسلوبا عاما فى هذه الحسابات . ويسمح هذا الاسلوب العام باستعمال طرائق مختلفة :

— تحديد ديناميكية الدخل القومى على اساس تغير عدد العاملين فى الانتاج المادى ، وتغير انتاجية عملهم ؛

— تعليل وتائر نمو الانتاج الاجتماعى بزيادة الارصدة الانتاجية الاساسية والتوظيفات الانتاجية ، وبتغير فعاليتها ؛

— تحديد ديناميكية الدخل القومى على اساس زيادة مجموع النفقات — الارصدة والعمل الحى ، وعلى اساس تغير فعاليتها الاجمالية .

ان الطريقتين الاوليتين تعتبران ، من حيث الجوهر ، من ذوات العامل الواحد (فالاولى — من نفقات العمل ، والثانية — من

الارصدة الانتاجية الاساسية) ، اما الطريقة الثالثة فهى ذات عدة عوامل .

وتجب الاشارة على الاخص ، الى ان الحسابات المذكورة يجب ان تجرى بصورة متوازية وبتقاطع وتدقيق متبادل . وفى سير الحسابات لا بد من الاستقراءات والفرضيات الوقتية ، التى تدقق او ترفض ، من بعد ، فى مجرى التخطيطات المقبلة . ويحدد نفس الدليل الواحد ، فى المراحل المختلفة ، من جوانب مختلفة : طورا من جانب ضرورة ضمان المستوى المعين لدليل ما ، وطورا من جانب الامكانيات الاقتصادية لتحقيق هذه المهمة . وبنتيجة التقارب التدريجى يتم التنسيق بين الموارد والاحتياجات .

ومن الممكن ان يتغير تتابع الحسابات نسبة الى طول المرحلة التخطيطية . فمثلا ، عند تخطيط دلائل اعادة الانتاج للمستقبل الطويل يمكن ان تؤخذ ، بمثابة معطيات انطلاق ، دلائل مستوى المعيشة ، التى من المفضل بلوغها حتى نهاية المرحلة . غير ان النتائج النهائية يمكن ان تستنتج ، فقط ، على اساس توحيد الطرائق والجوانب المذكورة للحسابات التخطيطية فى وحدة متكاملة .

٣ – تخطيط وتائر نمو الدخل القومى على اساس ديناميكية العمل الحى

تمت الى عداد اهم العوامل المؤثرة على وتائر النمو الاقتصادى حركة سكان البلاد ، وحجم موارد الايدى العاملة ، وقبل كل شىء عدد العاملين فى الانتاج المادى . ان الانسان هو القوة المنتجة الاساسية للمجتمع . وتتمتع البلاد التى فى حوزتها ايد عاملة كثيرة

بالمصدر الرئيسى ، وبالامكانية الكامنة لزيادة الثروات . فمقاييس ومستوى تطور البلاد تتوقف كثيرا على حجم موارد الايدى العاملة . فمثلا ، ليس بالامكان اقامة صناعة لبناء المكائن ، متطورة ومتعددة الفروع ، الا بوجود تعداد عام معين للسكان ولموارد الايدى العاملة . ومع ذلك ، يتوقف بصورة مباشرة على نمو السكان مستوى التطور الاقتصادى (اى دلائل الانتاج والاستهلاك للفرد من السكان) ، والنفقات المتعلقة باعالة وتعليم الجيل الناشئ ، وكذلك النفقات اللازمة لجذب قوة عاملة جديدة الى الانتاج .

وتعكس موارد الايدى العاملة وتعداد العاملين فى الانتاج المادى الجانب الكمى للعوامل البشرية للانتاج ، حجم العمل الحى فقط ، الذى يؤثر على النمو الاقتصادى . وتعبر انتاجية العمل الحى الاجتماعية عن فعالية استخدام العمل الحى ، اى مقدار الدخل القومى او النتاج الاجتماعى (الكلى او النهائى) للفرد من العاملين فى الانتاج المادى ، او لفرد ساعة مصروفة على العمل فى هذا المجال .

وتعتمد هذه الطريقة لحساب الوتائر المحتملة لنمو الدخل القومى للمرحلة التخطيطية على تقدير موارد الايدى العاملة ورصيد وقت العمل ، والنمو المحتمل لانتاجية العمل الحى . وتقارن ، عندئذ ، حركة العمل الحى بنتائج الانتاج العامة .

وتبدأ الحسابات بالتحليل الديموغرافى لنسبة الولادة والوفاة ، وتركيب السكان من حيث السن والجنس وتركيبهم الاجتماعى . وانطلاقا من هذا التحليل تحدد موارد الايدى العاملة العامة . وتتوقف امكانية تحديد الرصيد العام المحتمل لوقت العمل على طول أسبوع

العمل خلال المرحلة التخطيطية . وبالاخذ بالاعتبار التركيب القائم لتوزيع السكان القادرين على العمل ، وبعض الاعتبارات التمهيدية حول جذب القوة العاملة الجديدة ، تسمح هذه الحسابات بتحديد ديناميكية تعداد العاملين فى الانتاج المادى ، وتحديد رصيد وقت العمل فى هذا المجال .

وبهذا الصدد، فان مقدار ووتائر نمو السكان من جهة وتعداد العاملين فى الانتاج المادى من جهة اخرى يعتبران دليلين رئيسيين لحساب وتائر نمو الدخل القومى .

فاذا كان مقدار السكان P ، فان وتيرة نموهم السنوية تكون $\frac{P_{t+1}}{P_t} = (1 + p)$ ، ووتيرة الزيادة

$$p = \frac{\Delta P_{t+1}}{P_t} = \frac{P_t \cdot b - P_t \cdot m}{P_t} = b - m$$

حيث b و m ، على التوالى ، هما معاملا نسبة الولادة والوفاة .

والدليل الثانى الكبير الاهمية هو تعداد العاملين فى الانتاج المادى (L) ووتائر نموه $\frac{L_{t+1}}{L_t} = (1 + l)$ ،

حيث $l = \frac{\Delta L_{t+1}}{L_t}$.

وتحدد وتائر زيادة السكان الطبيعية ، وتكوينهم من حيث السن والجنس الامكانيات الكامنة لجذب القوة العاملة الى الاقتصاد الوطنى . هذا مع العلم ان وتائر نمو الدخل القومى تتوقف ، بصورة مباشرة ، على زيادة نفقات العمل الحى فى مجال الانتاج المادى .

ان انتاجية العمل تتغير ، ولهذا فمن الضرورى تخطيط مستواها (Π) ووتائر نموها ($1+\pi$) . وفى نطاق الاقتصاد الوطنى

تخطط انتاجية العمل ، بصورة رئيسية ، وفقا للدخل القومى ، اى ان $\Pi = \frac{Y}{L}$ ، و $(1 + \pi) = \frac{\Pi_{t+1}}{\Pi_t}$ ، حيث $\pi = \frac{\Delta\Pi_{t+1}}{\Pi_t}$.

ورفع مستوى انتاجية العمل ، كعامل نمو الدخل القومى ، يجمع فى ذاته تأثير الكثير من ظروف العمل المادية والذاتية ــ التجهيز بادوات العمل ، وتنظيم سير الانتاج ، ورسوخ وثبات العلاقات بين الفروع والمشاريع ، والدوافع المادية والمعنوية . ويعنى تحليل تأثير انتاجية العمل على وتائر التطور الاقتصادى ابراز عوامل نمو انتاجية العمل نفسها .

وفى المرحلة الابتدائية لوضع الخطة ، يمكن تمييز ثلاثة عوامل تعلل ديناميكية انتاجية العمل ، وهى تركيب توزيع القوة العاملة ، والتجهيز بالطاقة والتجهيز بالارصدة .

وتأثير التغيرات فى تركيب توزيع القوة العاملة على نمو انتاجية العمل يبدو فى زيادة الوزن النوعى للفروع ذات انتاجية عمل اعلى (بالمقارنة مع المعدل العام) . ويتعلق هذا ، قبل كل شيء ، بالزيادة العامة لمقدار العاملين فى الصناعة ، حيث انتاجية العمل اعلى من المعدل فى الاقتصاد الوطنى .

ويعتبر تجهيز العمل بالطاقة احد العوامل الاساسية لنمو انتاجيته . وديناميكية انتاجية العمل ، للمراحل الطويلة ، هى مماثلة لديناميكية تجهيزه بالطاقة . ويراعى هذا الظرف ، بالذات ، عند تعليل الزيادة الممكنة لانتاجية العمل . ويصبح من الممكن ، فى مرحلة الحسابات هذه ، استخلاص دليل عينى مهم هو حجم الطاقة الكهربائية ، اللازم للاستهلاك الانتاجى . ويعبر هذا الدليل ، فى البداية ، فقط عن الاحتياجات الى الطاقة الكهربائية اللازمة

لضمان النمو المعين لانتاجية العمل . ومن ثم ، يجرى تعليل امكانيات بلوغ المستوى المطلوب لهذا الدليل . وفى هذه الحالة تستخدم ، كما فى كامل عملية الحسابات التخطيطية ، طريقة التقريب المتكرر . وفى البلدان النامية ، حيث يتميز تجهيز العمل بالكهرباء كثيرا عن تجهيزه بالطاقة ، يلعب دورا جوهريا حساب المصادر غير الكهربائية للحصول على الطاقة ، وبضمنها تؤخذ بعين الاعتبار ماشية الجر .

ويعبر دليل التجهيز بالارصدة ، الذى يعكس ، بصورة اكمل ، مصادر نمو انتاجية العمل ، عن تجهيز العمل الحى بوسائل الانتاج الاساسية . ويؤثر هذا التجهيز ، بصورة مباشرة ، على انتاجية العمل ، اذ ان عليه يتوقف عدد مواد العمل ، الذى يمكن معالجته خلال وحدة الزمن .

وتسمح فرضية نمو انتاجية العمل الحى ، بالاشتراك مع النمو المحتمل لتعداد الشغيلة ، العاملة فى الانتاج المادى ، بتحديد وتيرة نمو الدخل القومى للمرحلة التخطيطية . وبما ان $Y = \Pi \cdot L$ ،

اذا $\frac{Y_{t+1}}{Y_t} = \frac{\Pi_{t+1}}{\Pi_t} \cdot \frac{L_{t+1}}{L_t}$

او $(1 + y) = (1 + \pi)(1 + l) = 1 + \pi + l + \pi l \approx 1 + \pi + l$

اى ان

$$y \approx \pi + l \qquad (2)$$

وهذا يعنى ان وتيرة زيادة الدخل القومى تتكون من وتيرة زيادة انتاجية العمل ، ومن وتيرة زيادة تعداد العاملين فى الانتاج المادى .

وتسمح العلاقة المستحصلة بين وتائر زيادة الدخل القومى

ودلائل العمل الحى بتحديد مقدار الدخل القومى ، لاى عام من اعوام المرحلة التخطيطية ، بالشكل التالى :

بما ان $Y_t = Y_0 (1 + y)^t$ ، و $(1 + y) \approx 1 + \pi + l$

اذا

$$Y_t = Y_0 (1 + \pi + l)^t \qquad (2a)$$

حيث النمو العام للدخل القومى يتكون من تأثير عاملين — نمو انتاجية العمل : $Y_0 (1 + \pi)^t$ ، وتعداد العاملين فى الانتاج المادى : $Y_0 (1 + l)^t$.

٤ — تعليل وتائر نمو الدخل القومى بدينامكية ارصدة وتوظيفات الانتاج الاساسية وتراكمه

ان الطريقة الثانية ، المستخدمة فى مرحلة بناء النموذج التركيبى لتطوير الاقتصاد الوطنى ، يعتبر تعليل وتائر نمو الدخل القومى بالدينامكية المحتملة لارصدة وتوظيفات الانتاج الاساسية وتراكمه . هذا ويمكن استخدام الطريقة المذكورة كطريقة مستقلة ، وكطريقة معللة للطريقة السابقة ، على حد سواء .

وبما ان وتائر نمو عدد العاملين فى الانتاج المادى ، مثلها مثل وتائر نمو انتاجية العمل، تتوقف ، قبل كل شىء ، على وتائر توسيع ارصدة الانتاج الاساسية ، فان من الضرورى الاشارة الى مصادر تكوينها . وزيادة الارصدة هى الفرق بين مقدار الارصدة المدخلة من جديد ، وبين الارصدة المتلفة ، نتيجة للاستهلاك المادى والمعنوى . وارصدة الانتاج الاساسية المدخلة من جديد هى ، بدورها ، الفرق بين مقدارين — حجم توظيفات الانتاج الاساسية وزيادة البناء غير المكتمل . وتستخدم توظيفات الانتاج

الاساسية فى ثلاثة اتجاهات ـ للحل محل الارصدة المتلفة ، والزيادة الصافية للارصدة ، وزيادة البناء غير المكتمل .

وتتوقف توظيفات الانتاج الاساسية نفسها على حجم التراكم المخصص من الدخل القومى لهذه الاغراض ، وعلى مقدار حسومات الاستهلاك ، المقدار الذى هو عبارة عن قيمة محولة لارصدة الانتاج الاساسية تساهم فى اعادة انتاجها البسيطة والموسعة . وما دام الجزء الساحق من التوظيفات الاساسية ، يحقق فى غالبية البلدان ، على حساب الدخل القومى، فلهذا يحدد توسيع حجم الارصدة الانتاجية الاساسية ، وبالتالى امكانيات جذب قوة عاملة جديدة الى الانتاج وزيادة انتاجيتها ، كل هذا يحدد بحجم التراكم . وهكذا ، تتوقف وتائر النمو الاقتصادى ، فى اخر المطاف ، على حجم التراكم الانتاجى ، الذى يحدد ، عند الحجم المعين للدخل القومى ، بمقدار التراكم فى الدخل القومى : كلما كان هذا المقدار اعلى ، كلما كانت وتيرة النمو اعلى .

ويعبر عن تأثير ارصدة وتوظيفات الانتاج الاساسية وتراكمه على وتائر النمو لا فى تزايد حجمها ونطاقها فحسب ، بل وفى ارتفاع (او انخفاض) فعالية استخدامها . ويجمع عامل الفعالية الاقتصادية للارصدة الانتاجية ، فى ذاته نتائج التقدم التكنيكى ، ومكننة واتمتة الانتاج ، وتحسين تركيب الاقتصاد الوطنى . ويلعب كذلك دورا خاصا ، فى ظروف عدم الاستخدام الكامل للطاقات الانتاجية ، تأثير الظروف الاقتصادية العامة (مستوى الطلب الاجمالى ، وتوريدات المواد الاولية ، وتوفير القوة العاملة ، والخ . .) على درجة استخدام الارصدة الانتاجية العاملة .

ويعبر عن استخدام الارصدة الانتاجية عدد من الدلائل . ويمت بعضها الى الارصدة الموجودة ـ كمية المنتجات التى يحصل عليها من وحدة الارصدة الاساسية (مردود الارصدة) ، او مقدار الارصدة على وحدة المنتجات (كثافة الارصدة) . وتعبر الدلائل الاخرى عن فعالية استخدام المقادير الاضافية (مقادير الزيادة) ـ النفقات الاساسية النوعية (التوظيفات الاساسية على وحدة زيادة النتاج او الدخل) ، وفعالية التراكم (العلاقة بين زيادة الارصدة الانتاجية وزيادة النتاج او الدخل) .

ان وتائر نمو الدخل القومى ترتبط ، بصورة مباشرة ، بالارصدة الانتاجية الاساسية ، وبواسطتها ترتبط بتوظيفات الانتاج الاساسية وبتراكمه . ولهذا ، فمن الضرورى قبل كل شىء ، اقامة علاقة بين ديناميكية الدخل القومى ، من جهة ، وديناميكية الارصدة الانتاجية الاساسية وفعالية استخدامها ، من جهة اخرى . ويمكن ان يعبر عن هذه العلاقة بالشكل التالى . فاذا كانت الارصدة الانتاجية الاساسية ـ K ، ووتيرة زيادتها السنوية k هى $\left(k = \frac{\Delta K_{t+1}}{K_t}\right)$ ، ومردود الارصدة ـ E هو $\left(E = \frac{Y}{K}\right)$ ، ووتيرة زيادة مردود الارصدة ـ e هى $\left(e = \frac{\Delta E_{t+1}}{E_t}\right)$ ،

فاذا $(1 + y) = (1 + k) \cdot (1 + e)$ ، او بصورة تقريبية

$$y \approx k + e \qquad (3)$$

وللتعبير عن العلاقة المتبادلة بين حجمى الدخل القومى القاعدى والمخطط ، وانطلاقا من المعادلة (3) ، يمكن استخدام المعادلة التالية :

$$Y_t = Y_0 (1 + k + e)^t \qquad (3a)$$

وبما ان وتائر نمو الدخل القومي تتوقف على توسيع ارصدة الانتاج الاساسية ، اى على توظيفات الانتاج الاساسية ، وان مقدارها يحدد ، عند الحجم المعين للدخل القومي ، بمقدار التراكم الانتاجى فى الدخل القومى ، فان ديناميكية الدخل القومى تحدد بتغير مقدار التراكم الانتاجى فى الدخل القومى .

هذا ، ويمكن ان يعبر عن العلاقة المتبادلة بين وتائر نمو الدخل القومى وبين تغير مقدار التراكم الانتاجى فيه بالشكل التالى . فاذا كان حجم ارصدة الانتاج الاساسية — K ، وتلفها السنوى — R ، ودليل مردود الارصدة — E ، وتوظيفات الانتاج الاساسية الاجمالية — I ، وتوظيفات الانتاج الاساسية الصافية او التراكم — A ، مع كون E — كمية ثابتة (E = Const) ، فان :

$$\Delta Y = E\,\Delta K = EI - ER = E\,(I - R) = EA$$

أو $y = Ea$, $\frac{\Delta Y}{Y} = E\frac{A}{Y}$. وبالتالى ، فان وتيرة زيادة الدخل القومى تساوى دليل مردود الارصدة مضروبا بمقدار التراكم الانتاجى فى الدخل القومى ، وان المعادلة العامة لتحديد الحجم المخطط للدخل القومى تكون كالآتى * :

$$Y_t = Y_0\,(1 + Ea)^t \qquad (4)$$

وتسمح زيادة فعالية الارصدة المدخلة من جديد ، والارصدة الموجودة ببلوغ وتائر اعلى للتطور الاقتصادى ، بالاستناد الى نفس المقدار من التراكم الانتاجى . ولهذا ، ففى اثناء عملية الحسابات

---

* فى هذه الحالة، ما دام $\frac{\Delta K}{Y} = \frac{A}{Y} = a$ ، فان دليل مردود الارصدة هو ليس المعدل المتوسط ، وانما الاضافى اى انه ليس $\frac{Y}{K}$ بل $\frac{\Delta Y}{\Delta K}$.

التخطيطية التمهيدية تعطى اهمية خاصة لتعليل دلائل فعالية استخدام الارصدة الانتاجية فى المستقبل . ويوضع التخمين الاول حول تغير مردود الارصدة على اساس دراسة الاتجاهات القائمة فى الاقتصاد الوطنى . هذا ، ويمكن ان يستخدم لأول تخمين مردود الارصدة (كثافة الارصدة) المتكون فعلا لحين بداية المرحلة التخطيطية .

ان ديناميكية مردود الارصدة مرتبطة بتأثير عدد كبير من العوامل ، مع العلم ان الاخيرة تؤثر فى اتجاهات مختلفة . ويجل بعض هذه العوامل عن الوصف الكمى ، ولهذا ففى بعض الحالات تدعو الحاجة الى استخدام الاستقراء او تقدير الخبراء . ومن بين العوامل الاساسية المؤثرة على حركة مردود الارصدة ما يلى :

— التقدم التكنيكى المعتمد على تطبيق منجزات العلم والتكنيك فى الانتاج . والحساب الكمى لعامل النمو هذا يكون ممكنا على اساس تخمين النتائج الاقتصادية لتأثير التقدم التكنيكى على الانتاج ؛

— التطورات فى التركيب الفرعى للانتاج ، المؤدية الى التغيرات فى الدليل الاقتصادى الوطنى لمردود الارصدة ، مع افتراض عدم تغير هذا الدليل فى فروع الانتاج المادى الضخمة ؛

— ديناميكية رصيد الوقت ، الذى تستخدم خلاله المعدات . وهذا الدليل يجمع ، فى ذاته ، التحسين فى تنظيم الانتاج .

ولا بد للتقدير الكمى للعوامل المشار اليها ان يعتمد فى المرحلة الاولى لوضع الخطة ، على عدد من الفرضيات المعرضة للتدقيق المقبل . غير أن مجمل هذه الحسابات يسمح ، حتى فى

هذه المرحلة ، بالاقبال على تحديد الديناميكية المحتملة لمردود الارصدة ، بصورة واقعية الى حد ما .

وان تخطيط وتائر نمو الدخل القومى على اساس تحديد مقدار التراكم الانتاجى فى الدخل القومى يقتضى كذلك دراسة خاصة لديناميكية رصيد الاستهلاك . وبما ان الدخل القومى ينقسم الى رصيد التراكم ورصيد الاستهلاك ، فان اية زيادة لمقدار التراكم تؤدى الى انخفاض مقدار الاستهلاك ، وبالعكس . وتؤدى زيادة مقدار التراكم الانتاجى ، فى الظروف المتساوية الاخرى ، الى زيادة وتائر نمو الدخل القومى الذى يعتبر مصدر الاستهلاك . غير ان مقدار التراكم للحفاظ على وتائر نمو عالية بصورة مفرطة يمكن أن يزداد الى درجة ينجم عنها انخفاض مطلق لرصيد الاستهلاك ، او تجميده على مستوى معين ، وهو امر غير مسلم به كذلك فى ظروف نمو السكان .

ولننظر ، لكى نكشف عن التناقض الداخلى لهذه المشكلة ، فى العلاقة البسيطة بين الاستهلاك ومقدار التراكم الانتاجى فى الدخل القومى . فبما ان $Y = C + A$ ، وحيث مقدار التراكم الانتاجى (a) يحدد كـ $\frac{A}{Y}$ ، فان مقدار الاستهلاك يكون $c = 1 - a$.
وباستعمال المعادلة (4) المستخرجة اعلاه ، نحصل على ·

$$C_t = Y_0 (1 + Ea_t)^t (1 - a_t) \qquad (5)$$

ونرى من المعادلة (5) ان الرصيد المخطط للاستهلاك يكون اكبر ، كلما كانت ($1 + Ea_t$) اكبر ، والكمية الاخيرة تتوقف ، على a ، اذا كانت E ثابتة . وبعبارة اخرى ، يكون رصيد الاستهلاك

اكبر ، كلما كانت وتيرة النمو اعلى ، تلك الوتيرة التى يحددها مقدار التراكم الانتاجى . ومن جهة اخرى ، فان زيادة a تؤدى الى انخفاض $(1 - a_t^i)$ ، اى مقدار الاستهلاك ، وبالتالى الى انخفاض حجمه ايضا . ولهذا السبب ، تنشأ احدى المشاكل الرئيسية للتخطيط الطويل الامد ، الا وهى البحث عن التناسب الامثل بين الاستهلاك والتراكم .

وتنحصر صعوبة حل هذه المشكلة فى أن بلوغ التناسب الامثل بين الاستهلاك والتراكم يجب ان يكون خاضعا ، فى نفس الوقت ، لثلاثة شروط : اولا ، ضمان أعلى نمو ممكن للانتاج وللاستهلاك ، اذ أننا ، بزيادة انتاج اليوم ، نزيد استهلاك الغد ، وثانيا ، يجب أن تعالج قضية زيادة رصيد الاستهلاك بالنسبة للمرحلة المخططة كلها ، وليس بالنسبة لسنة ما نهائية اى انه يجب تحقيق الزيادة القصوى لرصيد الاستهلاك الاجمالى وليس السنوى ، وثالثا : الضرورة الموضوعية للزيادة السنوية الدائمة لرصيد الاستهلاك ، لكى يصبح كل تقدم فى الانتاج تقدما فى الاستهلاك .

هذا ، وما تزال مسألة تخطيط التناسب الامثل بين الاستهلاك والتراكم غير محلولة فى الوقت الحاضر . واكثر المسائل صعوبة ، هنا ، هو البحث عن هذا التناسب والقيام فى الوقت نفسه بوضع التكوين المادى لكل من الرصيدين ، اى بتحديد تركيب الاحتياجات الاجتماعية المقبلة .

ان تحديد التناسب بين الاستهلاك والتراكم للمستقبل ممكن ايضا ، من وجهة نظر المهام فى مجال رفع المستوى المعيشى . ويقتضى هذا حساب رصيد الاستهلاك بوصفه اهم جزء من الدخل

القومى ، على اساس معدلات الافراد من الاستهلاك ، والمخططات لتطوير المجال غير الانتاجى . وتستخدم ميزانية الاستهلاك للسكان فى السنوات التى يشملها التقرير كقاعدة لحساب معدلات الافراد للمرحلة التخطيطية . فعلى اساس تحليل ميزانيات العوائل ، واستخدام معاملات مرونة الطلب على اهم البضائع والمنتجات الغذائية وغير الغذائية ومعدلات التأمين بالسكن وبخدمات المؤسسات العامة والاجتماعية والثقافية ، على اساس تحليل ذلك كله توضع ميزانية الاستهلاك المخططة للسكان .

وفى قضية تحديد رصيد الاستهلاك ترتبط اكثر المشاكل صعوبة، بتعليل التغيرات فى تركيبه . ومن الضرورى لهذا توفر مستوى عال للدراسات الاقتصادية لطلب السكان ، وتركيبه ، وخاصة مرونة الطلب . وتسمح هذه الدراسات برفع مستوى تخطيط التركيب المادى لرصيد الاستهلاك ، والاخذ بالاعتبار الاتجاهات الواقعية فى طلب السكان الاستهلاكى .

٥ — العلاقة المتبادلة بين العمل الحى ووسائل العمل . تخطيط وتائر نمو الدخل القومى

ان تخطيط وتائر اعادة الانتاج الموسعة تبعا لزيادة حجم العمل الحى وانتاجيته ، وتخطيطها تبعا لديناميكية حجم وفعالية ارصدة وتوظيفات الانتاج الاساسية وتراكمه لا يمكنهما ان يكونا منعزلين الواحد عن الآخر . فالعمل الحى والعمل المجسد مرتبطان ببعضهما فى عملية الانتاج الموحدة .

وتعتمد عملية الانتاج الاجتماعى على المساهمة الآنية للعمل الحى والارصدة الانتاجية ، المرتبطة فيما بينها (اى العمل الحى

والارصدة الانتاجية) والقائمة فى تناسبات كمية معينة . ويقتضى جذب قوة عاملة جديدة الى مجال الانتاج ايجاد أماكن عمل اضافية ، أى زيادة الارصدة الاساسية ، التى بمقتضاها يجب توسيع الارصدة المتداولة ، ايضا . ومن جهة اخرى فان استخدام الطاقات الانتاجية المتكونة غير ممكن ، فى المستوى التكنيكى الموجود ، بدون جذب كتل جديدة من العمل الحى . فالارصدة الانتاجية تعتبر لا شيء بدون الايدى العاملة، والعمل الحى أعزل بدون وسائل العمل .

ولا تهيئ زيادة موارد الايدى العاملة ، الجارية نتيجة نمو سكان البلاد ، غير الامكانيات الكامنة لتوسيع الانتاج . ومن الضرورى ، لتحقيق هذه الامكانيات ، وجود مقدمات مادية معينة . ومن عداد هذه المقدمات يعتبر ، قبل كل شيء، وجود اماكن عمل اضافية . ومن المميز لكل فرع ، كما وللاقتصاد الوطنى بأجمعه ، مستوى معين لمكننة العمل ، وتناسب كمى معين بين العمل الحى ووسائل العمل . وفى الاقتصاد المتطور لا يوجد عمليا العمل الحى الذى لا يرتبط باستخدام ولو كمية محدودة من الارصدة الانتاجية . ولذلك ، فان جذب قوة عاملة جديدة مرتبط دائما بالنفقات الاساسية المتكونة من التفاعل بين دليلين : كمية العاملين الجدد المجذوبين ، سنويا ، الى المجال الانتاجى ، والقيمة المتوسطة لمكان عمل واحد .

ان قيمة مكان العمل الواحد هى ، بالاضافة الى ذلك ، تجهيز العمل الحى بالارصدة ، والذى يعتبر العامل الرئيسى لزيادة انتاجيته . وبذلك، فان مقدار الارصدة الانتاجية ، وقبل كل شيء

الارصدة الانتاجية الاساسية ، لوحدة العمل الحى ، يعبر ، فى الوقت نفسه، عن نفقات المجتمع الاساسية على جذب كل عامل جديد الى الانتاج ، وعن قابلية هذا العامل على تشغيل عدد معين من وسائل العمل ، وبالتالى على انتاج كمية معينة من المنتوجات . وتجب الاشارة هنا الى أنه من وجهة النظر الاجتماعية يكون اكثر فعالية جذب اكبر عدد ممكن من الايدى العاملة الجديدة الى الانتاج بنفقات اساسية أقل ، وفى الوقت نفسه رفع مستوى انتاجية العمل باستمرار .

وبتطور القوى المنتجة ، تزداد قيمة مكان العمل (التجهيز بالارصدة) باستمرار ، ويتطلب جذب كل عامل جديد الى الانتاج الاجتماعى توظيفات اساسية اكبر فاكبر ، وفى الوقت نفسه يعتبر التجهيز المتزايد بالارصدة اساسا لنمو انتاجية العمل الحى .

وتكمن وراء التناسب بين القوة العاملة الاضافية وبين التوظيفات اللازمة لذلك مشكلة اجتماعية اقتصادية حادة ، بصورة خاصة ، للبلدان النامية . فكقاعدة ، توجد فى هذه البلدان بطالة واسعة وفيض مخفى لسكان الريف ، ولهذا فان رفع مستوى تشغيل السكان القادرين على العمل مهمة من المهمات الرئيسية . وبالاضافة الى ذلك ، فمن الضرورى زيادة انتاجية العمل على اساس ادخال التكنيك الحديث ، وزيادة تجهيز العمل بالارصدة . وبالتالى ، فان امامها مهمة رفع مستوى التشغيل ، مع وجود موارد من التوظيفات الاساسية، ومحدودة نوعا ما ومما يساعد على ذلك هو القيمة المنخفضة لمكان العمل ، ومهمة زيادة انتاجية العمل ، التى تتطلب زيادة التجهيز بالارصدة (قيمة مكان العمل) . وتعليل قيمة مكان العمل ،

الممكنة والاكثر رشدا من وجهة نظر الظروف الاقتصادية المعينة ، مشكلة في غاية الاهمية تواجهها البلدان النامية .

ويسمح دليل قيمة مكان العمل (التجهيز بالارصدة) بربط العمل الحي بالعمل المجسد، وبذلك يتم الربط بين طريقتي تخطيط وتائر نمو الدخل القومي ، المذكورتين اعلاه . وتتوقف امكانية جذب قوة عاملة جديدة ، قبل كل شيء على قيمة مكان العمل (التجهيز بالارصدة) ، وعلى حجم الارصدة المدخلة من جديد . اذا كانت قيمة مكان العمل (التجهيز بالارصدة) $B = \frac{K}{L}$ ، فان $\Delta L = \frac{\Delta K}{B}$ ، أو $\frac{\Delta L}{L} = \frac{\Delta K}{B \cdot L} = \frac{\Delta K}{K} = k$ ، أي أن $l = k$ ، حيث $B =$ كمية ثابتة ، $B = Const$ ، أما اذا كانت B متغيرة ، فان $l = f(k)$.

وتعتبر وتائر نمو قيمة مكان العمل (التجهيز بالارصدة) $(1 + b) = \frac{B_{t+1}}{B_t}$ ، اساسا لنمو انتاجية العمل ، أي ان الانتاجية يمكن أن تعتبر دالة لنمو التجهيز بالارصدة : $\pi = \varphi(b)$. وابسط شكل لهذه الدالة يمكن أن تكون العلاقة $\pi = \mu b$. وفي مثل هذا الشكل البسيط للدالة ، توجد ثلاث حالات : $\pi = b\ (\mu = 1)$ ؛ $\pi > b\ (\mu > 1)$; $\pi < b\ (\mu < 1$ فاذا كانت $\pi = b$ ، فان مردود الارصدة $E_{t+1} = E_t$ ، ثابت لا يتغير . وبشكل مماثل ، اذا كانت $\pi > b$ ، فان مردود الارصدة يزداد : $E_{t+1} > E_t$ ، أما اذا كانت $\pi < b$ ، فان مردود الارصدة ينخفض ، أي أن $E_{t+1} < E_t$. ان التحليل الاقتصادي-الاحصائي للحركة النسبية لانتاجية العمل وتجهيزه بالارصدة ، هو من اهم مقدمات تخطيط وتائر نمو الدخل القومي

وتسمح طريقة تخطيط وتائر نمو الدخل القومى ، اما من مواقع ديناميكية العمل الحى واما من مواقع ديناميكية وسائل العمل ، بتحديد الدلائل التخطيطية للدخل القومى تبعا لهذا الموقع أو ذاك ، وليس تبعا لمجموعة العملين الحى والمجسد . وتمكّن اقامة العلاقة بين الطريقتين ، بمساعدة دلائل قيمة مكان العمل (التجهيز بالارصدة) ، من الانتقال الى تخطيط وتائر نمو الدخل القومى ، تبعا للتأثير الاجمالى لكلا العاملين — العمل الحى ووسائل العمل — مع تبيان دور كل منهما .

واذا كانت قد اعتبرت وتائر نمو الدخل القومى ، فى الطريقتين الاولى والثانية ، دالة للعمل الحى فقط أو لوسائل العمل فقط ، فلنعتبر الآن حجم ووتائر نمو الدخل القومى دالة للكميتين المتغيرتين اللتين تؤثران معا ، أى مثل $Y = f(K, L)$.

ويمكن ايجاد علاقة وتائر نمو الدخل القومى بديناميكية العاملين المنفصلين ، على اساس حساب فعالية المقادير الاضافية (مقادير الزيادة) لهذين العاملين ، أى أن :

$$\Delta Y_L = f(L + \Delta L, K) - f(L, K)$$

أو

$$\Delta Y_K = f(L, K + \Delta K) - f(L, K)$$

واذا سمينا الدلائل المعنية لفعالية المقادير الاضافية F_L و F_K ، فان زيادة الدخل القومى يمكن أن تعتبر نتيجة للتأثير الاجمالى للعمل الحى ولوسائل العمل :

$$\Delta Y = \Delta Y_L + \Delta Y_k = F_L \cdot \Delta L + F_K \cdot \Delta K$$

والدخل القومى ، حسب التعبير الرياضي ، هو دالة لكميتين متغيرتين هما العمل الحى والارصدة الانتاجية الاساسية — $Y = f(L, K)$ ، ونمو Y حسب كل عامل على حدة هو ، تبعا لكل من L و K ، عبارة عن تفاضل كامل لهذه الدالة :

$$dY = \frac{\partial Y}{\partial L} dL + \frac{\partial Y}{\partial K} dK$$

ومن المناسب ، للحسابات العملية لوتائر نمو الدخل القومى تبعا للعملين الحى والمجسد ، استخدام شكل ابسط للتعبير عن تلك العلاقة نفسها :

$$y = F_L \cdot l + F_K \cdot k \qquad (6)$$

حيث y و l و K — وتائر نمو كل من الدخل القومى ، وتعداد العاملين فى الانتاج المادى ، والأرصدة الانتاجية الاساسية .

ومن اكثر المشاكل صعوبة فى تخطيط وتائر نمو الدخل القومى ، على اساس حساب تأثير العمل الحى ووسائل العمل معا ، يعتبر ايجاد دلائل فعالية مقاديرها الاضافية .

ويعتبر ميزة لا تتجزأ لتلك الدلائل كونها تميز العلاقة بين زيادات عوامل اعادة الانتاج وبين نتائج هذه الزيادة ، مما يفسر بالطبيعة الديناميكية نفسها لاعادة الانتاج . اذ ان من الضرورى ، لتعليل زيادة الدخل القومى بتوسيع الارصدة الانتاجية الاساسية ، استخدام دليل المقادير الاضافية (مقادير الزيادة) لمردود الارصدة ، وليس المتوسط ، اى حجم الارصدة الاضافى اللازم لزيادة الدخل القومى بالقدر المخطط . وبما أن الغاية من تحليل وتخطيط نمو الدخل القومى ليس اعادة تكوين الدخل القومى بالحجوم التى تم

بلوغها سابقا ، وانما تكوين دخل قومى اضافى علاوة على المستوى المحقق ، فلهذا بالذات تصبح دلائل المقادير الاضافية لانتاجية (فعالية) عناصر العمل الاجتماعى (من هذه الناحية) حاسمة فى هذا المجال . هذا وتشير فعالية المقادير الاضافية للعمل الحى ولوسائل العمل الى دور كل من هذين العاملين فى تكوين وتائر نمو الدخل القومى .

ويمكن الحصول على تقدير تقريبى لدورى العمل الحى ووسائل العمل فى تكوين وتائر اعادة الانتاج الموسعة ، وذلك بنتيجة المعالجة الرياضية المشتركة لثلاث مجموعات ديناميكية — الدخل القومى ، والارصدة الانتاجية الاساسية ، وتعداد العاملين فى الانتاج المادى .

وتستخدم هنا ، كأداة حسابية ، دالة انتاجية متجانسة من الدرجة الاولى مثل $Y = aK^{\mu}L^{1-\mu}$ ، التى تستنتج من $\frac{Y}{L} = a\left(\frac{K}{L}\right)^{\mu}$ المعبرة عن توقف انتاجية العمل الحى $\left(\frac{Y}{L}\right)$ على تجهيزه بالارصدة $\left(\frac{K}{L}\right)$. هذا وأن كون مجموع المعاملات فى الدالة ذات العاملين ، المذكورة اعلاه ، يتساوى واحدا $(\mu + 1 - \mu = 1)$ يعنى أنه اذا تضاعفت ، مثلا ، كمية الارصدة الانتاجية والعمل الحى ، فان مقدار الدخل القومى يزداد ، هو الآخر ، بمقدار الضعف . وهذه الفرضية جد نسبية للمرحلة الطويلة لحد ما ، اذ أنها تنبع من الطابع الاتساعى للنمو الاقتصادى (فالانتاج ينمو فقط بقدر النفقات) ، غير أنها تسمح ، بسهولة نسبية ، بتوضيح دورى العمل الحى ووسائل العمل ، كعاملى اعادة الانتاج الموسعة .

ان التعبير البسيط ، مثل المعادلة (6) ، الذى يربط بين وتائر زيادة الدخل القومى وبين وتائر زيادة الارصدة الانتاجية الاساسية وتعداد العاملين فى الانتاج المادى ، بمساعدة بارامترات الفعالية (μ) و ($1 - \mu$) ، يأخذ الشكل التالى * :

$$y = \mu k + (1 - \mu) l \qquad (7)$$

وباستخدام دالة نمو الدخل القومى ذات العاملين ، المشروحة أعلاه ، يمكن ، بسهولة نسبية ، تحديد الوتائر التخطيطية لنمو الدخل القومى ، انطلاقا من مختلف التركيبات لديناميكية الارصدة الانتاجية الاساسية وتعداد العاملين فى الانتاج المادى . ومن الضرورى لذلك تحديد مجال المداليل الممكنة لـ(k) و (l) ، وعلى الفور ايجاد الوتيرة المحتملة لزيادة الدخل القومى ، بواسطة المعاملين المستخرجين (μ) و ($1 - \mu$) . ويعبر عن فكرة هذا الحساب فى الفرضية التالية ، وهى أن $\mu = 0,4$:

l \ k	٣,٠	٤,٠	٥,٠	٦,٠	٧,٠	٨,٠	٩,٠
١,٠	١,٨	٢,٢	٢,٦	٣,٠	٣,٤	٣,٨	٤,٢
١,٥	٢,١	٢,٥	٢,٩	٣,٣	٣,٧	٤,١	٤,٥
٢,٠	٢,٤	٢,٨	٣,٢	٣,٦	٤,٠	٤,٤	٤,٨
٢,٥	٢,٧	٣,١	٣,٥	٣,٩	٤,٣	٤,٧	٥,١
٣,٠	٣,٠	٣,٤	٣,٨	٤,٢	٤,٦	٥,٢	٥,٤
٣,٥	٣,٣	٣,٧	٤,١	٤,٥	٤,٩	٥,٥	٥,٧

* ان المدلول الكمى لـ (μ) ، وبالتالى لـ ($1 - \mu$) ايضا ، يستنتج من معالجة المتتاليات الديناميكية ، وفى هذه الحالة : المتتاليتين $\left(\frac{Y}{L}\right)$ و $\left(\frac{K}{L}\right)$ ، بواسطة طرائق التحليل المترابط .

يبين الجدول المذكور ، مثلا ، أنه اذا كانت $l = 1,0$ ، و $k = 7,0$ ، فان $y = 0,4 \cdot 7,0 + 0,6 \cdot 1,0 = 3,4$ ، أى 3,4% زيادة الدخل القومى فى العام الواحد . ومن المهم كذلك الاشارة الى أن زيادة الدخل القومى نفسها يمكن أن تستخلص بمختلف تركيبات k و l . فمثلا ، يمكن الحصول على $y = 3,0\%$ ، عندما تكون $k = 3,0\%$ و $l = 3,0\%$ ، وكذلك عندما تكون $k = 6,0$ و $l = 1,0\%$ ، وعندما $k = 4,0\%$ و $l = 1,5\%$ ، والخ . . . ومثل هذه الخاصية للطريقة المذكورة تسمح ، فى مجرى الحسابات التخطيطية ، بمقارنة طريقين مختلفين للتطور الاقتصادى — اكثر جهدا واكثر رأسمالا .

وطبيعى أن يتغير فى مجرى التطور الاقتصادى ، الدور النسبى للعمل الحى ولوسائل العمل ، كما تتغير فعالية مقادير زيادتها . وهذا يعنى أن F_L و F_K ، وكذلك تناسبهما $\frac{F_L}{F_K}$ ، يجب اعتبارها كميات متغيرة متوقفة على زيادة نطاق الانتاج الاجتماعى ، وعلى التقدم التكنيكى .

ان الحالة البسيطة التى تم النظر فيها هنا تفترض أن مجموع الأسّات فى القسم الأيمن من الدالة الانتاجية يساوى واحدا . ولقد تم أعلاه شرح معنى هذا التحديد . ومما يطابق الحقيقة ، بصورة اكثر ، هو فرضية أن وتائر نمو الانتاج تفوق وتائر نمو نفقات العمل الحى والارصدة الانتاجية الاساسية ، أى أنه بزيادة K و L ، مثلا ، بمقدار 1% ، فان الدخل القومى (Y) يزداد اكثر من 1% . وفى الحالة الاخيرة يفترض بأن فى الدالة الانتاجية $Y = aK^{\alpha}L^{\beta}$ يكون $\alpha + \beta > 1$. ولذلك ، فعند تحليل وتخطيط

وتائر نمو الدخل القومى ، يجب الاخذ بعين الاعتبار عاملا آخر وهو رفع مستوى فعالية الانتاج الاجتماعى الاجمالية ، حيث يكون التقدم التكنيكى أحد المصادر الرئيسية . وفى هذه الحالة يمكن أن يعبر عن الدالة الانتاجية المذكورة أعلاه ، $Y = aK^{\alpha}L^{\beta}$ ، حيث $\alpha + \beta > 1$ ، بالشكل التالى $Y = aK^{\mu}L^{1-\mu}e^{\lambda t}$ ، أو

$$y = \lambda + \mu k + (1 - \mu) l \qquad (8)$$

حيث λ — المعدل السنوى لوتيرة زيادة الدخل القومى نتيجة زيادة الفعالية الاقتصادية الاجمالية للعمل والارصدة .

ان مقارنة المعادلتين (8) و (7) تسمح بالاقرار بأنه عند زيادة الفعالية الاقتصادية الاجمالية للعمل والارصدة ($\lambda > 0$) ، يزداد الدخل القومى أسرع من نفقات العمل الحى والارصدة الانتاجية ، اى ان توسيع الانتاج يجرى ليس بشكل اتساعى فحسب ، وانما بشكل تكثيفي . فمثلا ، عند عدم وجود زيادة الفعالية الاجمالية ، $\lambda = 0$ ، ولنفرض أن $\mu = 0,4$ ، $k = 4,0$ ، $l = 2,0$ ، تكون وتيرة زيادة الدخل القومى $2,8 = 0,6 \cdot 2,0 + 0,4 \cdot 4,0 + 0$ ، اما اذا كان الدخل القومى يزداد ، نتيجة زيادة الفعالية الاجمالية ، بمعدل 1,5 بنط فى السنة ، فان $y = 1,5 + 0,4 \cdot 4,0 + 0,6 \cdot 2,0 = 4,3$.

ويتطلب استخدام النموذج الاخير للدالة الانتاجية ، عند تخطيط وتائر نمو الدخل القومى ، تخمين دليل تغير الفعالية الاقتصادية الاجمالية للعمل والأرصدة .

وتسمح الطريقة المتعددة العوامل ، عامة ، بخلاف الطريقة الاحادية العامل ، بالنظر ، ولو بخطوط كبرى ، فى مشكلة هامة

جدا للتطوير الاقتصادى ، ألا وهى تمازج عوامل النمو الاقتصادى . ويمكن ، فى الظروف الاقتصادية المختلفة ، وجود انواع مختلفة من التمازج بين نمو نفقات العمل والأرصدة الانتاجية ، بين ديناميكية النفقات الاجمالية (نفقات العمل والارصدة) وارتفاع فعاليتها الاقتصادية . وتبين التجربة التاريخية أنه لا بد ، فى درجة التطور الاقتصادى الواطئة ، من دور خاص لزيادة مقدار العمل الحى المبذول (الطريق الاكثر جهدا للتطور الاقتصادى) . ويعنى الدخول فى مرحلة التصنيع الموسع التغلب التدريجى لطريق التطور الاقتصادى الأكثر رأسمالا ، والأقل جهدا . هذا وتبين خبرة اكثر البلدان تقدما أن استخدام منجزات الثورة العلمية-التكنيكية ، استخداما كاملا ، يسمح بالانتقال الى التخفيض ، فى وقت واحد ، لجميع اشكال النفقات على وحدة الدخل القومى المنتج .

وبالتالى ، فان التعليل المتعدد العوامل لوتائر نمو الدخل القومى يعتبر تركيبا لطرائق مختلفة اكثر تفصيلا ، وخطوة نحو المرحلة التالية ، أى نحو تخطيط تركيب الانتاج الاجتماعى .

الفصل الرابع

الحسابات الميزانية وطرائق التخطيط الامثل

ان حسابات وتائر تطور البلاد الاقتصادى وتقدير عوامل نمو الدخل القومى تقتضى الانتقال من الخطوط الكبرى للخطة الى التخطيطات الاكثر تفصيلا ، ولحد وضع المهمات لمختلف فروع الاقتصاد . وتستخدم استخداما واسعا ، لاعداد مثل هذه التخططات فى التخطيط الاقتصادى السوفييتى ، الطريقة الميزانية .

وتطبق الحسابات الميزانية فى التخطيط الاقتصادى الوطنى ، قبل كل شىء، لتحديد النسب الاساسية لاعادة الانتاج وتركيب فروع الاقتصاد . وبفضل موازنة مختلف الفروع ، تزداد مقاييس الانتاج الاجتماعى كله ، زيادة ثابتة . ويجب ألا ينظر فى تطوير أى فرع من فروع الاقتصاد الآ ضمن المنظومة العامة لعلاقات الاقتصاد الوطنى لما بين الفروع : فالفرع يستلم من الفروع الاخرى ما يحتاج اليه للانتاج من معدات ومواد أولية ووقود ، ومن ناحية أخرى ، فان منتجات هذا الفرع تصل الى الفروع المستهلكة ، أو الى السكان . ويخلق التقسيم المتطور للعمل الضرورة الموضوعية الى الادارة المنسقة للانتاج فى جميع حلقات الاقتصاد الوطنى ، اذ أن هذه الحلقات غير معزولة ، وانما ذات علاقات متبادلة وثيقة .

ان تحقيق هذه الضرورة ، وبالتالى التوافق بين مختلف مجالات وفروع الاقتصاد ، هما عبارة عن توازن الانتاج وتطويره التناسبى .

ومع ذلك ، فالتناسب لا يعنى ، أبدا ، اتزانا شكليا بين الاقسام المكونة للاقتصاد . فالاتزان ممكن ، بصورة عامة ، نظريا وعمليا ، على حد سواء ، مثال ذلك فى ظروف الاقتصاد الزراعى المتأخر ، الذى هو على مستوى تطور واطىء . وتستخدم ، بالمعنى المعين ، لغرض اقامة الاتزان الشكلى ، البرمجة حسب حالة الاسواق ، المطبقة فى بعض البلدان الرأسمالية . غير أن التناسب فى اقتصاد الاتحاد السوفييتى لا يقتصر على بلوغ التوازن فحسب . فهو يقتضى مراعاة شرطين موضوعيين اضافيين : ١) التوافق الأقصى لتركيب الانتاج مع تركيب الاحتياجات الاجتماعية ، ٢) وضع نسب فعالة ، اقتصاديا ، تؤمن افضلية التطوير لأكثر فروع وأنواع الانتاج الرئيسية تقدما ، أى أن الحديث يتناول يدور حول تناسب منهاجى منظم فى تطوير الاقتصاد الوطنى . هذا وأن تخطيط نسب الاقتصاد الوطنى ، مثله مثل تخطيط وتائر التطور الاقتصادى ، يحقق انطلاقا من مهمة تلبية الاحتياجات الاجتماعية ، تلبية أكمل . ويتغير تركيب الاقتصاد السوفييتى ، باستمرار ، متكيفا مع احتياجات الانتاج والسكان المتكونة . فطبقا للاحتياجات الجديدة تظهر الى الوجود ، أيضا ، فروع جديدة ، وتتحسن أشكال تنظيم العمل وكذلك المنتجات فى الفروع التقليدية . مثال ذلك ، يرتبط النمو السريع لانتاج الآلات الالكترونية الحاسبة باحتياجات المجتمع الى وسائل الأتمتة والادارة والحساب والمراقبة . ويؤدى طلب السكان المتزايد على مواد الاستعمال الطويل الأجل الى ضرورة النمو السريع

لفروع بناء المكائن ، المنتجة لهذه البضائع . ويولد توسيع البناء السكنى الاحتياجات المتنامية الى زيادة انتاج الاثاث .

ويمكن اعتبار اقتصاد الاتحاد السوفييتى الحديث نظاما اقتصاديا منظما ، تنظيما عاليا ، ويعمل على اساس خطة موحدة للدولة . ويحتوى هذا النظام على عدد من النظم الفرعية (فروع الاقتصاد الوطنى ، والمناطق الاقتصادية) ، وكذلك على عدد كبير من الاجهزة الاقتصادية فى القاعدة (المعامل ، والمصانع ، والسوفخوزات ، والكولخوزات ، ومؤسسات التجارة والنقل ، وغيرها) . ويجب ان يكون ثمة تنسيق دقيق فى تفاعل جميع عناصر الاقتصاد ، مما يستلزم تناسبا معينا للنظام الاقتصادى . هذا ، ويمكن ، مع بعض النسبية ، حصر جميع الانواع المتعددة للنسب فى ثلاث مجموعات رئيسية : I) النسب الاقتصادية ، II) نسب ما بين الفروع ، III) النسب داخل الفروع ، أو النسب الانتاجية .

I) تعبر النسب الاقتصادية عن اكثر التناسبات عموما فى الانتاج ، وفى استخدام النتاج الاجتماعى والدخل القومى ، ويعكس تمييز هذه النسب ، واقعيا ، دورها فى تخطيط تطوير اقتصاد البلد كتوصيفات معممة لعلاقات الاقتصاد الوطنى . وتعتبر التناسبات التالية من عداد تلك النسب :

تناسب القيمة المتكونة من جديد ، ونفقات الانتاج المادية فى النتاج الاجتماعى الاجمالى . وفى السنوات الأخيرة ، كانت هذه النسبة فى الاتحاد السوفييتى على مستوى $\frac{١}{١،٢}$ ؛

- تناسب انتاج وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك ، الذى يعطى الوصف الرئيسى للتركيب المادى للانتاج ، ويساوى نصيب وسائل

الانتاج فى الصناعة السوفييتية حوالى ٧٥ ٪ من الانتاج الاجمالى للمنتجات * ؛

تناسب الاستهلاك والتراكم فى الدخل القومى ، التناسب الذى يحدد موارد توسيع الانتاج ومصادر رفع المستوى المعيشى . وفى الاقتصاد السوفييتى يحافظ على نصيب عال وثابت من التراكم ، على مستوى ما يزيد عن ٢٥ ٪ من الحجم الكلى للدخل القومى * * .

تناسب العمل الحى ووسائل العمل، التناسب الذى يبين تجهيز العمل بالآليات ومعدات الطاقة ووسائل النقل ، وما شابه ذلك ؛ لقد بلغ الاتحاد السوفييتى مستوى عاليا فى تجهيز العمل الحى بالارصدة ، فنصيب الفرد الواحد ، العامل فى الانتاج المادى ، من الارصدة الانتاجية الاساسية مقدار خمسة الآف روبل * * * .

ويعتبر كذلك من عداد النسب الاقتصادية الهامة جدا ، التناسبان بين العمل الضرورى والعمل الاضافى ، وبين مجال الانتاج ومجال التداول ، وعدد آخر غيرهما . ويعكس كل واحد منها وجهته فى اعادة الانتاج . والنسب الاقتصادية ، بمجموعتها ، تعبر عن اكثر العلاقات والتناسبات عموما ، أى الرئيسية فى اقتصاد البلد الوطنى .

II) ان نسب ما بين الفروع تعين النسب الاقتصادية ، وتربطها بالتركيب الفرعى للاقتصاد ، وبوتائر نمو فروع مختلفة ،

---

* « الاقتصاد الوطنى السوفييتى فى عام ١٩٦٨ » ، موسكو ، ١٩٦٩ ، ص ١٨٥ .

* * نفس المصدر .

* * * نفس المصدر ، ص‌ص ٥٠ ، ٥٤٦ – ٥٤٧ .

وهى عبارة عن التناسبات بين فروع الصناعة ، والزراعة ، والنقل ، وفروع المجال غير الانتاجى . ويسمح تخطيط نسب ما بين الفروع بتحديد مقاييس التحولات التركيبية فى الاقتصاد ، وبتحديد وتائر التصنيع ، ومهمات تطوير الفروع المتقدمة .

III) أما النسب الانتاجية داخل الفروع ، فهى توضح ، بصورة اكثر تفصيلا ، محتوى العلاقات الاقتصادية ، وتربط النسب الاقتصادية الوطنية ونسب ما بين الفروع بالدلائل التكنيكية-الاقتصادية لاعادة الانتاج . وتعكس النسب داخل الفروع التناسبات الاساسية لانتاج المنتجات (حسب الانواع) فى الفرع ؛ التناسبات المتكونة فى مجرى الانتاج ، من وجهة نظر استخدام مواد الارصدة الاساسية ، والعمل ، والاموال ؛ تناسبات الانتاج فى فرع المنتجات المقرونة التى تعتبر حلقات سلسلة انتاجية واحدة (حديد الزهر — الصلب — الحديد المدلفن ؛ الغزل — التيلة — النسيج) .

وتكوّن النسب الاقتصادية ، وما بين الفروع ، وداخل الفروع ، وحدة متكاملة . وهى تسمح بتأمين التمازج والوحدة فى حل مشاكل الاقتصاد الوطنى والفروع ، من جهة ، وكذلك مشاكل الفروع مع عمل بعض المؤسسات ، من جهة اخرى . ولا يمكن تحقيق التناسب الفعلى ، على نطاق الاقتصاد كله ، الا عند تعليل النسب الاقتصادية للاقتصاد الوطنى بتناسبات اكثر دقة لتطور مختلف الفروع وداخلها .

وتتطلب خصائص كل نوع من انواع النسب ضرورة استخدام موازنات خاصة للحسابات ، تكوّن مجموعتها الطريقة الميزانية الموحدة للتخطيط .

١ – جوهر الطريقة الميزانية

ان فكرة الحسابات الميزانية سهلة للغاية . واذا ما دار الحديث عن مجال الانتاج ، فان التطور المنسق للاقتصاد يقتضى توافق حجم نتاج معين مع الاحتياجات اليه . ولا تراعى هنا الاحتياجات الداخلية للبلاد فحسب ، وانما ايضا ذلك المقدار من المنتجات ، اللازم للتصدير .

وتستخدم ، فى تطبيق تخطيط الاقتصاد الوطنى ، موازين مختلفة الانواع : موازين القيمة ، وموازين العمل ، والموازين المادية .

وموازين القيمة ، هى موازين النتاج الاجتماعى ، والدخل القومى ، ومداخيل ومصروفات السكان النقدية ، مداخيل ومصروفات الدولة المالية (ميزانية الدولة) ، وغيرها . وتحدد ، فيها ، التناسبات بين عناصر الاقتصاد الاساسية فى التعبير النقدى . وتوضع ، على أساس موازين القيمة للاقتصاد الوطنى ، اكثر النسب الاجتماعية-الاقتصادية عموما ، مثال ذلك ، التناسب بين الاستهلاك والتراكم فى الدخل القومى ، والتناسب بين انتاج وسائل الانتاج وانتاج سلع الاستهلاك ، وبين مداخيل السكان الفعلية وتأمينها بالبضائع .

ويشغل مكانا هاما فى نظام الموازين عامة ، وموازين العمل خاصة ، ميزان موارد الايدى العاملة . فهو يسمح ، من جهة ، بتبيان تأمين الانتاج بالقوة العاملة اللازمة ، ومن جهة اخرى ، بوصف موارد الايدى العاملة غير المستخدمة . ويعطى وضع هذا الميزان المعطيات الاولية لتخطيط اعداد الكوادر المؤهلة .

والموازين المادية المعبر عنها فى وحدات القياس العينية (الاطنان ، الامتار ، وما شابه ذلك) تصف انتاج وتوزيع مختلف اشكال المنتجات . وتعكس هذه الموازين الحاجة الى هذا النتاج أو ذاك ، ومصادر الحصول عليه . وعلى أساسها توضع خطة الدولة العامة للتزويد المادى-التكنيكى . وتستخدم ، لتحديد الحاجة الى هذا النتاج أو ذاك ، معدلات الاستهلاك الانتاجى والشخصى لهذا النتاج .

ويمكن ، على سبيل المثال ، باستخدام المعطيات الاحصائية ، وكذلك الحسابات التكنيكية ، معرفة مقدار الوقود (المازوت ، والغاز ، والفحم) ، الذى يجب استهلاكه للحصول ، مثلا ، على ١ كيلوواط-ساعة من الطاقة الكهربائية ، وكذلك بالنسبة للأنواع الأخرى من المنتجات ، التى يحتاج انتاجها الى الوقود . وبالتالى ، يكون بالامكان حساب مقدار الوقود اللازم للاقتصاد الوطنى للاغراض الانتاجية . ومن ثم تقدر ، بعد تحديد مقدار الوقود ، الذى سيستهلك مباشرة من قبل السكان للحاجات الخاصة ، مثل البنزين للسيارات ، والغاز ، وما شابه ذلك ، تقدر حاجة المجتمع الكلية الى مختلف انواع الوقود .

ولدراسة طلب السكان أهمية كبرى ، عند تحديد الحاجة الى سلع الاستهلاك . وتقوم بهذا مؤسسات التخطيط والتجارة ، وكذلك معاهد البحث العلمى . ويحدد حجم الطلب على اساس مستوى مداخيل السكان المخطط ، وديناميكيتها . وتستخدم ، لدراسة التغيرات فى تركيب الطلب ، مواد الاحصاء التجارى ، والابحاث الخاصة ، وكذلك الدراسات الاختيارية لميزانيات عوائل العمال والموظفين والفلاحين . وتقوم اجهزة الاحصاء فى الاتحاد السوفييتى ،

منذ اكثر من ٤٠ عاما ، بالمراقبة المنتظمة لميزانيات ٥٠ الف عائلة . وتعطى هذه الدراسات وصفا لمصروفات السكان . وتقوم المؤسسات التجارية ، على اساس الدراسة الشاملة لطلب السكان ، بوضع التوصيات والطلبيات ، التى يجرى تحقيقها فى الخطط الانتاجية .

وتستخدم ، استخداما واسعا ، عند تخطيط الحاجة الى مواد الاستهلاك لمرحلة طويلة ، الطريقة المعيارية . ولقد مكنت الدراسة العميقة لمسائل فسيولوجية تتعلق بجسم الانسان فى مناطق البلاد المناخية المختلفة ، وفى ظروف العمل المعينة ، وكذلك دراسة مجموعة العوامل الاجتماعية ، مكنت العلماء السوفييت من تحديد معدلات الاستهلاك الرشيدة ، تحديدا علميا . وهى تعتبر أساسا لوضع خطط الانتاج وتداول البضائع لفترة طويلة .

وتحدّد بعد أن تكون الاحتياجات قد درست ، امكانيات تلبيتها ، وقبل كل شىء ، على حساب زيادة الانتاج نتيجة الاستخدام الافضل للطاقات الانتاجية ، ولتجديد المعدات ، ومن ثم تحدد الزيادة اللازمة للطاقات على حساب البناء الجديد .

ان الطريقة الميزانية تسمح بتحليل العلاقات المتعددة الجوانب ، القائمة بين فروع الاقتصاد الوطنى المعينة ، وضمان التطوير المنسق لمختلف أجزائه .

والتحليل التكنيكى-الاقتصادى العميق للنسب المخططة ، يعتبر من أهم اتجاهات رفع المستوى العلمى للتخطيط . والاتجاه الآخر ، فى الوقت الحاضر ، يعتبر وضع وادخال النماذج الاقتصادية-الرياضية ، وعلى الأخص ، وضع ميزان قالبى ، من

موازين ما بين الفروع ، لانتاج وتوزيع النتاج الاجتماعى ، وكذلك تطوير نظرية وتطبيق التخطيط الامثل . وهذا ما يقتضى الاستخدام الواسع للرياضيات والآلات الالكترونية الحاسبة الحديثة فى الحسابات التخطيطية .

لننظر فى محتوى ومخططات بعض أهم اشكال البناء الميزانى ، التى يجرى وضعها فى الاتحاد السوفييتى .

ميزان انتاج واستخدام النتاج الاجتماعى الكلى * ويعطى هذا الميزان وصفا للجانب المادى للانتاج الاجتماعى: الأصل الفرعى للنتاج الاجتماعى الكلى ، ديناميكيته ، واستخدامه للتعويض ، والاستهلاك ، والتراكم ، والتصدير .

ويأخذ المخطط التقريبى لميزان انتاج واستخدام النتاج الاجتماعى الشكل التالى :

I . موارد النتاج الاجتماعى (أ+ب) :

أ) انتاج النتاج الاجتماعى ، عامة ، وحسب فروع الانتاج المادى ، مع ابراز اقسام الانتاج الاجتماعية (بدون التجارة الخارجية) ؛

ب) الاستيراد .

II . استخدام النتاج الاجتماعى (أ+ب+جـ+د+هـ-و):

أ) التصدير ؛

ب) رصيد التعويض الكلى ، وحسب فروع الانتاج المادى ؛

---

* تم اعداد مواد هذه الفقرة على اساس « التوجيهات التعليمية لوضع خطة الدولة لتطوير الاقتصاد الوطنى السوفييتى » ، دار « الاقتصاد » ، موسكو ، ١٩٦٩ ، ص ص ٥٤٧ - ٥٧٣ .

ج) رصيد الاستهلاك الكلى ؛
د) رصيد التراكم الكلى ؛
هـ) المصروفات والاحتياطيات الاخرى ؛
و) الخسائر .

ان تساوى قسم الموارد وكمية الاستهلاك فى الانتاج ، وتساوى التراكم والاستهلاك غير الانتاجى ، هما التناسب الاساسى ، الذى يكونه هذا الميزان . وتبين توصيفات ميزان النتاج الاجتماعى الاساسية دورة النتاج الاجتماعى فى مجرى اعادة الانتاج عامة ، وحسب أهم انواع الخيرات المادية ، على السواء . وتبرز فى الميزان ، لهذا الغرض ، مجموعتان لفروع الانتاج المادى : I — انتاج وسائل الانتاج ، II — انتاج سلع الاستهلاك .

وتراعى فى الميزان الناحية الاجتماعية — فالتراكم والاستهلاك الانتاجى يبينان حسب مؤسسات الدولة ، وحسب المؤسسات الكولخوزية-التعاونية ، بصورة منفصلة .

وتتوقف درجة تحدد التوصيفات المذكورة أعلاه ، فى الوثائق التخطيطية الفعلية ، على الضرورة العملية ، وكذلك على المعلومات الاقتصادية الموجودة . ويجرى تفصيل مجموعات الموارد المادية ، داخل القسمين I و II ، بأقل عدد من المواقع . غير أن دلائل ميزان النتاج الاجتماعى ، تستند عندئذ على نظام الموازين المادية (العينية) لمنتجات مختلف فروع الاقتصاد الوطنى . ويسمح هذا ، عند دراسة العلاقات المتبادلة لهذين القسمين ، بالاستناد ليس على المعطيات الاحصائية المباشرة فحسب ، وانما على المواد الحسابية المعنية ايضا ، التى تحدد فيها نتائج الاستهلاك الانتاجى

العامة فى كل من هذين القسمين . وتحسب دلائل ميزان النتاج الاجتماعى للخطط الطويلة الأمد بالاسعار الجارية لكل سنة (وبها يقدر تداول المنتجات ، ويتكون سعر كلفة المنتجات ، والربح ، ومداخيل السكان ، وما شابه ذلك) ، وبالاسعار المقابلة (الثابتة) لسنة ما ، عادة السنة القاعدية (سنة الانطلاق) .

وتعطى وصفا لتركيب النتاج الاجتماعى ، حسب عناصر القيمة فى عام ١٩٦٦ ، معطيات الجدول رقم (١) .

الجدول رقم (١)

تركيب النتاج الاجتماعى فى عام ١٩٦٦ *

(فى النسبة المئوية من مجمل المنتجات لكل قسم)

	النتاج الاجمالى	نفقات الانتاج المادية	الاجرة والاشكال الاخرى لدفع العمل	النتاج الزائد	الدخل القومى
المجموع فى الاقتصاد الوطنى	١٠٠	٥٤,٤	٢٣,٩	٢١,٧	٤٥,٦
القسم الاول	١٠٠	٥٧,٧	٢٤,٧	١٧,٦	٤٢,٣
القسم الثانى	١٠٠	٤٩,٢	٢٢,٦	٢٨,٢	٥٠,٨

ميزان انتاج الدخل القومى ، وتوزيعه ، واعادة توزيعه ، واستخدامه أو الميزان المالى لاعادة الانتاج . ان هذا الميزان يعكس عملية تكون المداخيل الأولية ، واعادة توزيعها ، وتكوين المداخيل

* «الاقتصاد الوطنى السوفييتى فى عام ١٩٦٧» ، موسكو ، ١٩٦٨ ، ص ١١٢ .

الجدول رقم (٢أ)

مخطط ميزان الدخل القومى

قطاعات وفروع الاقتصاد الوطنى	تكوين وحركة					المداخيل							
	حجم المنتجات	ترويج المنتجات	النفقات المادية فى الانتاج	الدخل القومى (المنتجات الصافية)	مداخيل السكان الاولية ، المدفوعة فى المجال الانتاجى	ربح المشاريع الانتاجية	سلم (-) لنظام الاعتمادات المالية ، او استلم (+)	دفع (-) واستلم (+) من المداخيل فى المؤسسات غير الانتاجية	دفع (-) ، واستلم (+) من معاشات المتقاعدين ، ومنح الطلاب ، والاعانات	اجر الخدمات: استلم (+) ، صرف (-)	شراء البضائع	الاستهلاك غير الانتاجى	التراكم
الصناعة													
الزراعة													
المواصلات والنقل													
البناء													
التجارة والتمون													
التموين المادى- التكنيكى ، وغير ذلك													
مجموع ما فى الاقتصاد الوطنى ، وبضمن ذلك:													
أ) مشاريع الدولة الانتاجية (حسب الفروع)													
ب) المشاريع الكولخوزيةالتعاونية (حسب الفروع)													
ج) مؤسسات المجال غير الانتاجى													
د) السكان (حسب المجموعات الاجتماعية)													

النهائية للاستخدام فى سد حاجات الاستهلاك والتراكم . ويستخدم ميزان الدخل القومى لوصف الجانب القيمى لاعادة الانتاج ، وبالتالى يؤمن ربط الدلائل المالية بدلائل التركيب المادى للانتاج .

وتعمم ، فى ميزان الدخل القومى ، مداخيل ومصروفات ثلاث مجموعات من الاهداف الاقتصادية : المشاريع الانتاجية (مشاريع الدولة ، والمشاريع الكولخوزية-التعاونية) ، ومؤسسات ومنظمات المجال غير الانتاجى ، والسكان . ولا تنحصر مهمة هذا الميزان فى أن يظهر توازن المداخيل والمصروفات عامة فحسب ، وانما فى أن يحدد كل تنوع أهم العلاقات فى عملية اعادة توزيع المداخيل بين المشاريع ، ومؤسسات المجال غير الانتاجى ، والسكان ، وكذلك فى أن يعين التوصيفات النهائية لاستخدام الدخل القومى كله .

هذا ، ويعكس ميزان الدخل القومى مراحل المقايضة والتوزيع . ومخطط هذا الميزان وارد ، بشكل مختصر ، فى الجدول رقم (٢) . وينتج من الجدول أن نقطة الانطلاق فى التداول الاقتصادى للخيرات المادية والمداخيل يعتبر ترويج المنتجات ، المنتجة فى المجال المادى (أو مجال الخدمات الانتاجية) ؛ وأن جزءا من الدخل الكلى الوارد من ترويج المنتجات ، أو الخدمات ، يصرف للتعويض عن النفقات الانتاجية وأما الجزء المتبقى فيكوّن المنتجات الصافية ، التى هى عبارة عن الدخل القومى ، على نطاق الاقتصاد الوطنى .

وتضم المنتجات الصافية ، من الناحية المالية ، المداخيل الاولية لعمال وموظفى مجال الانتاج المادى ، وكذلك كمية الربح المستحصل فى هذه الفروع . وتتعرض المداخيل الاولية للمشاريع ، والعمال ، والموظفين ، الى اعادة توزيع مقبلة على نطاق الاقتصاد

الوطنى كله ، وذلك لتأمين ظروف الانتاج الموسع ، ولتلبية احتياجات السكان .

ويكمل هذه الموازين ، التى تصف الى حد ما نتائج تأدية الاقتصاد لوظائفه ، ميزان العمل وميزان الارصدة الاساسية الاجماليان .

ميزان الارصدة الاساسية الاجمالى يعطى وصفا لوجود ، وزيادة ، وتلف الارصدة الاساسية الانتاجية وغير الانتاجية . ويسمح المقطع الفرعى للميزان بربط دلائل اعادة انتاج الارصدة الاساسية باعادة انتاج النتاج الاجتماعى الاجمالى ، من وجهة نظر استخدام الارصدة الاساسية ، ومن وجهة نظر موارد تكوينها ، على حد سواء . وتوضع الموازين الفرعية للارصدة الانتاجية الاساسية ، لأغراض تخطيط الانتاج ، والبناء الاساسى .

ميزان موارد الأيدى العاملة التخطيطى الاجمالى يعطى وصفا لوجود وتكوين موارد الأيدى العاملة ، وتوزيعها حسب الفروع ، وحسب أنواع الشغل ، وحسب المجموعات الاجتماعية . ويظهر فيه السكان القادرون على العمل ، الذين يعملون فى الاقتصاد الاجتماعى (عمال وموظفو مشاريع الدولة ، والمشاريع التعاونية ، والاجتماعية ، والمؤسسات والمنظمات ، والكولخوزيون ، الذين يساهمون فى عمل الكولخوزات) ؛ والسكان الآخرون القادرون على العمل ، الذين يعملون فى الاماكن الاخرى (الحرفيون ، ممن هم غير أعضاء فى التعاونيات ، والفرديون وما شابه ذلك) ؛ التلاميذ من سن ١٦ عاما وما فوق ، الذين يدرسون بانقطاع عن العمل ؛ السكان القادرون على العمل ، الذين هم فى سن المقدرة على العمل ومنشغلون فى التدبير المنزلى ، والمزرعة الشخصية الاضافية .

ميزان مداخيل ومصروفات السكان النقدية . يعتبر هذا الميزان جزءا مكونا لميزان الاقتصاد الوطنى . فهو يبين حجم ومصادر مداخيل السكان النقدية ، وكذلك حجم وتركيب مصروفاتهم النقدية . والميزان التخطيطى لمداخيل ومصروفات السكان النقدية مدعو لوضع التناسبات الصحيحة ، فى خطة الاقتصاد الوطنى ، بين مداخيل السكان النقدية ، وتداول البضائع بالمفرق ، وحجم الخدمات المدفوعة ، والمدخرات . ان موازنة مداخيل ومصروفات السكان النقدية فى الاتحاد السوفييتى ، عامة ، وكذلك فى الجمهوريات ، والاقاليم ، والمقاطعات ، هى أحد الشروط الرئيسية لتأمين التناسب فى خطة تطوير الاقتصاد الوطنى ، ولنمو مداخيل السكان الفعلية ، وتداول العملة الراسخ . ويتم وضع ميزان مداخيل ومصروفات السكان النقدية نسبة للسكان ، عامة ، بدون انتقاء مجموعات اجتماعية ، حسب المخطط التالى :

المداخيل

١ ــ الأجرة .
٢ ــ مداخيل العمال والموظفين من المشاريع والمؤسسات ، ما عدا الأجرة .
٣ ــ المداخيل النقدية من الكولخوزات .
٤ ــ الواردات من بيع المنتجات الزراعية للدولة وللتعاونيات .
٥ ــ معاشات التقاعد والاعانات .
٦ ــ المنح الدراسية .
٧ ــ الواردات من الجهاز المالى .
٨ ــ الواردات الأخرى .
٩ ــ الاموال ، المستلمة بالحوالات وبالوكالات (باستثناء المبالغ المحولة والمدفوعة) .

مجموع المداخيل النقدية .
زيادة المصروفات على المداخيل :
الميزان :

المصروفات والمدخرات

١ ـ شراء البضائع .
بضمنها :
أ) فى تجارة الدولة والتعاونيات ،
ب) من التعاونيات الاستهلاكية ، بأسعار الاسواق المحلية ،
جـ) من الكولخوزات :
٢ ـ دفع أجر الخدمات والمصروفات الأخرى .
٣ ـ المدفوعات الاجبارية والاشتراكات الطوعية .
٤ ـ المدخرات فى الودائع والقروض الحكومية ، بما فى ذلك زيادة الودائع فى صناديق التوفير :
٥ ـ الاموال المرسلة بالحوالات والمدفوعة للوكالات (باستثناء المبالغ المستلمة) .
مجموع المصروفات والمدخرات المالية .
زيادة المداخيل على المصروفات .
الميزان :

٢ ـ النموذج الاستاتى لميزان ما بين الفروع

لقد تم ، فى السنوات الاولى لاعداد الاسس التخطيطية لادارة الاقتصاد فى الاتحاد السوفييتى ، وضع الاصول المبدئية لطريقة

ما بين الفروع للتحليل الاقتصادى وتنظيم المعلومات الأولية . وكان أول ميزان للاقتصاد الوطنى ، للسنة الاقتصادية ١٩٢٣/١٩٢٤ ، قد وضع حسب مبدأ الجدول الشطرنجى لميزان ما بين الفروع * . لقد استخدمت هذه الطريقة ، بعد ذلك ببعض الوقت ، لتحليل سعة السوق الصناعية السوفييتية . ولقد أعدت ، لهذا الغرض ، جداول ما بين الفروع للعلاقات المتبادلة لفروع الصناعة السوفييتية للسنتين الاقتصاديتين ١٩٢٦ - ١٩٢٨ . وفى الخمسينيات أصبح الاقتصاديون السوفييت يضعون موازين ما بين الفروع باستخدام الالآت الالكترونية الحاسبة . وحتى الوقت الحاضر ، تم وضع الموازين التقريرية لعامى ١٩٥٩ و١٩٦٦ ، وكذلك الموازين التخطيطية لأعوام ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ، ولعام ١٩٧٠ ، ولأعوام ١٩٧١ - ١٩٧٥ ، فى التعبيرين العينى والقيمى .

ويمكن تسمية ثلاث مجموعات من العوامل ، التى تتطلب الحيوية الخاصة للاعدادات العلمية والعملية لنماذج ما بين الفروع للتخطيط الاقتصادى .

١ - بمقدار التقدم التكنيكى ، يتوسع نطاق استخدام بعض المنتجات ، وينمو عدد مراحل تصنيع المواد الخام الاولية . والى جانب العلاقات المباشرة ، علاقات الحلقة الأولى ، تزداد أهمية حساب العلاقات غير المباشرة للحلقة الثانية ، والثالثة ، والخ .. ويصبح كل فرع خاص أقل استقلالا ، ويزداد تأثير التحولات فى تطوره ، زيادة شديدة ، على أقسام الانتاج الاجتماعى المتداخلة .

---

* لقد استخدم المخطط المبدئى لميزان ما بين الفروع ، فيما بعد ، فى الاربعينيات ، من قبل ليونتيف لوضع النموذج الاقتصادى القياسى « النفقات - الانتاج » .

فتظهر الحاجة الى وصف وتحديد درجة التناسق ، فى آن واحد ، فى حركة كل مجموع سيول المنتجات ما بين الفروع .

٢ — مع التحسن المتواصل فى القيادة التخطيطية لتطوير الاقتصاد ، يزداد دور تلك الجوانب للتحليل والادارة الاقتصاديين ، التى تتطلب حساب كل مجموعة العلاقات الاقتصادية المتعددة الجوانب . ويعتبر ميزان ما بين الفروع ، عند تحليل الأسعار ووضعها حسب الخطة ، وفى حسابات فعالية الانتاج الاقتصادية ، أداة شاملة تضمن حساب انتشار مفعول اجراء معين خاص فى كل سلسلة الحلقات المترابطة .

٣ — يتطلب تطور المعدات الالكترونية الحاسبة ، واستعمالها فى ادارة الانتاج تنظيما موحدا للمعلومات ، وتكوين نماذج اقتصادية تتحد فيها سوية سيول المعطيات المتميزة الخاصة وتظهر فى نتائج مركبة عامة .

ان ميزان ما بين الفروع هو عبارة عن نموذج اقتصادى- رياضى لعملية اعادة الانتاج فى اطار الدورة السنوية . ومن حيث المظهر هو عبارة عن جدول ذى شكل شطرنجى يتألف من أربعة أرباع دائرة ، وموضوع حسب فروع الاقتصاد الوطنى . ففيه يؤمن الربط المتبادل للانتاج ولتوزيع منتجات بعض الفروع . غير أن ميزان ما بين الفروع لا يقتصر على مجال الانتاج ، فهو يسجل العلاقات فى مجال الاستهلاك والتراكم ، وكذلك يعطى وصفا لاعادة توزيع واستخدام الدخل القومى .

وفى ميزان ما بين الفروع تقترن النسب الكمية مع توصيفها النوعى ، مع الدلائل المبينة فعالية الانتاج والعمل الاجتماعيين . وتدخل فى الميزان معلومات اقتصادية تمكن من حساب الحجم

العام لنفقات العمل ، والأرصدة ، والمواد لكل نوع من انواع تركيب الانتاج . ان المخطط المبدئى لميزان ما بين الفروع وارد فى الجدول رقم (٣) :

الجدول رقم (٣)

مخطط مبدئى لميزان ما بين الفروع

انتاج / نفقات		استهلاك المنتجات الانتاجي		المنتجات النهائية	مجموع ما تم توزيعه
		1, 2 ... j ... n	المجموع		
النفقات المادية الجارية	1	$x_{11}x_{12} \cdots x_{1j} \cdots x_{1n}$	W_1	y_1	X_1
	2	$x_{21}x_{22} \cdots x_{2j} \cdots x_{2n}$	W_2	y_2	X_2
	. . .	ربع الدائرة الأول	. . .	ربع الدائرة الثاني	. . .
	i	$x_{i1}x_{i2} \cdots x_{ij} \cdots x_{in}$	W_i	y_i	X_i
	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
	n	$x_{n1}x_{n2} \cdots x_{nj} \cdots x_{nn}$	W_n	y_n	X_n
	المجموع	$c_1c_2 \cdots c_j \cdots c_n$	$\sum_{j=1}^{n} c_j$	y	X
المنتجات الصافية المصطلحة		ربع الدائرة الثالث $(v_1+m_1) \dots (v_j+m_j) \dots (v_n+m_n)$	$v+m$	ربع الدائرة الرابع	
المنتجات الاجمالية		$X_1X_2 \dots X_j \dots X_n$	X		

يعبر عمود الأرقام ، عموديا ، عن مجموع النفقات على انتاج منتجات فرع معين من الاقتصاد خلال العام ، أو خلال أية فترة أخرى من الزمن (تكوين قيمة المنتجات المنتجة) . وتدخل بضمن هذه النفقات ، على حد سواء ، الموارد المادية المستلمة من الفروع الأخرى ، وكذلك نفقات العمل الحى بشكل أجرة ونتاج الزائد .

هذا ومن الممكن أن يعبر عن المعادلات ، التى تسجل تكوين التكاليف الاجتماعية لانتاج المنتجات فى كل فرع من فروع الانتاج المادى ، بالشكل التالى * :

$$X_j = x_{1j} + x_{2j} + ... + x_{ij} + ... + x_{nj} + v_j + m_j \; (j = 1, 2, ..., n),$$

حيث X_j – التكاليف الاجتماعية لانتاج منتجات الفرع j (المطابقة لحجم المنتجات الاجمالية فى التعبير القيمى) ؛

x_{ij} – حجم منتجات الفرع i ، الموجّهة الى الفرع j ** ؛

v_j – مقدار الأجر المدفوع فى الفرع j ؛

m_j – النتاج الزائد فى الفرع j .

وتبين ، فى جدول ميزان ما بين الفروع ، أفقيا ، المعطيات حول قيمة أو كمية المنتجات المرسلة من الفرع المعنى الى الفروع الأخرى لسد الحاجات الانتاجية (دورة ما بين الفروع) ، وكذلك

---

* توضع هذه المعادلات عند اعداد موازين ما بين الفروع بالتعبير القيمى .

** يبين الدليل الأول للرمز x_{ij} الفرع الذى تتدفق منه المنتجات ، والثانى يبين الفرع الذى تستهلك فيه المنتجات .

لغرض الاستهلاك والتراكم الشخصيين والاجتماعيين (حجم المنتجات النهائية المعبر عنه بالقيمة) .

ويمكن وصف توزيع منتجات أى فرع من فروع الانتاج المادى فى الاقتصاد الوطنى بالمعادلة التالية :

$$X_i = x_{i1} + x_{i2} + \dots + x_{ij} + \dots + x_{in} + y_i \ (i = 1, 2, \dots, n).$$

حيث X_i — حجم منتجات الفرع i الاجمالية ؛

x_{ij} — حجم منتجات الفرع i ، الموجهة الى الاستهلاك الانتاجى فى الفرع j ،

y_i — حجم منتجات الفرع i النهائية .

ويمكن التعبير ، رياضيا ، عن العلاقة الكمية المتبادلة بين فرعى الاقتصاد ، من ناحية الاستهلاك الانتاجى للمنتجات ، بالشكل التالى :

$$x_{ij} = a_{ij} \cdot X_j$$

حيث a_{ij} — كمية منتجات فرع ما (i) ، اللازمة لانتاج وحدة منتجات فرع آخر (j) ، مثال ذلك ، مقدار الوقود الاصطلاحى اللازم لقيام المحطات الكهرحرارية بانتاج ١ كيلو واط - ساعة من الطاقة الكهربائية ؛

X_j — حجم المنتجات اللازم انتاجه من قبل الفرع المستهلك (j) ، مثال ذلك ، مقدار الكيلوواطات - ساعة من الطاقة الكهربائية ، الذى يجب أن تنتجه المحطات الكهرحرارية ، كلها ؛

x_{ij} — يبين كل سيل منتجات الفرع i الى الفرع j .

وتسمى نفقات منتجات فرع ما على انتاج وحدة منتجات فرع آخر بمعاملات النفقات المباشرة . وهى ، لكل مستوى معين من

مستويات تطور التكنيك وتنظيم الانتاج ، بمثابة متوسط النفقات حسب الفروع ، المفرز فى مسميات ميزان ما بين الفروع . وتحدد درجة توسط معاملات النفقات المباشرة بمبادئ تصنيف الفروع أو المنتجات ، الموضوعة فى أساس الميزان المعنى ، وكذلك بنطاق تجميع (توحيد) الفروع والمنتجات . وقد تقاس المعاملات ، على حد سواء ، بصورة عينية او قيمية . ويسمح ادخال المعاملات على مجموعة المعادلات من الدرجة الاولى بالتعبير عن التناسبات الميزانية بالشكل التالى :

$$X_1 = a_{11}X_1 + a_{12}X_2 + \dots + a_{1j}X_j + \dots + a_{1n}X_n + y_1$$
$$X_2 = a_{21}X_1 + a_{22}X_2 + \dots + a_{2j}X_j + \dots + a_{2}X_{nn} + y_2$$
$$\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots$$
$$X_i = a_{i1}X_1 + a_{i2}X_2 + \dots + a_{ij}X_j + \dots + a_{in}X_n + y_i$$
$$\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots$$
$$X_n = a_{n1}X_1 + a_{n2}X_2 + \dots + a_{nj}X_j + \dots + a_{nn}X_n + y_n$$

وهكذا ، فان نموذج ميزان ما بين الفروع الاستاتى لانتاج وتوزيع المنتجات فى الاقتصاد الوطنى تخططه المجموعة ، المحتوية على n معادلات من الدرجة الاولى * . وتعتبر شرطا لحل مثل هذه المجموعة مساواة عدد الكميات المجهولة لعدد المعادلات ، أى n . بينما العدد الكلى للكميات المتغيرة فى المجموعة يساوى $2n$. ويسمح هذا ، اذا كانت معلومة n كميات من $X_1 \dots X_n$ ، ومن $y_1 \dots y_n$ ، بايجاد بقية n كميات . وفى الحالة البسيطة جدا ، عندما تكون معلومة من المخططات التمهيدية للخطة حجوم منتجات الفروع X^i

* مجموعة المعادلات فى النموذج الاستاتى ، بخلاف النموذج الديناميكى ، لاتضم ، مثلا ، معادلات التوظيفات الاساسية . والربط بين دلائل انتاج المنتجات ، وبين دلائل التوظيفات الاساسية ، يتم بواسطة الحسابات خارج الميزانية .

$(i = 1, 2, \dots, n)$ ، فانه يكون من الممكن ايجاد حجوم المنتجات النهائية فى جميع الفروع ، انطلاقا من المعادلة التالية :

$$y_i = X_i - \sum_{j=1}^{n} a_{ij} \cdot X_j$$

أما اذا كانت المعطيات حول مقدار المنتجات النهائية y_i فى جميع الفروع محسوبة ، فان من الممكن ايجاد حجوم انتاج المنتجات الاجمالية لكل فرع X_i .

ويمكن أن تكتب المعادلات الميزانية على النحو الآتى كذلك :

$$X_i = \sum_{j=1}^{n} A_{ij} \cdot y_j$$

حيث A_{ij} – معاملات النفقات الكاملة لمنتجات الفرع i على وحدة المنتجات النهائية للفرع j .

وتلعب معاملات النفقات الكاملة دورا خاصا فى تحليل حجم الانتاج حسب فروع الاقتصاد ، وكذلك كأدوات للتحليل الاقتصادى ، اذ انها تضم فى ذاتها ، على حد سواء ، النفقات المباشرة وغير المباشرة فى كل سلسلة العلاقات الانتاجية .

فهكذا ، مثلا ، تتكون النفقات الكاملة من الطاقة الكهربائية ، على انتاج طن واحد من الألومنيوم ، ليس فقط من استهلاك الطاقة الكهربائية المباشر للتحليل الكهربائى ، ولانتاج الألومينا ، والكريوليت ، وانما تشمل كذلك نفقات الطاقة الكهربائية على انتاج المواد الآتية من فروع الصناعة الاخرى ، مثل المواد الكيميائية ، والوقود ، والخ... وذلك بقدر ما تستخدمه تلك المواد لانتاج الألومنيوم .

ومعامل نفقات الفحم الحجرى الكاملة على السيارة الواحدة ، هو أعلى بسبع مرات ، تقريبا ، من معامل النفقات المباشرة ، اذ أنه يشمل نفقات الفحم على انتاج المعدن ، والطاقة الكهربائية ، المستهلكين لصنع السيارة ، ونفقات الفحم على انتاج الطاقة الكهربائية اللازمة لانتاج المعدن للسيارة ، أى أن هذا الدليل يجمع ، فى ذاته ، مجموع النفقات المباشرة وغير المباشرة ، أى فى مثالنا هذا نفقات الفحم الحجرى ، اللازمة لانتاج سيارة واحدة .

ويمكن ، باستخدام قالب معاملات النفقات الكاملة ، بناء المخططات البيانية التى تظهر ، بدقة وافية ، العلاقات الكمية فى انتاج واستهلاك المنتجات فى الفروع المختلفة .

وهكذا ، فان معامل نفقات الفحم المباشرة ، فى ميتالورجية المعادن الحديدية ، على انتاج المعدن يساوى ٠,٠٨١٢ . واذا اخذنا بالاعتبار النفقات المباشرة فقط ، فان زيادة انتاج منتجات ميتالورجية المعادن الحديدية بنسبة ١٪ ستتطلب زيادة استخراج الفحم بنسبة ٠,١٥٪ . أما اذا أخذنا بالاعتبار معامل النفقات الكاملة ، فانه ستتطلب زيادة استخراج الفحم بنسبة ٠,٤١٪ .

وعند الحسابات ، على أساس النموذج الاستاتى لميزان ما بين الفروع ، يكون من الافضل ، اقتصاديا ، اتخاذ معاملات النفقات المادية ، وكذلك حجم وتركيب النتاج النهائى ، بمثابة عناصر انطلاق للحسابات التخطيطية .

ان المعاملات التخطيطية للنفقات الجارية يجب وضعها على وجه خاص فى حالة ما اذا كانت تطرأ على اقتصاد البلاد تغييرات تكنولوجية وتركيبية بوتيرة عالية نسبيا . فلا يسمح ، دائما ، تغيير

تكنولوجيا وتركيب الانتاج باستخدام معطيات الموازين التقريرية لما بين الفروع لمخططات الخطة .

ووضع المعاملات التخطيطية للنفقات المباشرة ، هو الجزء الأكبر جهدا لاعداد ميزان ما بين الفروع . فعدد المعاملات الكلى المقدّر يساوى مربع عدد الفروع ، المبينة فى الميزان . فمثلا ، لميزان ١٢٠ × ١٢٠ فرعا يكون هذا الرقم اكثر من ١٤ ألف معامل . غير أنه يوجد ، واقعيا ، فى مثل هذا الميزان حوالى ٧ الآف معامل فقط ، مما يتفق ووجود السيول الواقعية فى استهلاك المنتجات الانتاجى . ومن هذه السبعة الآف معامل يلعب دورا فاصلا ، حسبما أظهرت خبرة الاتحاد السوفييتى ، حوالى الف معامل يشمل اكثر من $\frac{٨}{١٠}$ جميع السيول المادية . ويأخذ الاقتصاديون هذه الحالة بعين الاعتبار، عند اعداد المعلومات الأولية لميزان ما بين الفروع التخطيطى .

واستخدمت ، فى التطبيق السوفييتى ، طريقتان رئيسيتان لوضع المعاملات التخطيطية للنفقات المادية المباشرة على انتاج المنتجات :

١) تتلخص الطريقة الأبسط باجراء التصحيحات على المعاملات القاعدية للنفقات . ولهذا فمن الضرورى استخدام التقارير الحسابية حول استهلاك الخامات ، والمواد والوقود ، والطاقة ، ومعطيات ميزان ما بين الفروع التقريرى ، والمعطيات الموجودة للمعدلات ، ومعطيات الحسابات للتقديرات التقريرية والمبدئية .

٢) تعتبر طريقة اكثر تعقيدا طريقة الحساب المباشر لمعاملات النفقات المادية المباشرة ، بالتعبير القيمى ، على أساس المعدلات التكنيكية-الاقتصادية للنفقات بالتعبيرين القيمى والعينى .

ويجرى حساب المعاملات القيمية التخطيطية للنفقات المادية المباشرة لمنتجات الفرع i على وحدة المنتجات الاجمالية للفرع j بالمعادلة التالية :

$$a_{ij} = \sum_{k=1}^{m} \sum_{l=1}^{q} a_{kl} \frac{p_k}{p_l} w_{kl} d_{lj}$$

حيث a_{ij} — معامل النفقات المباشرة لمنتجات الفرع i على وحدة المنتجات الاجمالية للفرع j ، بالتعبير القيمى ؛

a_{kl} — معامل نفقات النتاج k المباشرة على النتاج l ، بالتعبير العينى ؛

p_k — سعر النتاج k؛

p_l — سعر النتاج l ؛

w_{kl} — الوزن النوعى للنتاج البضائعى k ، بالنفقات العامة للنتاج l ؛

d_{lj} — نصيب النتاج l فى المنتجات الاجمالية للفرع j ؛

m — عدد منتجات k ، الداخلة فى الفرع i ؛

q — عدد منتجات l ، الداخلة فى الفرع j .

وكما هو واضح من المعادلة المذكورة ، فان مستوى معاملات النفقات المباشرة ، بالتعبير القيمى ، يتوقف على مقدار المعاملات المعنية للنفقات المباشرة ، بالتعبير العينى ، وعلى تناسب أسعار المواد والمنتجات ، وعلى تركيب الانتاج الاجمالى للفرع من حيث نوع المنتوج ، وعلى مستوى التمازج بين الفروع ، موضوعة البحث .

والنتاج النهائى ، بالمعنى الاقتصادى ، هو ذلك الجزء من النتاج الاجتماعى الكلى ، الذى يغادر حدود الانتاج الجارى فى السنة

الحالية ، ويستخدم للاستهلاكين الشخصى والاجتماعى ، وللتعويض عما تلف من الارصدة الاساسية ، وترميمها الاساسى ، وتراكمها ، وكذلك لتراكم الأرصدة المتداولة ، اضافة الى رصيد الاستيراد والتصدير .

وبعبارة أخرى ، تتكون قيمة النتاج الاجتماعى النهائى من القيمة المتكونة من جديد ، بالعمل الحى ، فى السنة الحالية ، ومن القيمة المنقولة من وسائل العمل المتراكمة فى السنوات الماضية .

وهكذا ، يعتبر الجزء الرئيسي للنتاج النهائى الدخل القومى المستخدم ، واما تركيبه العنصرى فهو كما يلي :

١) التعويض عما تلف من الأرصدة الأساسية ، وترميمها الاساسى ؛

٢) رصيد الاستهلاك (الشخصى والاجتماعى) ؛

٣) رصيد التراكم (زيادة الأرصدة الاساسية والمتداولة ، والاحتياطى ، والمخزون) ؛

٤) رصيد الاستيراد والتصدير .

وبعد أن تم فى المرحلة الأولى لوضع خطة الاقتصاد الوطنى تحديد الحجم العام والعناصر الاساسية للنتاج النهائى ، وذلك على أساس الحسابات الماكرواقتصادية ، فمن الضرورى حساب تركيبه الفرعى . ويعتبر حساب التركيب الفرعى لرصيد الاستهلاك الشخصى اكثر المهمات صعوبة . فهنا تستخدم طرائق مثل تحليل اتجاهات تغير تركيب رصيد الاستهلاك الشخصى ؛ الحسابات للمعدلات الرشيدة ؛ حساب مرونة الاستهلاك ، على أساس المعاملات التخطيطية ، تبعا لمستوى دخل الفرد .

وتستخدم ، بالاضافة الى ذلك ، طريقة استقراء التغيرات التركيبية .

وتستدعى الضرورة حل مشاكل خاصة معقدة عند تخطيط التركيب الفرعى لعناصر النتاج النهائى الأخرى . ويعتبر نقطة الانطلاق ، فى جميع الحالات ، التحليل الاقتصادى العميق للتركيب المتكون ، وكذلك تحليل اتجاهات تغيره فى المرحلة التخطيطية .

ان اقامة القاعدة المعيارية ، وتحديد عناصر النتاج النهائى مكنا من تحقيق الحسابات المتنوعة لميزان ما بين الفروع لانتاج وتوزيع المنتجات لعام ١٩٧٠ . ولقد تم ، فى عامى ١٩٦٧ — ١٩٦٨ ، وفيما بعد، وضع أنواع مختلفة لميزان ما بين الفروع حتى عام ١٩٧٥ .

ويمكن استخدام النموذج المشروح أعلاه لتحديد حجم انتاج وتوزيع منتجات الفروع . وتحدد ، على أساس هذه الحسابات ، بالاضافة الى ذلك ، نفقات العمل اللازمة والأرصدة الاساسية وتحسب ، لهذا الغرض ، فى الاتحاد السوفييتى ، كذلك معاملات النفقات المباشرة والكاملة للعمل الحى والأرصدة الانتاجية على وحدة المنتجات ، أى المعلومات التى تمكن من ضمان موازنة النتاج الاجتماعى النهائى والاجمالى ، وموارد الأيدى العاملة ، والأرصدة الانتاجية .

ويسمح وجود المعاملات التخطيطية للنفقات الكاملة للعمل وللأرصدة الانتاجية على وحدة المنتجات النهائية ، بربط الحجم التخطيطى ، والتركيب الفرعى للنتاج الاجتماعى النهائى ، بصورة مباشرة ، مع مقدار العمل والأرصدة الانتاجية اللازمة لانتاجه .

٣ – النماذج الديناميكية ، والنماذج المثلى

بدأ الاقتصاديون السوفييت ، فى الآونة الأخيرة ، استخدام النماذج الديناميكية لميزان ما بين الفروع ، والنماذج المثلى للفروع .

وللنموذج الديناميكى لميزان ما بين الفروع عدد من الميزات المفضلة ، بالمقارنة مع النموذج الاستاتى ، الذى لا يؤمن الربط العضوى بين خطة انتاج النتاج الاجمالى وخطة التوظيفات الأساسية . ففى النموذج الاستاتى لميزان ما بين الفروع ، تعتبر التوظيفات الانتاجية الأساسية معينة مع اجراء تدقيقها اللاحق بطريقة التكرار . أما فى النموذج الديناميكى ، فالتوظيفات الانتاجية الاساسية ، المرتبطة بتوسيع الانتاج ، تحدد بنتيجة حل معادلة النموذج نفسه . ويبين النموذج الديناميكى لميزان ما بين الفروع كيفية ترابط انتاج عدة سنوات ، بعضا ببعض .

ويعبر عن هذا النموذج لميزان ما بين الفروع ، لانتاج وتوزيع المنتجات فى الاقتصاد الوطنى ، بمجموعة المعادلات التالية :

$$X_i(t) = \sum_{j=1}^{n} a_{ij}(t) X_j(t) + \sum_{j=1}^{n} \sum_{r=1}^{\tau} b_{ij}(t)\, k_{ij}^{r}\, \Delta X_j \times$$

$$\times (t+r) + Y_i^{*}(t),$$

$$(i = 1, 2, \ldots, n; \quad t = 1, 2, \ldots, \tau)$$

حيث $X_i(t)$ – حجم منتجات الفرع i فى العام t من المرحلة التخطيطية ؛

$b_{ij}(t)$ – النفقات الاساسية النوعية لمنتجات الفرع i على زيادة وحدة منتجات الفرع j ؛

τ – الوقت الأقصى لتأخر التوظيفات الأساسية – المرحلة من

بداية تحقيق التوظيفات الاساسية الى حين استلام
المنتجات على حسابها ؛

k^{r}_{ij} — نصيب التوظيفات الاساسية لمنتجات الفرع i لزيادة
منتجات الفرع j خلال r سنوات ، لحين انتهاء
البناء فى الحجم العام للتوظيفات الاساسية لمنتجات
الفرع i لزيادة منتجات الفرع j ؛

$Y^{*}_{i}(t)$ — المنتجات النهائية للفرع i فى العام t ، باستثناء
التوظيفات الانتاجية الاساسية المرتبطة بتوسيع
الانتاج ؛

وتحدد ، على أساس حل معادلات النموذج الديناميكى لميزان ما بين الفروع ، حجوم انتاج منتجات الفروع لكل عام من المرحلة التخطيطية ، والتوظيفات الانتاجية الاساسية اللازمة لتوسيع الانتاج والموزعة حسب الفروع والأعوام .

ويؤدى الطابع المتناقض لتأثير عوامل الانتاج المختلفة على النتائج الاقتصادية الى ضرورة اختيار ذلك النوع ، من بين الانواع المحتملة الكثيرة ، الذى من شأنه ان يضمن الاستخدام الأفضل للموارد الموجودة ، لبلوغ الهدف المشهود . ويتم تحقيق ذلك بواسطة التخطيط الأمثل .

ان للتخطيط الأمثل صفتين مميزتين : أولا ، وجود دالة ذات هدف (مقياس) ، تبين الهدف الأساسى للانتاج خلال المرحلة التخطيطية ، وثانيا ، ادخال الطرائق المختلفة الى الحساب لبلوغ الهدف المشهود ، أى الطرائق الاقتصادية والتكنولوجية المختلفة .

ويمكن تحقيق التخطيط الأمثل على مختلف المستويات —

الاقتصادى الوطنى ، والفرعى ، والمحلى (المشروع ، أو المنطقة الاقتصادية) . ومهمات خطط الانتاج الفرعية والمحلية واحدة : تحقيق الحد الأقصى من المنتجات النهائية (للفرع ، أو المشروع) ذات النوعية والتكوين المعينين ، عن طريق الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية ، والأرصدة الانتاجية ، والعمل ، والخامات ، والوقود ، والمواد ، والطاقة الكهربائية ، أى كل ما يدخل فى الانتاج بمثابة عناصره المكونة .

وتنطلق ، على نطاق الاقتصاد الوطنى ، مهمات الخطة المثلى ، كذلك ، من التلبية القصوى لمجموع احتياجات المجتمع ، بحدود الموارد الموجودة . غير أن الاحتياجات نفسها ، لكونها متعلقة بالعوامل الانتاجية، يجب أن يضفى عليها طابع الاحتياجات المثلى . وان نظرية هذه المسألة هى، فى الوقت الحاضر ، موضع الاعداد .

ويستند التخطيط الأمثل على المنجزات النظرية والعملية للعلم الاقتصادى السوفييتى ، والرياضيات ، والسيبرنتيك ، وعلى تطور المعدات الالكترونية الحاسبة . ولا يسمح استخدام الطرائق الرياضية ، والمعدات الالكترونية الحاسبة ، فى التخطيط ، بتعجيل الحسابات التخطيطية الاقتصادية ، تعجيلا كبيرا ، فحسب ، وانما ، وهذا شىء رئيسى ، بتقليد العمليات الاقتصادية الفعلية ، عن طريق وضع النماذج الاقتصادية . وتدخل فى مجموعة نماذج التخطيط الأمثل : نماذج الاقتصاد الوطنى المركبة ، التى تثبت تعامل وتاثر وعوامل اعادة الانتاج الموسعة ، النماذج الاستاتية والديناميكية لعلاقات ما بين الفروع ، تلك النماذج التى تعطى وصفا للتركيب الفرعى للانتاج، ولحركة المنتجات بين فروع الانتاج المادى المختلفة ؛ النماذج ،

التى تعكس علاقة مستوى وتركيب الطلب الاستهلاكى ، وحجم وتوزيع المداخيل حسب مجموعات السكان ، بمستويات وتناسبات اسعار بعض البضائع ، ونماذج التجارة الخارجية ، والتبادل بين المناطق ، وتوزيع الانتاج ، وغيرها .

وتدخل ، كذلك ، فى مجموعة النماذج الاقتصادية الرياضية للتخطيط الأمثل النماذج المخصصة لحل المهمات الانتاجية المحلية ، لايجاد أفضل الاتجاهات لمرور الحمولات ، والاستخدام الرشيد لمجموع المكائن والالآت ، وللوقود ، أو المواد الخام .

وعلى كل مستوى ، وكل مرحلة من مراحل التخطيط الأمثل ، يستخدم ، تبعا للدرجة التجميع ، توصيف خاص للاحتياجات الاجتماعية ، ودلائل معينة للموارد . ويمكن أن ينحصر المقياس ، على مستوى الخطط التركيبية ، فى بلوغ الحد الأقصى للدخل القومى المستخدم (أو الحد الأقصى لرصيد الاستهلاك خلال المرحلة التخطيطية) ، فى حدود الارصدة الانتاجية الموجودة . ويعبر عن الحاجة الاجتماعية ، على مستوى النموذج التخطيطى المتعدد الفروع ، بتركيب النتاج النهائى ، الذى يضم التوظيفات الاساسية والاستهلاك (النموذج الاستاتى) ، أو الاستهلاك وحده (النموذج الديناميكى) . وتبرز ، كموارد ، الأرصدة الانتاجية ، والقوة العاملة ، والنتاج الوسطانى حسب الفروع . ومن الضرورى ، ايضا ، لوضع ميزان ما بين الفروع الأمثل ، ما عدا هذين القسمين المكونين ، وجود بعض طرائق انتاج العنصر المعنى للنتاج النهائى (عند انتاج الطاقة الكهربائية ــ المحطات الكهرحرارية ، والكهرمائية ، عند انتاج الاقمشة ــ المواد الخام الكيميائية ، والمواد الخام الزراعية ــ حسب

الانواع ، وما شابه ذلك) . وعند وضع الخطة المثلى فى مشروع معين ، قد يعبر عن حجم وتشكيلة المنتجات النهائية بالدلائل العينية ، وعن الموارد بعدد وقدرة المكائن والالآت ، وبكمية المواد الخام ، وبتعداد عمال مختلف الاختصاصات ، وعن طريقة انتاج المنتجات النهائية بالطرائق التكنولوجية المختلفة .

ان وضع طرائق التخطيط الأمثل يزيد ، بشدة ، من المتطلبات نحو المعدلات التخطيطية لنفقات الخامات ، والمواد ، والوقود ، والطاقة الكهربائية ، والأرصدة الانتاجية ، والتوظيفات الاساسية ، والعمل ، لنفقات كل ذلك على وحدة المنتجات . وتعكس المعدلات للمرحلة التخطيطية تقدم العلم والتكنيك ، وتحسين تنظيم وتكنولوجية الانتاج . وعلى المعدلات التخطيطية أن تأخذ بالاعتبار اكثر الاتجاهات تقدما لتطوير التكنيك . ومن المهم ، بصورة خاصة ، للتخطيط الأمثل ، هو أن تقبل قاعدة المعدلات بحسابات الاشكال. ولهذا فمن الضرورى ، عند وضع المعدلات التخطيطية ، ضمان امكانية الحلول التكنيكية المختلفة . فالمقارنة بين اشكال الانتاج المختلفة تمكن من اختيار الشكل الأكثر فعالية ، والذى يضمن نفقات اجمالية من المواد والأيدى العاملة أقل ، لبلوغ الهدف المشهود .

لننظر فى احدى مسائل التخطيط الأمثل العادية ــ مسألة مثالة تطوير وتوزيع انتاج المنتجات المتشابهة فى النوع ، مثل السمنت ، ومازوت التدفئة ، أو بعض منتجات الصناعة الغذائية .

ويقتضى حل هذه المسألة تحديد الحجم العقلانى لانتاج المنتجات لنقاط أو مناطق انتاجها المعينة . هذا مع العلم أنه من الضرورى انما تتضمن تلبية الاحتياجات P_j $(j = 1, 2, \dots, m)$، المعينة

لكل واحد من نقاط الاستهلاك m ، بأقل قدر من النفقات على إنتاج النتاج ونقله الى المستهلكين .

يجرى ، مقدما ، تحديد الاشكال الممكنة لحجم انتاج المنتجات لكل نقطة من نقاط الانتاج n . ولنفرض أن للنقطة أو للمشروع i يكون ممكنا b_i من هذه الاشكال ، مع حجوم $A_i^{s_i}(s_i = 1,2,..., b_i)$. وتدخل ضمن البحث اشكال استخدام واعادة انشاء المشاريع ، الموجودة حين بداية المرحلة التخطيطية ، وكذلك اشكال بناء مشاريع جديدة . فلكل من b_i من الحجوم الممكنة للانتاج A_i^{si} فى المشروع i ، تحدد النفقات الكلية المحولة التى تشمل ، فى المشاريع الجارى بناؤها والمشاريع المعاد انشاؤها ، على النفقات الاساسية K_i^{si} ، مضروبة بمعامل المعدلات الفعالية للتوظيفات الاساسية E ، وفى جميع المشاريع تشمل النفقات الجارية C_i^{si} محسوبة لكل الحجم A_i^{si} . وتحدد ، كذلك ، فى مجرى تحضير المعلومات الأولية ، النفقات على نقل وحدة المنتجات من المشروع i الى المستهلك j ، والتى سنسميها

$$g_{ij} \, (i = 1, 2, \dots, n; \quad j = 1, 2, \dots, m)$$

ويتفق مع العرض المذكور للمسألة النموذج الاقتصادى-الرياضى التالى للتوزيع والتطوير الأمثلين لانتاج النتاج * .

المطلوب ايجاد حجوم الانتاج $X_i \, (i = 1, 2, \dots, n)$ لكل من المشاريع ، والحجوم غير السالبة للنقل والتسليم x_{ij} من مكان

* عند تحضير هذا الباب ، استخدم المؤلف مواد المقالة ، المكتوبة بالاشتراك مع يرشوف (راجع « الاقتصاد التخطيطى » ، ١٩٦٦ ، رقم ٢) .

الانتاج i الى مكان الاستهلاك j $(i=1, 2, \dots, n; \quad j=1, 2, \dots, m)$ ، التى بامكانها تلبية :

شروط سد احتياجات كل مستهلك

$$\sum_{i=1}^{n} x_{ij} = \Pi_j \qquad (j=1, 2, \dots, m);$$

وشروط توزيع المنتجات ، لكل مشروع ، بين المستهلكين بحجم لا يتعدى حجم المنتجات المنتجة

$$X_i \geqslant \sum_{j=1}^{m} x_{ij} \qquad (i=1, 2, \dots, n);$$

وشرط اختيار الحجم X_i من عدد الحجوم المعينة مسبقا

$$A_i^1, A_i^2, \dots, A_i^{b_i}$$

$$X_i = A_i^{r_i}$$

(هنا r_i — رقم الشكل المختار ، فى الخطة المثلى ، لتطوير المشروع i) والتى بامكانها أن تضمن الحد الادنى من النفقات المحولة الكلية ، على الانتاج والنقل ، المعطاة فى الدالة المقياسية :

$$\sum_{i=1}^{n} (C_i^{r_i} + EK_i^{r_i} + \sum_{j=1}^{m} g_{ij}x_{ij})$$

وتمت ، عادة ، كل المعلومات الأولية ، فى المسألة الاستاتية المذكورة ، عن احتياجات وامكانيات الانتاج ، وبالتالى المعلومات المحصل عليها بنتيجة الحسابات أيضا ، الى العام الأخير من المرحلة التخطيطية. واذا ما استمرت هذه المرحلة لعدة سنوات ، يكون من الممكن ، بالنسبة لقسم من المشاريع العاملة عند بداية المرحلة

التخطيطية ، النظر فى اشكال حجوم انتاج أقل من الحجوم المحققة ، أو حتى فى مسألة الايقاف الكلى لانتاج النتاج المعنى . وفى الحالة الأخيرة يتخذ الحجم $A_i^l = 0$ ، ويبحثون لمثل هذا المشروع ، بصورة خاصة ، مسألة الانتقال الى انتاج منتجات أخرى . ونشير الى أنه يمكن ، عند تحديد النفقات C_i^{si} و K_i^{si} ، الأخذ بعين الاعتبار امكانيات الجمع بين انتاج النتاج المعنى وانتاج نتاج آخر .

وفى المسائل ذات العدد التوجيهى الكبير لاشكال حجوم الانتاج فى كل مشروع ، لا يمكن تبديل عدم التساوى المعبر عن شرط توزيع المنتجات ، بمعادلة دقيقة ، ويمكن لقسم من قدرة المشروع السنوية ($A_i^{ri} - \sum_i x_{ij}$) أن يبقى احتياطيا . هذا ومن الممكن اجراء تغييرات طفيفة فى مقياس المثالة ، لكى تتفق النفقات المحسوبة الجارية وحجم الانتاج الفعلى $\sum_i x_{ij}$ ، وليس مع أقصى حجم ممكن A_i^{ri} فى الشكل المعنى . وزيادة الحجم الممكن للانتاج $\sum_i X_i$ عن الاحتياج العام $\sum_j \Pi_j$ لا يتعارض مع نفس صيغة المسألة حول التطوير والتوزيع الأمثلين لانتاج النتاج المعنى ، اذ أنه يسمح فى المسألة الاستاتية بالذات ، بقدر ما ، بمراعاة ديناميكية الاحتياجات خارج حدود المرحلة التخطيطية . ويبدو ذلك ، باكثر وضوح ، فى المسائل التى تأخذ بالحسبان ، بجلاء ، مستويات الاحتياجات لبعض مراحل الخطة .

ان نموذج مثالة تطوير وتوزيع المنتجات ذات الصنف الواحد ، بشكله الاستاتى ، قد استخدم ، مثلا ، لنتاج مهم كالسمنت ، وأجريت الحسابات العملية بثلاثة مستويات للحاجة المقبلة الى السمنت

(١٠٠ ، ١٢٥ ، ١٥٠ مليون طن) ، وباربعة امثلة مختلفة لمدة تعويض التوظيفات الاساسية ، التى تراوحت ما بين ٥ — ١٠ سنوات .

ولقد مكن تحليل نتائج الحسابات المستحصلة من اظهار المصانع التى تعتبر ، من وجهة نظر التطوير المطرد لصناعة السمنت ، ذات آفاق أوسع ، والمشاريع ذات الدلائل الاقتصادية غير المؤاتية .

وليس بالأمر الحتمى أن تعطى الحجوم الممكنة لانتاج المنتجات بتعداد المقادير A_i^{si}، مثلما هى الحالة بالنسبة لفروع صناعة التحويل ذات حجوم الانتاج السنوى النموذجية ، المصادق عليها عند تخطيط المشاريع . ويمكن ، بالنسبة لفروع الاستخراج ، ولعدد من فروع التصنيع ، أن تتغير حجوم الانتاج الممكنة للمشاريع ، باستمرار ، فى حدود معينة . وفى حالة ، كهذه ، يكون الحجم المجهول X_i اما مساويا صفرا (المشروع لا يبنى ، أو لا يستخدم) ، واما منحصرا فى نطاق

$$m_i \leqslant X_i \leqslant M_i$$

حيث M_i — أكبر حجم انتاج للمشروع i ؛

m_i — أصغر حجم انتاج للمشروع i .

وتعطى النفقات المحولة ، فى نماذج من هذا النوع ، بشكل دالة $f_i(X_i)$ من الحجم X_i . وتعتبر شكل الدالة المستخدم ، غالبا ، الدالة

$$f_i(X_i) = \begin{cases} \text{صفرا ، حينما } X_i < m_i \\ U_iX_i + V_i \text{ ، حينما } X_i \geqslant m_i \end{cases}$$

أو فى حالة ، أكثر عموما ، الدالة الاختيارية الخطية القطعية . والصفة المميزة للاخيرة هى أن نطاق حجوم الانتاج الممكنة يقسم الى

عدة فواصل ، تحدد لكل واحدة منها النفقات المحولة الاصطلاحية الثابتة ، التى لا تتوقف على X_i ، والنفقات المتزايدة طرديا بزيادة X_i . واحدى هذه الفواصل يمكن أن تناسب شكل استخدام المشروع العامل ، بدون توسيعه ، وأما الأخرى فتناسب بعض المستويات الممكنة لاعادة انشائه .

ويرتبط بتعقيد شكل الدوال ، التى تحدد النفقات ، انعكاس نفقات نقل المنتجات الى المستهلكين ، انعكاسا أكثر دقة ، فى الحسابات . وهذه النفقات ، فى حالة فصم المصروفات الاصطلاحية الثابتة ، وحساب انخفاض المصروفات على ١ طن/كم عند ازدياد حجم الحمولات (x_{ij}) ، تعطى ، عادة ، بدالة من الشكل التالى :

$$g_{ij}(x_{ij}) = \begin{cases} \text{صفرا ، حينما } x_{ij} = \text{صفرا} \\ g_{ij}x_{ij} + h_{ij} \text{ ، حينما } x_{ij} \text{ أكبر من صفر} \end{cases}$$

ولقد استخدمت ، مثلا ، النماذج ذات التعيين الدالي للنفقات تبعا لحجوم الانتاج والحمولات ، لحل المسائل حول التوزيع الأمثل لمقالع الفحم فى حوض كانسك ــ أتشينسك ، ومصانع تحضير الجبن والزبد فى اقليم الطاى وفى جمهورية مولدافيا الاشتراكية السوفييتية .

وأخذت بعين الاعتبار ، فى النموذج المذكور أعلاه ، فقط نفقات نقل المنتجات الجاهزة ، أو المواد الخام ، الأمر غير مقبول به الا فى حالة تغير أحد نوعى النفقات ، بصورة ضئيلة ، بالمقارنة مع النوع الآخر فى مختلف اشكال توزيع المشاريع . غير أنه من الممكن ، أيضا ، حساب النفقات ، فى آن واحد ، على نقل المواد الخام والمنتجات الجاهزة .

واستخدمت ، فى هذه المسائل ، ارتباطات النفقات المباشرة بحجوم الانتاج والحمولات ، ولم يُحسب توزع الكثير من الطاقات الانتاجية المحتملة حسب المشاريع المعينة على انفراد ، مما مكن ، لحلها ، من استخدام طرائق مهمة النقل العادية التى هى من مهمات البرمجة الخطية .

وتظهر ، عند حل المسائل المعينة ، بالاضافة الى الشروط المصاغة فى أبسط نموذج للتوزيع ، ضرورة أخذ عدد من الظروف والتقييدات بالاعتبار . ويمت الى عدادها ، مثلا ، التقييدات على بعض التسليمات من النوع .

$$d'_{ij} \leqslant x_{ij} \leqslant d''_{ij}$$

أو التقييدات الكلية على استخدام موارد العجز . فمثلا ، اذا كان معلوما أقصى حجم ممكن للتوظيفات الاساسية ، فان النموذج يحتوى على التقييد

$$\sum_{i} K_i^{r_i} \leqslant K$$

أو

$$\sum_{i} K_i(X_i) \leqslant K,$$

حيث $K_i^{r_i}$ — التوظيفات الاساسية لشكل التطوير r_i للمشروع i فى الخطة المثلى ، و $K_i(X_i)$ — نفس تلك التوظيفات الأساسية ، مأخوذة كدالة من حجم الانتاج X_i . وتوجد حالات ، عندما يعقد حساب مثل هذه التقييدات الاضافية ، تعقيدا قليل الأهمية ، طرائق ايجاد الحلول المثلى ، معطيا فى الوقت نفسه صيغة اقتصادية ، اكثر تحديدا ، للمسألة موضع الحل .

9*

ومن الناحية العملية، نادرا ما يكون الاقبال على مسائل التطوير والتوزيع، فى فرع من الفروع، ممكنا ومبررا كالاقبال على مسألة منتجات الصنف الواحد. ومن الضرورى، فى الحالة الاكثر عموما، النظر فى بعض مراحل معالجة المنتجات (المسماة بمسائل التوزيع المتعددة المراحل)، والأخذ بعين الاعتبار التوصيفات النوعية للمنتجات، ومسمياتها، وامكانية احلال بعضها محل البعض الآخر فى استهلاك عدد من المنتجات. وبمثابة مثال لهذه المسألة، يمكن تسمية ميزان الوقود الأمثل، الذى تعطى فيه الاحتياجات محسوبة بالوقود الاصطلاحى، وتتميز نفقات المستهلكين حسب أنواع الوقود المستخدم.

وتصاغ المسألة الرياضية، فى هذه الحالة، بالشكل التالى:
هناك m مراكز لاستهلاك الوقود، ويسمى كل واحد منها، اصطلاحيا، بـ «المستهلك»، و n مراكز لانتاج الوقود. تعتبر الاحتياجات A_j الى الوقود الاصطلاحى للمستهلك j معلومة، عند استخدام أحد أنواع الوقود، وكذلك معاملات a_{ij} فعالية استخدام وقود المورد i نسبة الى نوع الوقود، المستخدم عند حساب حاجة المستهلك j.

وتحدد، عندما لا يتعدى حجم انتاج (استخراج) الوقود لدى المورّد i المستوى المعين B_i، النفقات المحولة النوعية b_i على انتاج (استخراج) الطن البضائعى من الوقود الاصطلاحى. وعندما يتعدى حجم الانتاج لدى المورد i الحجم B_i، تحسب النفقات المحولة النوعية الاضافية C_i على الطن الواحد من الوقود الاصطلاحى، المنتج

زيادة على المستوى المعين . ويعتبر معلوما أقصى حجم انتاج ممكن M_i لدى المورّد i .

وتحدد ، لكل مستهلك ، النفقات المحولة الاضافية h_{ij} عند استخدام وقود المورّد i ، بالمقارنة مع نفس تلك النفقات عند استخدام اكثر انواع الوقود اقتصادا ، وتكون معلومة النفقات المحولة النوعية g_{ij} على تسليم طن واحد من الوقود الاصطلاحي للمورّد i الى المستهلك j .

ويجب في المسألة ايجاد الكميات غير السالبة لـ x_{ij} $(i = 1, 2, \ldots, n; \quad j = 1, 2, \ldots, m)$ – مقادير الوقود الاصطلاحي للمورّد i ، الذى يسلّم الى المستهلك j ، وايجاد y_i – تجاوز حجوم الوقود الاصطلاحي ، المنتج من قبل المورّد i ، على المستوى B_i .

وعلى الكميات المجهولة أن تستجيب لعدم المساواة التالى :

$$\sum_j x_{ij} \leqslant B_i + y_i \leqslant M_i \qquad (i = 1, 2, \ldots, n)$$

$$\sum_i a_{ij} x_{ij} = A_j \qquad (j = 1, 2, \ldots, m)$$

وأن تقلل الى أدنى حد الكمية الكلية للنفقات المحولة ، المرتبطة بتلبية احتياجات جميع المستهلكين المعينة الى الوقود الاصطلاحي :

$$\sum_i \sum_j (b_i + h_{ij} + g_{ij}) x_{ij} + \sum_i C_i y_i$$

ومن الممكن أن تدخل ، اضافيا ، الى المسألة التقييدات ، مثلا ، في حجم التوظيفات الاساسية المستخدمة ، وفي قدرة التمرير لأنابيب الغاز ، وما شابه ذلك . ولايجاد الحل الأمثل ، تستخدم طرائق البرمجة الخطية . ويمكن للنماذج المشابهة أن تستخدم ايضا لمجموعات المنتجات الأخرى ، القادرة على الاحلال بعضها محل البعض الآخر .

وفى حسابات موازين المنتجات المثلى ، لا ينظر فى مشاريع منفردة ، وانما فى مجموعات اقتصاديةـانتاجية كاملة تضم نطاقا معينا لانتاج واستهلاك المنتجات المعنية . وكل مجموعة هى بمثابة وحدة انطلاق (شكل منطلق منه) . هذا ويجب أن تكون المجموعات ، الموحدة لمراكز الانتاج (المورّدين) ، والمجموعات ، الموحدة للمستهلكين ، على حد سواء ، متجانسة : الأولى ـ فى طريقة الانتاج ، وفى نوع المنتجات المنتجة ، ودلائل الانتاج الاقتصادية ، والثانية ـ فى طريقة استهلاك المنتجات ، وفى كمية النفقات ، المرتبطة باستهلاكها ، وفى مفعولها لدى المستهلك ، عندما تمس القضية المنتجات ، القادرة على احلال بعضها محل البعض الآخر . وهكذا ، مثلا ، عند حسابات الميزان الأمثل لانتاج واستهلاك وقود المراجل والافران ، تعتبر بعض أحواض أستخراج الوقود ، ومواضعها ، بمثابة وحدات انطلاق ، شرط أن يستخرج منها وقود من صنف واحد وبطريقة واحدة ، وألا تتفاوت كثيرا فيها الدلائل الاقتصادية لعمل المناجم ، والمقالع ، ومناطق الاستخراج . أما اذا كان يستخرج فى الحوض ، أو المكمن ، وقود من صنف واحد وبطرائق متعددة ، فانها يجب أن تعتبر ، على التوالى ، كمختلف النقاط (الطرائق) الاصطلاحية لاستخراج الوقود . ويؤخذ ، بمثابة وحدة انطلاق فى نطاق استهلاك الوقود ، جميع مستهلكى المقاطعة الادارية ، من ذوى الافران المتشابهة ، وغير ذلك من معدات استهلاك الوقود ، وذوى الطلب المتساوى على الوقود ، من ناحية الشروط التكنولوجية .

وللمنتجات الصالحة للنقل ، والتى تكوّن تكاليف نقلها الى المستهلك ، نصيبا ضئيلا ، لا تأخذ الموازين المثلى بالحسبان المركبة النقلية فى الدالة النهائية ، وذلك لغرض تسهيل الحسابات .

ولاختيار مقياس المثالة أهمية خاصة فى حسابات الموازين المثلى لانتاج واستهلاك المنتجات . ومن الضرورى ، بصورة عامة ، عندما يجرى حساب ميزان أنواع المنتجات ، القادرة على الاحلال بعضها محل البعض الآخر ، وعندما تكوّن تكاليف النقل فى نفقات المستهلك على هذه الانواع من المنتجات نصيبا كبيرا ، الأخذ بالحسبان فى الدالة النهائية مجموع النفقات فى مجال الانتاج والاستهلاك (مع حساب التأثير الاستهلاكى) ، وتكاليف النقل . وفى حالة حساب ميزان المنتجات ، التى لا يوجد ما يعوض عنها ، يكفى ، للمقياس ، أخذ النفقات فى مجال انتاج المنتجات والنقل ، فقط .

وتستخدم فى الحسابات المحلية ، عندما يجرى اختيار اشكال الانتاج الرشيدة ، معادلة النفقات المحولة . وعندئذ ، يلعب المعامل المعدل لفعالية التوظيفات الاساسية دور محدد التوظيفات الاساسية فى الاقتصاد الوطنى . هذا ، وتزول الحاجة الى استخدام معامل الفعالية المعدل ، عند حل مسائل الاقتصاد الوطنى الكبرى ، بطرائق البرمجة الخطية ، وفى حالات يكون فيها ممكنا ، اثناء صياغة المسألة ، حساب التقييدات فى التوظيفات الاساسية والطاقات الانتاجية فى النموذج الرياضى مباشرة . ويكفى فى مثل هذه الحالات ، عند وضع الدالة النهائية (المقياس) ، حساب النفقات الجارية فقط . وعند ذاك ، وبنتيجة حل المسألة ، يتم الحصول على الاشكال المثلى المنشودة للخطة ، كما وعلى معاملات الفعالية الاقتصادية لاستخدام الطاقات ، والتوظيفات الاساسية .

ولكنه ليس فى جميع المسائل ، التى تحل بطرائق البرمجة الرياضية ، يكون ممكنا ، أثناء صياغة المسألة ، حساب التقييدات فى التوظيفات الاساسية والطاقات الانتاجية . وأغلب ما يحدث فى التطبيق التخطيطى هو انه فى أنواع معينة من التوظيفات الاساسية والطاقات يكون من الممكن وضع التقييدات الفعلية بصورة مباشرة ، فى النموذج الرياضى المنطلق منه ، ولا يمكن عمل هذا ، فى انواع أخرى ، بالرغم من أنها تعتبر ، عموما ، عاجزة بالنسبة للاقتصاد الوطنى . وفى مثل هذه الحالات ، وعند اعداد الدالة النهائية ، يجب أن تحسب درجة عجز التوظيفات الاساسية عن طريق معامل الفعالية المعدلى ، وذلك بواسطة حساب التكاليف حسب الاشكال بمساعدة معادلة النفقات المحولة .

وتسمح الحسابات بايجاد : الحجوم والطرائق المثلى لانتاج المنتجات فى المشاريع ، أو مجموعات المشاريع المتشابهة ؛ المخططات المثلى لربط الموردين بالمستهلكين ؛ توزيع الموارد الموجودة للبناء الاساسى على النحو الانفع . وبالتالى ، يكون من الممكن تحديد فعالية استخدام الطاقات الانتاجية الموجودة ، فى المرحلة التخطيطية ، وتحديد فعالية التوظيفات الاساسية ، وكذلك ايجاد التركيب الأمثل لانتاج واستهلاك أنواع المنتجات ، القادرة على الاحلال بعضها محل البعض الآخر .

ان مثالة تخطيطات الخطة لا تقتصر ، عادة ، على بناء نموذج ما ، مرة واحدة . فتجرى ، كقاعدة ، سلسلة من الحسابات ، التى يبحث فيها مسلك وثبات الحل الأمثل ، تبعا لتغير المعطيات عن الاحتياجات ، والنفقات على انتاج ونقل المنتجات . وتحدد ، كذلك ،

التقديرات الاقتصادية الرياضية التى تصف الفعالية الاقتصادية لمختلف اشكال تطوير الانتاج ، واستخدام الموارد فى المستقبل .

وتستخدم ، تبعا لنوع الدوال ، التى تحدد النفقات ، ومتطلبات انفراد العديد من المقادير ، التى تعتبر مجهولة ، وتبعا للخصائص الأخرى للنماذج المستخدمة ، مختلف أساليب ايجاد الحلول المثلى الدقيق والتقريبى ، وبضمنها أساليب البرمجة الخطية ، وغير الخطية ، وذات العدد الصحيح ، والديناميكية . ويحصل على النتائج الجيدة ، فى المسائل المعقدة المتعددة المنتجات ، وذات الاعداد الصحيحة ، بفضل تقسيم المسألة العامة الى عدة مسائل اكثر بساطة ، يمكن حلها بواسطة الاساليب المتبعة . وان ايجاد اساليب التخطيط الأمثل يطرح عددا من مسائل حساب ترابط الانتاج على نطاق الاقتصاد الوطنى كله .

وتطبق أساليب التخطيط الأمثل فى الاتحاد السوفييتى بصورة اوسع فاوسع . فاذا كان نطاق القضايا الاقتصادية ، فى البداية ، يقتصر على حدود مشروع معين ، فان التخطيط الأمثل أصبح يطبق ، من بعد ، لحل قضايا الفروع ، وفى الوقت الحاضر تحل مسألة وضع خطة اقتصادية وطنية مثلى على نطاق البلاد كلها. ولقد أحرزت نجاحات كبيرة فى اتجاهى البحوث العلمية التطبيقى والنظرى ، على حد سواء . وان الاتحاد السوفييتى هو موطن التخطيط الأمثل * .

ويعطى تخطيط الاقتصاد الوطنى الأمثل الامكانية لرفع التخطيط الى درجة جديدة نوعيا ، مما يسمح بتلبية الاحتياجات الاجتماعية ، تلبية أكمل ، مع وجود نفس الموارد .

---

* من الاعمال المعروفة فى قضايا التخطيط الامثل ، توجد أعمال نيمتشينوف ، وكانتوروفيتش ، ونوفوجيلوف ، ولوريه .

الفصل الخامس

تخطيط التوظيفات الاساسية

تظهر تجربة التطوير التخطيطى لاقتصاد الاتحاد السوفييتى أن التوظيفات الاساسية كانت الوسيلة الرئيسية لتغيير التركيبين الفرعى والاقليمى للانتاج ، وانشاء الفروع الجديدة المتقدمة ، وادخال التكنيك الحديث الى الانتاج ، ونمو انتاجية العمل ، — كل هذه التدابير التى تعتمد على المكننة والأتمتة . وضمنت التوظيفات الاساسية وتائر نمو اقتصادى عالية ، ورفع المستوى المعيشى لسكان البلاد .

وفى نهاية المطاف ، فان اتجاهات التوظيفات الاساسية ، وسيولها ، وتوزيعها فى انحاء البلاد ، وفعاليتها ، هى التى تعين الاقتصاد والمستوى التكنيكى للانتاج فى المستقبل . ولهذا بالذات ، يعار أهتمام كبير لتخطيط التوظيفات الاساسية فى الاتحاد السوفييتى وكثيرا ما تكوّن خطط التوظيفات الاساسية ، فى العديد من البلدان النامية ، المحتوى الاساسى للخطط الوطنية العامة .

ويعتبر صفة مميزة لخطة التوظيفات الاساسية ، فى الاتحاد السوفييتى ، ترابط هذه الخطة الوثيق مع بقية أقسام الخطة الاقتصادية الوطنية ، التى تشمل عملية اعادة الانتاج كلها . وتفسّر العلاقة الوثيقة لتخطيط التوظيفات الاساسية مع أقسام التخطيط الأخرى بأن التوظيفات الاساسية هى عبارة عن أحد العوامل الرئيسية لتطوير الطاقات الانتاجية .

ويجب أن تكون خطة التوظيفات الأساسية مدعمة بالموارد المالية والمادية ، وبالقوة العاملة ذات الكفاءة اللازمة . وتخطيط الموارد المادية للتوظيفات يمكن أن يحقق عند حساب خطة الانتاج فقط . ويضمن هذا المستوى أو ذاك من استخدام التوظيفات الانتاجية الفعال بالتوظيفات فى مجال العلم ، واعداد العمليات التكنولوجية الجديدة ، وفى جهاز التعليم ، ولاعداد كوادر الاختصاصات الجديدة ، ورفع كفاءة العاملين .

ويؤثر تغير فعالية كل وحدة من التوظيفات الاساسية ، بدوره ، على الحجم الكلى للنتاج الوطنى والدخل القومى ، كما وعلى توزيع الأخير على القسمين المتراكم والمستهلك .

١ – البرنامج التوظيفى للبلاد

ان تحديد حجم التوظيفات ، والمبدأ المعيارى لتوزيعها ، وتقدير فعاليتها ، عند حساب خطة البناء الاساسى ، تتوقف دائما على ظروف الانتاج التاريخية ، ومستوى تطور البلاد الاقتصادى ، والتحويلات الاجتماعية ، التى يجرى تحقيقها . والعلاقات الاجتماعية- الاقتصادية السائدة ، ووجود أو عدم وجود الطبقات المستغلة ، ومستوى قدرة الاقتصاد الوطنى الانتاجية على التسويق ، ودرجة تأثير الدولة على حجوم التراكم – كل هذا يحدد النطاقات العامة الممكنة للتوظيفات لتوسيع الانتاج ، وزيادة أرصدة البلاد الاساسية غير الانتاجية .

وفى ظروف المستوى الواطئ لتطور القوى المنتجة ، تبرز مشكلة التناسب بين زيادة حجوم التوظيفات واتجاهها ، وبين

الازدياد اللازم للاستهلاك بشكل خطير جدا . وتستدعى الضرورة ، عند وضع أساس للاقتصاد الوطنى ذى المستوى الرفيع للتصنيع — فى شكل صناعة ثقيلة، وتوليد طاقة، ونقل، وغير ذلك من فروع بنيان الاقتصاد التحتى الحديث ، تحقيق توظيفات كبيرة ، بدون أن يستلم منها ، خلال فترة معينة ، مردود مناسب . غير أن مردود الطاقات الانتاجية يزداد ، اكثر فاكثر ، بعد انهاء مرحلة من الأعمال البنائية والتركيبية فى كل سلسلة الانتاج الصعبة والمتعددة الحلقات . ويتجلى ذلك فى رفع انتاجية عمل جميع فروع الاقتصاد ، وفى زيادة انتاج مواد الاستهلاك ، وفى أمكانيات تقصير يوم العمل ، وزيادة المخصصات لتوسيع البحوث العلمية ، والتملك المتزايد لناصية الموارد الطبيعية .

ان تحليل استهلاك وحجوم التوظيفات فى الماضى يعتبر قاعدة الانطلاق لتحديد المهمات فى مجال تخطيط التوظيفات الاساسية . فهو يسمح بمقارنة أهمية المهمات المقبلة والجارية ، وبتقدير الاحتياجات الاجتماعية المقبلة ، وذلك على أساس تحديد أهمية كل واحدة من هذه المهمات . والتوظيفات الاساسية هى عبارة عن كمية تابعة . ويوجد تعليل لحجوم هذه التوظيفات ، ولاتجاهاتها ، وسيولها ، وذلك فى الحسابات الميزانية الاجمالية لنمو احتياجات المجتمع ، والحجم المتوقع للانتاج فى المرحلة المخططة .

ويمكن أن يحدد تقدير الحجوم اللازمة للتوظيفات الأساسية التخطيطية بصورة مبسطة ، من مقارنة احتياجات المجتمع (التى تشمل الاحتياجات الخاصة والاجتماعية ، وكذلك التصدير) مع حجم الانتاج المحقق ، وادخال الطاقات الانتاجية الجديدة المنتظر

الى حيز العمل ، التى يشرف بناؤها على الانتهاء ، وكذلك مع الاستيراد المحتمل . هذا ، ويحدد الفرق بين الاحتياجات ومستوى الطاقات الانتاجية المحقق مقدار الطاقات الانتاجية الاضافية .

أما حجم التوظيفات اللازمة فيحدد بفعالية كل وحدة من وحدات التوظيفات الاساسية ، أى النفقات على ازدياد الطاقة الانتاجية . وتقارن حجوم التوظيفات اللازمة مع مقدارها المحتمل . ويحدد مقدار التوظيفات الاساسية المحتمل بمعدل التراكم فى الدخل القومى ، وبحجم الدخل القومى، وبمقدار التجديد، أى أن $I = a . Y + R$، حيث I – التوظيفات الاساسية ، a – مقدار التراكم فى الدخل القومى ، Y – الدخل القومى ، R – التجديد .

ويذهب ، من مجموع التوظيفات الاساسية كله فى الاتحاد السوفييتى فى الوقت الحاضر ، حوالى ٢٠٪ من التوظيفات الكلية على تعويض ما تلف واستهلك من الارصدة الاساسية . ويتوقف مقدار التجديد ، بدوره ، على مجموع الارصدة الاساسية المكونة ، وعلى سرعة استهلاكها . أما الجزء الرئيسى من التوظيفات الاساسية الاجمالية فيأتى من الدخل القومى المكون من جديد .

ويتراوح مقدار التراكم فى الدخل القومى السوفييتى ما بين ٢٥ – ٣٠٪ . ويدخل فى تكوين التراكم فى الاتحاد السوفييتى : ازدياد الأرصدة الاساسية (الأبنية الانتاجية والسكنية ، والمنشآت ، والمكائن والمعدات ، ماشية الجر والماشية ذات المردود الرفيع ، وغير ذلك) ، وازدياد وسائل التداول المادية (احتياطى الخامات ، والمواد ، والوقود ، والمنتجات الجاهزة ، والمتبقى من البضائع فى التجارة ، واحتياطى المنتجات الزراعية ، والبناء الاساسى غير المنجز) ،

وازدياد احتياطي الدولة المادي ، وازدياد الاحتياطي الخاص من المنتجات الزراعية لدى السكان .

ويعتبر معدل التراكم في المرحلة السابقة مرشدا للتخطيطات القادمة ، ولكنه لا يمكن أن يكون دليلا ما محدّدا ثابتا . ويمكن أن يعتبر مقدار هذا المعدل في الماضي الحد الأدنى للتراكم لمرحلة التصنيع الابتدائية . فعملية التصنيع تتطلب زيادة مقدار التراكم الكلي . وبمقدار التغلب على القطيعة مع البلدان المتقدمة ، تزول مشكلة معدل التراكم الكبير . ويمكن أن يتغير ، كذلك ، تركيب استخدام رصيد التراكم . ويسمح الاشباع النسبي بوسائل الانتاج بتوجيه الجزء الكبير من التوظيفات الاساسية نحو الاحتياجات غير الانتاجية . غير أنه في هذه الظروف ، أيضا ، ستتوقف وتائر التطور المطرد على فعالية التوظيفات ، وعلى حجمها في الانتاج ، على حد سواء .

وفي الاتحاد السوفييتي كون مقدار التراكم ، الموجه نحو زيادة الارصدة الانتاجية الاساسية ، في السنوات الأخيرة ما بين ٣٨٪ — ٤١٪ ، وأما مقدار التراكم الموجه نحو زيادة وسائل التداول المادية والاحتياطي ، فقد كون ما بين ٣٤٪ — ٤٢٪ .

ان مقارنة الحجوم اللازمة للتوظيفات الاساسية ، لحل مهمات التطور الاجتماعي-الاقتصادي ، مع الموارد على حساب الدخل القومي والتجديد تمكن من اجراء أول موازنة تمهيدية لخطة التوظيفات الاساسية . ويمكن أن تحقق هذه الموازنة ، قبل كل شيء ، على حساب تغيير معدل التراكم ، أو تغيير مداليل المعاملات الاساسية (b_k) ، اذ أن زيادة الانتاج (ΔX) تتوقف على حجم التوظيفات

وفعاليتها ، أى أن $\Delta X = \frac{a.Y + R}{b_k}$. ولعل الحد الاقصى لمعدل التراكم يمكن أن يكون ذلك المقدار ، الذى يحافظ على مستوى الاستهلاك السابق بالنسبة للفرد من السكان . ويتفق المدلول الأدنى لمعدل التراكم ومقادير التوظيفات ، اللازمة للحفاظ على تناسب ثابت بين الارصدة الانتاجية الاساسية وبين سكان البلد (وستكون وتيرة زيادة السكان الكمية المحددة) . والاّ فسوف يجرى انفاق الرأسمال الاساسى ، والانخفاض المناسب فى حجوم الانتاج والمستوى المعيشى .

ويتعين توصيف المعاملات الاساسية ، لدرجة كبيرة ، بالمستوى التكنيكى المحقق للانتاج ، وبتركيبه . غير أن مدلولها قد يتغير تبعا لشدة تغير تكنولوجيا وتركيب توزيع التوظيفات الاساسية . وبهذا الخصوص ، يجب أن توجد فكرة صحيحة عن مضمون المعاملات الاساسية ، وبالأخص تلك التى تستخدم للحسابات الاقتصادية العامة فى ماكرو نماذج النمو . واذا كانت تجرى فى الاقتصاد تغيرات تركيبية عميقة ، فان على دلائل المعاملات الاساسية أن تأخذ بالحسبان تأثير توصيفات الفروع لفعالية التوظيفات الاساسية .

وحساب تأخر مردود التوظيفات ، بالمقارنة مع مرحلة تحقيق هذه التوظيفات ، أى ما يسمى بالفترة الفاصلة فى مفعول التوظيفات ، هو ذو أهمية كبيرة للحسابات التخطيطية لفعالية التوظيفات الاساسية الاقتصادية . وهذا مهم بصورة خاصة فى حالة توقع تغير تركيب الانتاج تغيرا حادا . ولهذا ، ففى حسابات الفعالية الاقتصادية يوصى للتحقق ، الى جانب المقارنة حسب السنوات بين المنتجات ، والريعية ، وسعر الكلفة ، وانتاجية العمل ، وبين التوظيفات الأساسية ، يوصى باجراء

مقارنة بين هذه التوظيفات والمنتجات ، التى يمكن الحصول عليها فى المستقبل ، مثلا ، بعد ثلاث سنوات . وهكذا ، فمن الأنسب مقارنة التوظيفات الاساسية ، المحققة فى أعوام ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠ ، مع المنتجات ، التى سيحصل عليها فى أعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ .

ومن الضرورى ، على المستوى الماكرواقتصادى ، ليس تقدير الموازنة القيمية للتوظيفات اللازمة والممكنة فحسب ، وانما حساب درجة تأمين التوظيفات بالموارد المادية ايضا . ويتحدد ذلك ، قبل كل شيء ، من تناسب الطاقات الموجودة واللازمة فى الفروع ، التى تنتج عناصر الارصدة الاساسية . وتستخدم ، لهذا الغرض ، مواد ميزان الاقتصاد الوطنى ، الذى يقسم فيه الانتاج الى قسمين : انتاج وسائل الانتاج ، وانتاج سلع الاستهلاك ، وفى الصناعة تبرز المجموعة (أ) ــ انتاج وسائل الانتاج ، وكذلك يوجد توصيف لحجوم انتاج فرعى البناء وبناء الآلات والمكائن ، اللذين تعتبر منتجاتهما من أهم العناصر المادية لخطة التوظيفات الاساسية .

ويمكن أن تستخدم مثل هذه الحسابات الاجمالية ، المستندة الى الموازين الماكرواقتصادية مع افراز الحسابات حسب وسائل الانتاج ، كقاعدة انطلاق للحسابات القادمة الأقل تجميعا ، أو أن تستعمل ، كاطر عامة ، لتوزيع التوظيفات على الفروع .

ان توزيع التوظيفات الاساسية على قطاعات وفروع الاقتصاد الوطنى ، وكذلك على مناطق البلاد ، يحقق وفقا لتسلسل تنفيذ المهمات الاقتصادية العامة ، المطروحة للفترة التخطيطية المعنية . وعندئذ تؤخذ بالحسبان مقارنة فعالية التوظيفات فى الفروع . والمقاييس الاقتصادية الوطنية للفعالية لا تتطابق دائما مع مقاييس فعالية فرع ما .

وبهذا المعنى ، كانت قد حصلت ، فى الاتحاد السوفييتى فى فترة الخطتين الخماسيتين الأوليتين ، على الأولوية فى التوظيفات الاساسية فروع الصناعة الثقيلة ، بالرغم من أن دلائل الفعالية فى هذه الفروع لم تكن الأعلى فى تلك الفترة .

ومن المهم جدا ، فى الحسابات التخطيطية لفعالية التوظيفات الاساسية الاقتصادية ، ان تراعى مصالح الاقتصاد الوطنى . فمثلا ، قد يؤدى تركيز الخامات ، تركيزا اكثر ، الى زيادة تكاليف الانتاج ، وانخفاض الانتاجية فى مشروع ما تعدينى لتركيز الخامات. غير أن هذا يضمن رفع انتاجية العمل على النطاق العام ، اذ أن تركيز الخامات يؤدى الى رفع انتاجية العمل ، وتحسين جميع الدلائل الاقتصادية فى مصانع الميتالورجيا ، وذلك نتيجة تصنيع مواد خام ذات نوعية رفيعة . لذا ، فللدلائل التوظيفات الاساسية الكاملة ، الدلائل التى تأخذ بالحسبان التوظيفات فى الفروع المتداخلة ، والتى تقارن فى جميع الفروع ذات العلاقات المتبادلة ، أهمية كبرى لتقدير تخطيطات التوظيفات الاساسية فى الفروع .

هذا ، وان دلائل الفعالية الاقتصادية للتوظيفات الاساسية فى الاتحاد السوفييتى ، ككل ، أو فى كل جمهورية متحدة ، تختلف عن الدلائل ، التى تستخدم للفروع ، وتوابعها ، ولبعض المشاريع . ودلائل الاقتصاد الوطنى يجرى حسابها ، بالدرجة الاولى ، حسب حجم النتاج الصافى لاقتصاد البلاد ، أو الجمهورية . ويصعب ، أحيانا ، الحصول على هذه التوظيفات لبعض المشاريع . ويتم تقدير الفعالية الاقتصادية الوطنية للتوظيفات الاساسية فى الخطة بحساب

دلائل هذه الفعالية ، تلك الدلائل المحددة كنسبة زيادة الدخل القومى على وحدة التوظيفات الاساسية .

ويسمح تفصيل تخطيطات التوظيفات الاساسية الماكرو اقتصادية ، حسب الفروع ، بتحديد تغيرات تركيب الانتاج الاجتماعى فى حسابات فعالية التوظيفات الاساسية الاقتصادية. ويجب أن يحسب ، هنا ، التأثير الكلى لادخال المواد الجديدة فى الفروع المنتجة الرئيسية ، وفى الفروع المتعاونة ، على حد سواء ، وكذلك فى مجال الاستهلاك .

ومن الضرورى لهذا ابراز الفروع المتعاونة ، وحساب النفقات الاساسية المقرونة فى جميع الفروع الرئيسية . ويقتضى مثل هذه الحسابات ، كذلك ، اتخاذ اكثر مخططات خطوط المواصلات رشدا .

وتحدد الاتجاهات الرئيسية للتوظيفات الاساسية على اساس حسابات عدد من الطرائق ذات الحلين لتطوير الاقتصاد ، ومقارنة فعالية كل منها . وتعتبر شرطا حتميا مقارنة الدلائل المخططة بدلائل المراحلة التخطيطية السالفة . وعند المقارنة بين عدد من الطرائق ، يمكن استخدام الدلائل القابلة للمقارنة فقط .

وتوجد ، عند اجراء الحسابات فى توجيه التوظيفات الاساسية الى الفروع ، طريقتان . احداهما تتلخص فى تحديد الموصفات ، التى تربط بين الماكرونماذج والنماذج المتعددة الفروع ، وفى تحقيق تخطيطات التوظيفات فى نطاق نماذج الاقتصاد المتعددة الفروع . وتنحصر الثانية فى اختيار التخطيطات الفرعية للتوظيفات ، وذلك لادخالها فى خطة الاقتصاد الوطنى ولموازنتها ضمن نطاق الحجوم العامة للتوظيفات والموارد المادية .

ان الاتجاه الاول لتفصيل التخطيطات التوظيفية يمكن أن يحقق فى شكل حسابات الخطة ، انطلاقا من تقدير حجم وتركيب النتاج النهائى كنقطة انطلاق للتخطيط . ويجب أن يؤخذ بالاعتبار ، عند تخطيط التوظيفات الاساسية فى الفروع بواسطة الاشكال المختلفة لنماذج ما بين الفروع ، المشروحة فى الفصل الرابع ، أن الرسوخ الأشد تتسم به المعدلات الموّحدة لدرجة كافية ، أو المعدلات المعينة ، المميزة لمجموعة كاملة من المشاريع أو العمليات التكنولوجية المنتشرة . ويتوقف المعدل الموحد ، المحصل كمقدار موزون للمعدلات التكنولوجية ، على تركيب توابع فروع الانتاج ، وعلى تكنولوجية الانتاج . ومثل هذا المعدل هو أقل ملاءمة لتركيب آخر للخطة ذى تناسب آخر للفروع وعلاقات اقليمية أخرى . ويجب الأخذ بالاعتبار ، عند استخدام المعدلات الموحدة ، انه اذا كان يشترط فى الخطة الانتقال الى تركيب جديد للانتاج ، فان من الضرورى توفر معطيات حول النظامين القديم والجديد للمعايير والنسب التركيبية ، المجسدة فى الطريقتين القاعدية والتخطيطية .

ويتطلب استخدام النماذج الديناميكية لميزان ما بين الفروع تعبئة معلومات كثيرة وموحدة. ومن الضرورى هنا ان تتوفر المعلومات المفصلة عن معدلات ودلائل الأرصدة ، وعن التوظيفات الاساسية النوعية ، وتركيب التوظيفات الاساسية ، وعن كثافة التوظيفات الاساسية فى المنتجات .

هذا ، ويجب على النموذج الديناميكى لتطوير الاقتصاد أن يأخذ بالحسبان تفاوت البناء الاساسى ، وفترات التوقف المحتم فى أثناء عملية ادخال الأرصدة الاساسية والطاقات الانتاجية الى حيز العمل . وعند الحجوم الكبيرة للتوظيفات ، يمكن أن يكمن فى التساوى

فى ديناميكية ادخال الأرصدة الاساسية حسب القيمة مختلف السيول المادية ، والتركيب المتنوع للجهاز الانتاجى الجديد . وللتعبير عن تنوع عمليات التوظيف الواقعية ، تعبيرا أدق ، يكون من الضرورى تقسيم البناء الاساسى حسب جميع فروع الاقتصاد ، مع فرز التوظيفات لكل سنة على حدة . ويمكن هذا من حساب خصائص البناء المميزة فى الفروع والصناعات المعينة .

اما الاتجاه الثانى لتفصيل الدلائل الماكرواقتصادية للتوظيفات فيتلخص فى ربط المشروعات التوظيفية الفرعية ، التى تحدد حجومها انطلاقا من ضرورة تأمين الزيادة اللازمة فى انتاج المنتجات. وتحدد حجوم التوظيفات الاساسية فى الفروع على أساس الربط الميزانى بالبرنامج الانتاجى لتطوير كل فروع الانتاج المادى ، وكذلك بالتطوير المحدد لكل فروع النطاق غير الانتاجى ، التى تؤمن رفع المستوى المعيشى .

ومثل هذا الاسلوب فى وضع خطة التوظيفات الاساسية المفصلة بالنسبة للفروع يستخدم للخطط السنوية والمتوسطة الاجل ، ويستند الى الحسابات والتقديرات الشاملة للدلائل فى جميع المشاريع والمؤسسات وتعتبر موازين الطاقات الانتاجية قاعدة انطلاق لحساب حجم التوظيفات الاساسية اللازمة فى مختلف فروع الانتاج . وبهذه الموازين تحدد الطاقات الانتاجية الموجودة فى بداية المرحلة التخطيطية ، وكذلك الطاقات الاضافية للزيادة المخططة فى انتاج المنتجات . ان الانتاج الاضافى للمنتجات يمكن أن يحقق على حساب الاستخدام الأفضل للطاقات الانتاجية الموجودة . أما اذا كانت مثل هذه الاحتياطات قد استنفدت ، فان الطاقات الانتاجية الاضافية يمكن

تكوينها على حساب التوظيفات الاساسية، وذلك بواسطة ترسيع واعادة بناء المشاريع العاملة ، وبناء مشاريع جديدة . ومن هنا تظهر أهمية وضع موازين الطاقات الانتاجية حسب الفروع ، والمناطق ، والمشاريع ، وذلك لتخطيط التوظيفات الاساسية .

ومنذ عام ١٩٦٤ ، بدأوا في الاتحاد السوفييتي ، في المشاريع العاملة لكل فروع الصناعة ، بوضع الموازين للطاقات الانتاجية حسبما هو عليه الحال في ١ كانون الثاني (يناير) من كل عام ، وذلك لكي تكون بحوزة المشاريع ، والوزارات ، وكل الهيئات الاقتصادية التخطيطية الأخرى المعطيات المنتظمة حول وجود الطاقات الانتاجية ، التي بامكانها أن تكون قاعدة راسخة لتخطيط الانتاج والتوظيفات .

وميزان طاقة المشروع الانتاجية يوضع لتحديد الطاقة الانتاجية عند بداية السنة المخططة، انطلاقا من وجود الطاقات في بداية السنة التقريرية وتغيرها (زيادتها أو نقصانها) خلال السنة .

هذا ، ويتم وضع ميزان الطاقة الانتاجية في المشاريع ، ومن ثم يعمم في الهيئات العليا بشكل خاص . ولعام ١٩٦٧ تم وضع الشكل التالي (الجدول رقم ١) .

ان تحليل درجة استخدام الطاقات الموجودة مهم للغاية ، وخاصة في ظروف البلدان النامية. فكثيرا ما تلاحظ في البلدان النامية طاقات غير محملة كليا . واذا ما استمر الوضع على مثل هذه الحال ، فان زيادة التوظيفات ستؤدى الى زيادة الطاقات غير المحملة كاملا ، من حيث حجمها المطلق . ويمكن أن تتلخص مهمات هيئات التخطيط بهذا الصدد في توزيع التوظيفات ، دون زيادة حجمها ، قبل كل شيء في انواع الانتاج ، التي تحدد استخدام الطاقات

الجدول رقم (١)

ميزان الطاقة الانتاجية في (اسم المشروع او المؤسسة القائمة بتقديم التقرير) حسبما هي عليه الحال في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧

العمود				البيان
أ				نوع المنتجات
ب				رمز المنتجات
ج				وحدة القياس
١				الطاقة حسبما هي عليه في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ ، والموضوعة وفقا لميزان عام ١٩٦٦
٢	تغير الطاقة الانتاجية (١٩٦٧) المنتهي			زيادة طاقة المجموع
٣		بما في ذلك على حساب		الادخال الى حيز العمل (توسيع ، واعادة بناء المشاريع العاملة ، وبناء مشاريع جديدة)
٤			القيام بالاجراءات التنظيمية التكنيكية	المجموع
٥				بما في ذلك تغير نظام عمل المشروع ، زيادة التناوب وساعات العمل
٦				تغير مسميات المنتجات (تقليل كثافة العمل)
٧				تقليل طاقة المجموع
٨		بما في ذلك		تغير مسميات المنتجات (زيادة كثافة العمل)
٩				تغير نظام عمل المشروع، تقليل التناوب وساعات العمل
١٠				ما تلف بسبب التقوض والاستهلاك
١١				الطاقة حسبما هي عليه في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ (العمود ١+العمود ٢ – العمود ٧) في مسميات وتشكيلة منتجات عام (١٩٦٧) المنتهي
١٢				معدل الطاقة السنوي لعام ١٩٦٧
١٣				انتاج المنتجات اوكمية المواد الاولية المعالجة في عام ١٩٦٧
١٤				استخدام معدل الطاقة السنوي في عام ١٩٦٧ (العمود ١٣ ÷ العمود ١٢)
١٥				نظام العمل، عدد الدورات او ساعات العمل في اليوم ، المتخذ به في حساب الطاقة
١٦				للاستعلام : الطاقة، حسبما هي عليه في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، موجودة في مسميات خطة عام ١٩٦٨

الموجودة . ومن الضروري ، لهذا الغرض ، ايضاح درجة عدم الترابط بين طاقات الفروع المختلفة ، وفي الفرع – عدم الترابط بين المشاريع ، وفي المشروع – عدم الترابط بين المعدات . ذلك ان عدم الترابط بين الطاقات يؤدي مباشرة الى أن بعض مجموعات المعدات، اذا كانت امكانياته الانتاجية أعلى من طاقات « مواطن الضعف » ، فإنه لا يستخدم بكامل طاقته، مما يخفض درجة تحميل المعدات كلها . وكلما زاد الفرق بين طاقة المجموعة ، المعتبرة « موطن ضعف » ، وبين طاقة المجموعات الاخرى ، وكلما قلّت حصة (حسب كمية المكائن) مجموعة « موطن الضعف » في المشروع كله ، أي كلما زاد عدم الترابط بين الطاقات ، كلما قل تحميل المعدات . وتسمح التوظيفات ، لازالة « مواطن الضعف » وعدم ترابط الطاقات بين مختلف ورشات وقطاعات الانتاج ، بزيادة طاقات الفروع ، زيادة كبيرة ، لقاء نفقات ليست كبيرة نسبيا (تصرف بصورة رئيسية على شراء المعدات) .

ان نتائج مقارنة الطاقات الموجودة بالحجم الضروري لانتاج منتجات الفرع تحدد المقدار المطلوب للتوظيفات الاساسية . وهو يتوقف على نطاق الزيادة في الطاقات ، ونفقات التوظيفات الاساسية على وحدة الطاقة . وتشكل الحاجة الاجمالية الكلية لجميع الفروع الى التوظيفات مقدار التوظيفات اللازم لحل مهمات زيادة حجوم انتاج المنتجات ، أو الخدمات ، بهذه الدرجة أو تلك .

ويمكن الاشارة الى الصعوبات في حساب الحاجة الى التوظيفات الاساسية ، انطلاقا من نمو انتاج المنتجات . ومادامت التوظيفات الاساسية تعتبر دالة برنامج انتاجي ، فان نطاقات انتاج جميع الفروع

تتوقف ، هى نفسها ، بدرجة كبيرة ، على حجوم التوظيفات الاساسية والبناء الاساسى. وهذا يخص ، قبل كل شيء ، فروع صناعة مواد البناء ، وفروع بناء المكائن والالآت ، وفروع الصناعة الثقيلة المرتبطة بها ، حيث أن طاقاتها كلها تتوقف أيضا على حجوم التوظيفات المخصصة لها . هذا ومن الصعب كثيرا ، كذلك ، تقدير الحاجة الى التوظيفات الاساسية المترابطة فى فروع الانتاج المتعاونة . ومن الممكن أن يكون مبدأ شمولية التخطيط مخالفا هنا ، مما قد يؤدى الى عدم دقة الحسابات .

وبالرغم من الصعوبات المشار اليها عند تنسيق التوظيفات حسب الفروع ، فان تحقيق التوازن يكون ممكنا بواسطة الحسابات المتكررة ، فى حالة تحديد التوظيفات بالانطلاق من مستوى الانتاج . وعند ذلك تعتبر حجوم التوظيفات الكلية ، المستحصلة من الحسابات الماكرواقتصادية ، حدا أعلى .

ان احتياجات الفروع الى التوظيفات ، تلك الاحتياجات المحسوبة بصورة أولية ، تفوق الامكانيات عادة . وفى مجرى اعداد الخطة يجرى ، من جديد ، تدقيق حجوم وتوجيه التوظيفات الاساسية الى هذا الفرع أو ذاك .

وهكذا ، فان مقارنة مشروعات التوظيفات الاساسية فى كل فرع مع تعاقب حل المهمات الاجتماعية-الاقتصادية ، ومع دلائل فعالية الاقتصاد الوطنى ، وموارد الفروع المكونة للأرصدة، تسمح بتحديد الشكل المدقّق للتوظيفات حسب الفروع . ولا يمكن هذا من تحديد التركيب الفرعى للتوظيفات الاساسية حسب فروع الانتاج

المادى والمجال غير الانتاجى فحسب ، وانما تحديد تركيبها التكنولوجى أيضا .

ويدخل فى تكوين التوظيفات الاساسية ، من حيث التركيب التكنولوجى :

أ) قيمة أعمال البناء والتركيب ؛

ب) قيمة المعدات والأدوات الداخلة ضمن الأرصدة الرئيسية (وتتميز منها ، بصورة خاصة ، المعدات المخصصة للتعويض عما أتلف نتيجة الاستهلاك ، ولتبديل ما أصبح قديما فى المشاريع العاملة) ؛

جـ) التوظيفات الأساسية الاخرى ، وبضمنها المخصصة لأغراض التنقيب العميق وحفر الآبار لاستثمار النفط والغاز والمياه الحارة ، وكذلك لأعمال التخطيط والبحث ، مثلا للبناء فى السنوات المقبلة ، وغير ذلك .

٢ – تخطيط التوظيفات الفرعية

يجب أن تحدد ، عند تخطيط التوظيفات الأساسية للفروع ، أشكال حل المهمات الاقتصادية ، التى من شأنها أن تؤدى الى ازدياد فعالية الانتاج ازديادا أكبر . ولهذا الغرض تجرى حسابات الفعالية الاقتصادية النسبية لأشكال التخطيط بالنسبة لبعضها البعض ، وبالنسبة للمشاريع العاملة ذات الدلائل الأفضل لفعالية التوظيفات الأساسية ، وذلك عند الحجم المعين للانتاج .

تعتبر حجوم التوظيفات فى الفرع ، المستخرجة من الحسابات على نطاق الاقتصاد الوطنى ، حدود الانطلاق لاختيار مختلف أشكال

تكوين الطاقات الاضافية . ويمكن زيادة الطاقة عن طريق توسيع واعادة بناء المشاريع العاملة وبناء المشاريع الجديدة . وعند هذا يزداد تعدد الأشكال بفضل مختلف مخططات التوزيع الاقليمى للطاقات الاضافية. وتؤدى مهمات التطوير الشامل لمختلف المناطق الى تعقيد أكبر فى اختيار المشروعات الأكثر فعالية ، اذ أن ذلك يضطر الى حساب مختلف العوامل تبعا لخواص الانتاج ، منها :

أ) وجود الطاقة الانتاجية للقاعدة البنائية ، والنفقات الاضافية الضرورية لزيادتها ؛

ب) وجود مصادر الطاقة ومصادر المياه ؛

ج) تأمين موارد الأيدى العاملة ، والحاجة الى النفقات الاضافية للبناء السكنى والبلدى العام بسبب احتمال جذب قوة عاملة اضافية ؛

د) وجود المواصلات النقلية ، والحاجة الى الأموال الاضافية لبناء الطرق وربطها بشبكة الطرق الموجودة ؛

ه) قرب واقتصادية مصادر المواد الأولية ؛

و) القرب من أمكنة الاستهلاك المركز لمنتجات الفرع المعنى ، وغير ذلك .

ومن بين المشروعات المتنافسة لبناء مشاريع الفرع ، أو من بين الأشكال الأخرى لزيادة الطاقات ، توجه التوظيفات الى المشاريع ، التى تؤمن الزيادة الضرورية من الطاقة ، وتعطى أكثر فعالية . وتستخدم ، لتقدير المشروعات ، الدلائل التكنيكية-الاقتصادية التالية :

أ) مدة تعويض التوظيفات الأساسية (بالقيمة التقديرية) ؛

ب) التوظيفات الأساسية النوعية ؛

ج) انتاج المنتجات على وحدة (بالروبلات) الأرصدة الأساسية ؛

د) سعر كلفة وحدة المنتجات ؛

هـ) انتاج المنتجات بالنسبة لكل شخص يعمل .

ان تنوع الدلائل ينحصر ، عمليا ، فى دليل مجموع النفقات المحولة ($ق_م$) فى المعادلة :

$$ق_م = س + م_ف ت + ق_ن ،$$

حيث س ــ سعر كلفة وحدة المنتجات ؛

$م_ف$ ــ معامل فعالية التوظيفات الأساسية المعيارى فى الفرع ؛

ت ــ التوظيفات الأساسية النوعية ؛

$ق_ن$ ــ نفقات نقل المنتجات من المصانع المنتجة الى نقاط الاستهلاك المركز * .

عند اجراء التعليلات التكنيكية-الاقتصادية ، المدرجة فى خطة البناء (بناء المشاريع الجديدة ، وتوسيع واعادة بناء المشاريع الموجودة) ، تقارن دلائل اقتصادية ملموسة للبناء المعنى بمعدل مداليل الفروع والمداليل المعيارية للدلائل المناظرة (مثلا، مدة التعويض) ، وكذلك بدلائل ما يناظرها من المشاريع العاملة المتقدمة .

ويستخدم ، لتحديد فعالية التوظيفات الأساسية فى الفروع ، معامل يتناسب عكسيا مع مدة التعويض، وهو دليل الريعية ($د_ر$) المستخدم فى التطبيق . انه يحدد بنسبة الفرق بين منتجات المشروع

---

* تحسب ، عند الضرورة ، ضمن مجموع النفقات المحولة التوظيفات الأساسية فى بناء المواصلات النقلية أيضا .

السنوية المحددة بأسعار الجملة (للمشروع) وبين سعر كلفتها الى كل التوظيفات الأساسية ، حسب المعادلة التالية :

$$د_{ر} = \frac{ج - ك}{ت}$$

حيث ج — المنتجات السنوية بأسعار الجملة (للمشروع) ؛
ك — المنتجات السنوية بسعر الكلفة ؛
ت — مجموع التوظيفات الأساسية الكلى (مع حساب تغير كمية الأرصدة المتداولة) .

وهكذا ، فان حسابات الفعالية النسبية للتوظيفات الأساسية تحقق بواسطة مقارنة سعر كلفة المنتجات ، والتوظيفات الأساسية النوعية ، ومدة تعويض التوظيفات الأساسية . وتحدد هذه المدة بقياس التوظيفات الأساسية الاضافية (أى الفرق بين مختلف أشكالها) والتوفير فى سعر الكلفة . وفى حالة ما اذا أعطى شكل من الأشكال سعر كلفة أقل وتوفيرا فى التوظيفات الأساسية ، فان مسألة مدة تعويض التوظيفات الاساسية الاضافية لاتطرح تبرز .

وتعتبر التوظيفات الأساسية النوعية ، مع الأخذ بالحسبان تأمين النمو المتزايد لاحتياجات المجتمع ، الدليل الرئيسى للفعالية الاقتصادية ، وذلك عند تحديد الفعالية الاقتصادية للتوظيفات الأساسية فى المشاريع غير الانتاجية .

وتستخدم كذلك ، بالاضافة الى دلائل القيمة الرئيسية لفعالية التوظيفات الأساسية ، عند اختيار الأشكال الأكثر ربحا ، الدلائل العينية المميزة لانتاجية العمل (انتاج المنتجات بالنسبة للعامل الواحد) ، واستهلاك الوقود والطاقة والمواد والخامات ، واستخدام

المعدات والمساحات الانتاجية ، واستعمال تصاميم البناء المتقدمة ، والخ ..

وعند اجراء حسابات الفعالية الاقتصادية النسبية لاختيار أشكال التوظيفات الأساسية الأكثر رشدا ، تجرى مقارنة المعاملات المستحصلة للفعالية ومدة تعويض التوظيفات الأساسية الاضافية مع المداليل المعيارية لهذه الدلائل المحددة ، بصورة متباينة ، حسب فروع الاقتصاد الوطنى .

ان المعاملات المعيارية للفعالية النسبية ، تلك المعاملات المتباينة حسب الفروع ، تأخذ بالحسبان تركيب أرصدة الفروع المعنية وخصائصها ، ووتائر التقدم التكنيكى فيها ، وبلوغ مستوى التكنيك الطليعى . والمعاملات المعيارية فى مختلف الفروع حددت، وفقا لطبيعة الفرع ، بما لا يقل عن ١٥,٠ — ٣٠,٠ ، مما يتفق ومدد تعويض لا تزيد عن ٣ — ٧ سنوات . ولبعض الفروع (المواصلات النقلية ، الطاقة) حددت مدد تعويض معيارية أطول ، ولكنها لا تزيد عن ١٠ سنوات (المعاملات المعيارية للفعالية لا تقل عن ١٠,٠)

ولا يعنى تحديد الدلائل المعيارية لفعالية التوظيفات الأساسية الاقتصادية بشكل معاملات ، أو بشكل مدد تعويض ، أنه يجب أن ترفض جميع المشاريع الأقل فعالية . ولأسباب أخرى ، مثلا من وجهة نظر صيانة العمل وتحسين ظروفه ، يمكن الاقرار ببناء مشاريع أقل فعالية .

عند النظر فى عدة أشكال تتعلق بزيادة الطاقات بواسطة بناء المشاريع الجديدة ، يمكن استخدام معدلات الفعالية النسبية الى جانب حسابات الفعالية الكلية أو فعالية الاقتصاد الوطنى . هذا وبالامكان ،

لاختيار وتعليل الشكل التخطيطي ، استخدام حسابات الفعالية النسبية بالمعادلات التالية :

$$ن = \frac{ت_{١} - ت_{٢}}{س_{٢} - س_{١}} \quad ؛ \quad م_{ف} = \frac{س_{٢} - س_{١}}{ت_{١} - ت_{٢}}$$

حيث $ت_{١}$ و $ت_{٢}$ – التوظيفات الأساسية النوعية في الشكلين المقارنين ؛

$س_{١}$ و $س_{٢}$ – سعر كلفة وحدة المنتجات في نفس هذين الشكلين ؛

ن – مدة تعويض التوظيفات الأساسية الاضافية (بالسنوات) ؛

$م_{ف}$ – معامل فعالية التوظيفات الأساسية الاضافية .

ويجب أن يكون شرط اختيار الشكل الأفضل للتوظيفات النسبتان $\frac{ن}{ن_{ع}}$ و $\frac{م}{م_{ع}}$ ، حيث $ن_{ع}$ و $م_{ع}$ – على التوالي مدة التعويض المعيارية، والمعامل المعياري لفعالية التوظيفات الأساسية الاضافية (الفعالية النسبية).

وعند استخدام حسابات الفعالية النسبية لتعليل مستوى فعالية التوظيفات الأساسية المخططة للبناء الجديد ، يجب الأخذ بنظر الاعتبار وجود تحديدات في استعمال هذه الحسابات . وهكذا ، فان حسابات الفعالية النسبية يمكن اجراؤها فقط عندما يكون :

$$ت_{١} > ت_{٢} \text{ و } س_{٢} > س_{١} \text{ ، أو } ت_{١} < ت_{٢} \text{ و } س_{٢} < س_{١}$$

ويجب أن تستجيب جميع أشكال التوظيفات الاساسية في البناء الجديد ، الأشكال المذكورة أعلاه ، لمتطلبات الفعالية الكلية أو فعالية الاقتصاد الوطني .

واذا ما قورنت الاشكال ذات الحجوم المختلفة للمنتجات ، فان مجموع التوظيفات الاساسية وأسعار كلفة المنتجات السنوية فى الشكل ذى الحجم الأقل للانتاج يجرى تصحيحها حتى حجم الانتاج القابل للمقارنة .

وعند مقارنة الاشكال المختلفة من حيث طول فترة البناء ، تؤخذ بالحسبان النتيجة الاقتصادية لتقليص أو زيادة فترات البناء ، وادخال المشروع الى حيز العمل . وتحسب النتيجة الاقتصادية لتقليص أو زيادة فترة البناء ، انطلاقا من معدل الفعالية ، التى يمكن الحصول عليها فى الفرع المعين بشرط الاستخدام الانتاجى للتوظيفات الاساسية .

واذا ما جرت المقارنة بين أشكال التوظيفات الأساسية ذات المدد المختلفة للتحقيق ، فان نفقات السنوات الأخيرة تحول الى الفترة الجارية. ولهذا فانها تقسم على المعامل ، الذى يأخذ بالحسبان معدل الفعالية .

المعامل ($م_ع$) ، الذى يأخذ بالحسبان معدل الفعالية ، يحدد من المعادلة التالية :

$$م_ع = (١ + م_ع)^ن$$

حيث $م_ع$ — المعامل المعيارى لفعالية الفرع ؛

ن — فترة الزمن (بالسنوات) .

ان جمع كل المشروعات المختارة للتوظيفات يمكن من تحديد الزيادة المتوقعة للطاقات، مع حساب أفضل دلائل الفعالية والمواصفات اللازمة الاخرى . وتعتبر حسابات كهذه أساسا لتقديرات الحسابات الأولية لزيادة الانتاج ، ونفقات التوظيفات الاساسية المرتبطة بها .

ويسمح باختيار حلول اكثر فعالية اما باعادة النظر فى التحديدات الأولية للتوظيفات الاساسية ، واما بتقدير امكانيات زيادة انتاج المنتجات وحجم الخدمات ، تقديرا جديدا . والقيام بتقديرات جديدة من هذا النوع ، وما ينجم عنها من حلول حول نطاقات النمو ، يمكن فقط على مستوى تعدد الفروع ، أى على مستوى الاقتصاد الوطنى.

ويجب أن تنسق المشروعات ، المختارة للتوظيف مع موارد مواد ومعدات البناء الموجودة ، أى مع طاقات صناعة البناء وغيرها من عناصر البناء ، وبالتالى مع طاقات الفروع التى تنتج المنتجات المكونة للرصيد. واذا لم تتطابق مهمات البناء الاساسى مع طاقات الفروع ، التى تقوم بتأمين هذا البناء بما يحتاجه ، فان من الضرورى اعادة النظر فى مهمات البناء الاساسى .

ولا يشمل المنهاج الانتاجى لصناعة البناء ، كجزء من المنهاج التوظيفى ، المشاريع الداخلة الى حيز العمل فى مرحلة التخطيط الحالية فحسب ، وانما يضم أيضا مشاريع يجب أن تنفذ فيها مراحل عمل معينة فقط . وهذا يتعلق ، بالأخص ، بمناهج البناء الطويلة الأمد. وتحتل مناهج البناء الطويلة الامد مكانا خاصا فى خطط التوظيفات الاساسية .

ان المناهج الطويلة الأمد هى عبارة عن مشروعات انشاء فروع جديدة ، مبدئيا فى مجال الانتاج ، وفى مجال البنيان التحتى — تطوير شبكات الطاقة الضخمة ، وشبكة السكك الحديدية ، والمواصلات الجوية والمائية ، والقنوات وأنظمة الرى ، وخطط تطوير المدن الكبيرة وتوابعها ، وبناء المراكز العلمية والتعليمية الضخمة ، وما شابه ذلك . وتكمن فى أساس مثل هذه المناهج تخمينات تطوير التكنيك

العلمية ، ومعطيات التنقيب الجيولوجى ، وتقدير الاتجاهات فى مختلف مجالات حياة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية . وتحقيق المشروعات الضخمة يخرج ، كقاعدة ، خارج اطار الخطط الخمسية ، ويمكن أن يشمل فترة ١٠ — ٢٠ سنة . وتقتضى ظروف الانتاج المادى المعاصرة تخطيط البناء الاساسى المقدر لا للفترة القريبة فقط . ومن الضرورى تأمين أساس تطوير الفروع الجديدة ، والمراكز الجديدة للصناعة والزراعة والعلم والثقافة .

ومناهج التوظيفات الاساسية الطويلة الأمد ضخمة من حيث نطاقاتها ، فى الوقت الحاضر ، بحيث اخذت تعتبر ، اكثر فاكثر ، قاعدة انطلاق لوضع الخطط الخمسية .

يحقق وضع خطط البناء بواسطة معدلات نفقات العمل والمواد على وحدة منتجات البناء ، وطول فترة العمليات الانتاجية ، ومعدلات التجهيز بالارصدة وكثافة الأرصدة فى كل نطاق خاص من نطاقات البناء . وفى التطبيق تستخدم معدلات التصميم البنائى ، المستخدمة عند وضع تصميم البنايات والمنشآت : المعدلات المبدئية التى تدخل فى أساس تحديد التكاليف المبدئية للبناء ، وفى وضع الكشوف التقديرية والحسابات المالية المبدئية ؛ معدلات طول فترة البناء ، ومعدلات الادخار الاحتياطى ، والخ ...

وانتشر فى الاتحاد السوفييتى ، انتشارا واسعا ، التوحيد العام للمعدلات التكنيكية ، المقررة بصورة ممركزة ، والسارى مفعولها على اراضى الاتحاد السوفييتى كلها . مثال ذلك ، المعدلات الموحدة لتقدير قيمة الاعمال البنائية والتركيبية ، ولقد اقرت للاستخدام الالزامى . وتستخدم ، للتخطيط ، المعدلات التكنيكية الاقتصادية لاستخدام

(انتاج) الآت البناء ، واستهلاك مواد البناء ، والمعدلات الشاملة لنفقات العمل فى مختلف انواعه ، ومعدلات طول فترة البناء ، ومعدلات الادخار الاحتياطى ، ومعدلات الاموال المتداولة ، ومعدلات معاملات الفعالية ، وغيرها .

٣ - التوظيفات فى مجال تنمية قطاع التصدير فى الاقتصاد

ان تخطيط التوظيفات من اجل تنمية الفروع ، التى تقوم بانتاج المنتجات للتصدير ، يحقق وفقا لمكانة هذه الفروع فى اقتصاد البلاد ، وكذلك وفقا لمستوى تطورها . فاذا كانت البلاد تتمتع بحيازة نوع ما من الموارد يسترعي اهتمام الشراء الاجانب ، فانه يجب، عند التوظيف فى الفروع المنتجة لهذه الموارد ، الأخذ بالحسبان المفعول الناتج عن التوزيع العالمى للعمل . ولا تعنى مثل هذه الطريقة العامة أن هذا المقياس يؤخذ به فى جميع الحالات . فللبلدان ذات المستوى غير الكافي لتطور القوى المنتجة ، والتى لاتملك الطاقات لانتاج وسائل الانتاج الحديثة ، أو غيرها من المنتجات الصناعية المنافسة لمصادر استيراد الموارد المادية ، تكون الأسواق الخارجية ، عادة ، اساسا للتطوير الصناعى الأولى لها . ويكون نصيب المعدات المستوردة ٣٠٪ — ٤٠٪ من مجموع التوظيفات الأساسية الداخلية الاجمالية فى مثل هذه البلدان ، وفى عدد من الحالات اكثر من ذلك بكثير . وحتى فى البلدان النامية المتقدمة نسبيا ، من الناحية الصناعية ، كالهند والبرازيل ، يكون نصيب الاستيرادات من الخارج ما لا يقل عن ٢٠٪ ، مع العلم بأن هنالك اتجاها يلاحظ لزيادته

بعض الشئ ، بسبب تخلف الانتاج الصناعى الداخلى للمجموعة « أ » عن نمو التوظيفات الاساسية * .

ولذلك ، فمن الأنسب أن يوجه فى الكثير من البلدان النامية جزء من الانتاج التقليدى نحو التصدير . وتصدير المواد الخام يؤمن ، بالرغم من اتسامه بفعالية منخفضة ، تدفق الموارد المالية اللازمة وأنواع معينة من وسائل الانتاج . واذا كان الاستيراد سيقتصر فيما بعد ، بصورة رئيسية ، على البضائع اللازمة لتطوير الفروع القاعدية والتصنيعية المنافسة للمستوردات ، فان بامكان الطاقات الانتاجية ، المتكونة بمساعدتها ، أن تنتج المنتجات لتلبية الاحتياجات فى الداخل وللتوسيع المطرد للتصدير ، على حد سواء .

ان ضرورة تحميل الطاقات المتكونة تؤدى الى زيادة استيراد المواد الخام عند عدم كفايتها ، وبالتالى الى التوسيع المناسب للتصدير . ويتلخص اتجاه تطوير الأخير، بالنسبة للبلدان التى ذات الدرجة الاعلى للتطور الصناعى، فى زيادة بيع المنتجات الصناعية الجاهزة .

اما درجة التطور الاعلى من الاخيرة ، فتتميز بتوسيع التجارة بالمعدات التكنيكية الحديثة ، وبالأنواع الجديدة من المواد ، وبالبراءات ، وما شابه ذلك . وبالرغم من أن لهذه المنتجات والبضائع ، بحد ذاتها ، سعرا عاليا فان شراءها يؤمن ربح الوقت واقتصادا فى التوظيفات . ولهذا ، فان البلاد التى تملك أنواعا جديدة ومختلفة من الصناعات الحديثة تستطيع القيام ، بصورة فعالية ، بتبادل البضائع

---

* بافلوف ، « التصدير الصناعى فى ستراتيجية التطور الاقتصادى » ، موسكو ، ١٩٦٧ ، ص ٣٧ .

ذى المنفعة المتبادلة . ولهذا الغرض عليها أن تقوم بتحقيق التوظيفات اللازمة ، وبالنتيجة امتلاك طاقات معينة .

تجرى حسابات التوظيفات لتوسيع التصدير ، فى الاتحاد السوفييتى ، وفقا للمخطط العام لاعداد الخطة ، وتتوقف على كون التصدير (أو جزء منه) عنصرا مستقلا فى الخطة ، أم دالة للاستيراد . وفى المراحل الأولية للتخطيط فى الفروع (الوزارات) ، وفى لجنة الدولة للتخطيط تكشف امكانيات زيادة الانتاج على حساب الطاقات الانتاجية الجارى بناؤها والمعاد بناؤها عند بداية مرحلة التخطيط ، وعلى حساب استيراد المعدات والمواد ، على حد سواء . ويجب أن تؤمن زيادة الاستيراد بازدياد تصدير البضائع . وفى هذه الحال تصبح التوظيفات الاضافية فى فروع التصدير أمرا لا مفر منه . وتتلخص المهمة فى تحقيق أفضل شكل منها . وتقدر فعالية التوظيفات الاساسية فى فروع التصدير بعدد من الدلائل . فيجب أن يكون تصدير البضائع مربحا من وجهة النظر الاقتصادية الوطنية ، أى أن يتطلب اقل ما يمكن من النفقات الجارية والأساسية على انتاج ونقل البضائع المصدرة الأكثر رواجا فى السوق الخارجية ، والتى تضمن الحصول على أقصى ايراد من العملة الصعبة .

ان على التجارة الخارجية أن تلبى احتياجات الاقتصاد الوطنى الى تلك البضائع التى يعتبر شراؤها من الخارج أجدى اقتصاديا من انتاجها فى الداخل . وفى هذه الحال يجب أن تكون نفقات الاقتصاد الوطنى على البضائع المصدرة ، التى تباع لتغطية نفقات الاستيراد ، أقل من النفقات التى توظف للانتاج المحلى للبضائع المستوردة أو للبضائع البديلة لها .

ويقتضى تقدير كل مشروع لزيادة تصدير المنتجات الأخذ بالحسبان جميع عناصر النفقات . وتحدد نفقات الاقتصاد الوطنى فى فروع التصدير ، كما فى أى فرع آخر ، بسعر كلفة انتاج المنتجات مع اضافة كثافة التوظيفات الاساسية مضروبة بالمعامل المعيارى للفعالية .

وبما أن هذا التقدير يعطى لكل مشروع بالأسعار الداخلية ، فان من الضرورى ، لتحديد درجة تطابقه لاحتياجات التصدير ، تحديد الفعالية مقاسة بالعملة الصعبة . ولهذا الغرض تجرى مقارنة ايراد العملة الصعبة الصافى من تصدير وحدة البضاعة ، مع النفقات الكلية على انتاجها ونقلها الى حدود البلاد .

ويمكن، على أساس مقارنة دلائل الفعالية النسبية لتصدير مختلف البضائع ، اختيار ذلك التركيب للتوظيفات الأساسية فى فروع التصدير ، الذى يؤدى الى زيادة تصدير تلك البضائع التى يعطى بيعها ايرادا من العملة الصعبة اكبر، نسبيا، من نفقات انتاجها ونقلها .

وما دامت التوظيفات الأساسية فى انتاج المنتجات للتصدير تحقق لزيادة الأيراد من التصدير ، وعلى هذا الحساب لتوسيع الاستيراد ، فان دلائل فعالية التصدير يجب أن تنسق مع دلائل فعالية الاستيراد المتوقف على التصدير .

وبالامكان تحديد الفعالية الاقتصادية لتصدير البضائع بحساب فعالية استيراد تلك البضائع ، التى تشترى أو ستشترى بالعملة الصعبة المحصل عليها . ويسمى تكوين ومقدار البضائع المستوردة بمكافئ الاستيراد . والاستيراد بدوره يجب أن يقارن بكمية النفقات (الجارية والاساسية) على انتاج المنتجات الوطنية البديلة للمستوردات .

يحدد دليل الفعالية النسبية لاستيراد البضاعة $د_إ$ ، من العلاقة التالية :

$$د_إ = \frac{ق_إ}{ع_إ} \left(\frac{\text{روبل}}{\text{روبل بالعملة الصعبة}} \right)$$

حيث $ق_إ$ — نفقات الانتاج الوطنى للبضاعة المناظرة للأجنبية (تحدد ، كذلك ، كنفقات انتاج البضائع المصدرة) ؛

$ع_إ$ — النفقات الكلية بالعملة الصعبة على شراء البضاعة المستوردة ونقلها الى حدود البلاد .

هذا ، ويمكن استخدام دلائل الفعالية النسبية لمقارنة فعاليتى تصدير واستيراد البضائع فى حدود التداول التجارى مع بلد معين ، أو مع مجموعة بلدان عملتها قابلة للتحويل فيما بينها .

ولمقارنة فعالية توسيع الطاقات فى تصدير واستيراد البضائع ، التى تشترى وتباع فى مختلف البلدان وبالعملة المختلفة، من الضرورى ادخال التعديلات على دلائل الفعالية ، تلك التعديلات التى تأخذ بالحسبان التفاوتات الموجودة، موضوعيا ، فى القوة الشرائية لمختلف انواع العملة المستحصلة من تصريف البضائع المصدرة ، والمنفقة على شراء البضائع المستوردة .

واذا كانت البضاعة تباع بالعملة القابلة للتحويل ، فان من الممكن أخذ معدل دليل فعالية الاستيراد النسبية بالحسبان ، مطبقا على تركيب كل البضائع التى تشترى بالعملة القابلة للتحويل . أما اذا كانت البضاعة تباع بعملة مغلقة يسرى مفعولها فى حدود بلد واحد ، فلان من الضرورى الأخذ بالحسبان معدل فعالية استيراد كل البضائع من هذا البلد .

ويحدد مقدار دليل فعالية مكافئ الاستيراد ($د_{مإ}$) ، الذى تدقق بواسطته القوة الشرائية للعملة المحصل عليها من تصدير البضاعة المذكورة ، بالشكل التالى :

$$د_{مإ} = \frac{ق_{إ} \times مق_{إ}}{ع_{إ} \times مق_{إ}}$$

حيث مق إ — مقدار أنواع معينة من البضائع الداخلة فى تكوين مكافئ الاستيراد ؛
ق إ . مق إ — مجمل النفقات على الانتاج الوطنى لبضائع مكافئ الاستيراد ؛ ع إ مق إ — مجمل النفقات بالعملة الصعبة على تعويض مكافئ الاستيراد .

وبصورة عامة ، يمكن التعبير عن الدليل ، الذى يمكن استخدامه لتقدير فعالية كل مشروع لتوسيع التصدير (مع أخذ فعالية مكافئ الاستيراد بالحسبان) ، $د_{ت}$ ، بالعلاقة التالية :

$$د_{ت} = ف_{ن} \, د_{مإ}$$

حيث $ف_{ن}$ — فعالية التصدير النسبية مقاسة بالعملة .

ان من غير المعقول توسيع حجم تصدير هذه البضاعة أو تلك ، اذا كانت تحظى باقبال متزايد داخل البلد ، والطاقات الانتاجية محدودة . وفى هذه الحال يمكن لفعالية انتاج واستهلاك البضاعة داخل البلد أن تكون أعلى من فعالية بيعها فى السوق الخارجية . ومقارنة فعاليتى السوق الداخلية والسوق الخارجية شرط ضرورى عند تعليل الفعالية الاقتصادية للتجارة الخارجية والتوظيفات الأساسية فى فروع التصدير .

ويعتبر لكل مشروع جديد للتوظيفات فى فروع التصدير ، بارامترا محدّدا بمثابة دليل فعالية التداول التجارى الخارجى بأجمله، $د_{تغ}$ ، المقاس بالشكل التالى :

$$د_{تغ} = \frac{ق_{إ} مق_{إ}}{ق_{ت} مق_{ت}}$$

حيث $ق_{ت}$ $مق_{ت}$ — نفقات الاقتصاد الوطنى الكلية على انتاج ونقل البضائع المصدرة الى بلد واحد ، أو مجموعة بلدان ، أو حجم التصدير كله .

اذا كان دليل الفعالية اكبر من واحد ، فان التجارة الخارجية مع بلدان منفردة ، أو مع مجموعات بلدان ، تعتبر مربحة اقتصاديا ، وينبغى ايجاد الوسيلة لزيادة حجم تصدير واستيراد البضائع المعنية .

ومن الممكن ، فى بعض الحالات ، تحقيق زيادة الطاقات فى تصدير بضاعة معينة ، بشرط أن يتطلب انتاج الحجم الاضافى لهذه البضاعة نفقات كبيرة ، نسبيا ، ويمكن تحقيقه بأسعار التجارة الخارجية المخفضة فقط . وفى هذه الحال يأخذ دليل فعالية التصدير بالانخفاض . ويعتبر شرط كون فعالية التصدير (محددة بأخذ فعالية مكافئ الاستيراد بالحسبان) للوجبة الاضافية الأخيرة من البضائع لا تقل عن واحد بمثابة حد يحدد العقلانية الاقتصادية لزيادة حجم التصدير .

ويجب أن تكون اكثر مشروعات التوظيفات فى فروع التصدير رشدا ليس فعالة فحسب ، بل وأن تلبى احتياجات البلد الداخلية. ويقتضى هذا ، أولا ، التناسق مع المنهاج البنائى كله ، وثانيا ،

الربط الميزانى الشامل لانتاج واستهلاك كل مجموعات المنتجات المرتبطة ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، بالتصدير والاستيراد .

* * *

ان تنسيق التوظيفات حسب الفروع ، وبضمنها التوظيفات فى فروع التصدير ، وربطها بالموارد المادية وموارد الأيدى العاملة ، وكذلك بطاقات صناعة البناء ، يسمحان باعداد كل منهاج التوظيفات الأساسية الشامل فى الخطة الاقتصادية الوطنية . وتعتبر نتيجة عمل كهذا ، بصورة معممة ، خطة اقتصادية وطنية للتوظيفات الاساسية تحتوى على الدلائل المجملة لادخال الارصدة الاساسية الى حيز العمل ولحجوم الاعمال . كما وتحتوى على دلائل لمشروعات ضخمة منفردة .

تتكون خطة التوظيفات الاساسية ، فى الاتحاد السوفييتى ، من بضعة أقسام تتميز أهمها بالدلائل التالية :

١) مهام ادخال الطاقات الانتاجية والارصدة الاساسية الى حيز العمل فى الفروع والوزارات والمناطق ، كل على حدة ؛

٢) حجم التوظيفات الاساسية وأعمال التركيب والبناء فى المجالات نفسها ؛

٣) تركيب التوظيفات الاساسية ؛

٤) حساب التوظيفات الاساسية المنتقلة من مرحلة الى اخرى ؛

٥) حسابات التوظيفات الأساسية النوعية ، والفعالية الاقتصادية للتوظيفات المخططة ؛

٦) قوائم عناوين البناء حسب المشروعات المختلفة ، أى تعداد اكثر ورشات البناء أهمية مع توصيف حجوم التوظيفات الأساسية ، ومدد البناء ومقاييس الطاقات المخططة فى كل مشروع .

الفصل السادس

تخطيط العمل

ان الشرط الضرورى لقيام الانتاج الاجتماعى بوظيفته هو وجود القوة العاملة المؤهلة . ويجب أن يلبى تعدادها احتياجات الاقتصاد الوطنى، وبالأخص الفروع النامية بأسرع الوتائر . ويعتبر اعداد الكوادر المؤهلة أهم مقدمة لرفع فعالية الانتاج .

وتقف امام العديد من البلدان النامية مهمة الاستخدام الاقصى لاحتياطى القوة العاملة الموجود ، أى السعى لضمان التشغيل الكامل للسكان القادرين على العمل .

واكتسب التخطيط الاقتصادى الوطنى السوفييتى خبرة كبيرة فى مجال حل مشاكل العمل والتشغيل . ولقد تجمعت هذه الخبرة فى ظروف سيادة الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وادارة الاقتصاد المخططة على نطاق البلاد كلها .

ان ضمان التشغيل الكامل للقوة العاملة يخلق الظروف لوتائر التطور الاقتصادى العالية والثابتة . ولهذا ، فان خطة العمل ، باعتبارها أحد الاقسام الرئيسية فى خطة الاقتصاد الوطنى ، مرتبطة ارتباطا عضويا بأقسامها الاخرى . وهى ترتبط ، بصورة أوثق ، مع البرنامجين الإنتاجى والبنائى لخطة الاقتصاد الوطنى . ويكوّن حجم التوظيفات الاساسية واتجاهها تركيب الانتاج الاجتماعى ، وبذلك يؤثران على

مستوى فعالية استخدام القوة العاملة . وزيادة حجوم الانتاج ، ونمو الطاقات الانتاجية ترافقهما زيادة تعداد العاملين . ويتوقف حجم الانتاج ، ونطاقات البناء الاساسى ، بدورها ، على تعداد العاملين وكفاءتهم ، وعلى مستوى انتاجية العمل . وخطة العمل ترتبط ، كذلك، بخطط التداول البضائعى ، والتدابير الاجتماعية والثقافية ، وتكاليف الانتاج ، وادخال التكنيك الجديد ، وتوزيع الانتاج على اراضى البلاد ، والخ ..

١ - مضمون خطة العمل

ان خطة العمل ، كجزء من خطة التطوير الاقتصادية الوطنية فى الاتحاد السوفييتى ، مدعوة لضمان التشغيل الكامل للسكان القادرين على العمل ، ولضمان حاجة الاقتصاد الوطنى الى القوة العاملة . ويخطط ، كذلك، اعداد الكوادر الكفئة وفقا لمتطلبات التكنيك الحديث . ويوجه الاهتمام الخاص نحو استخدام موارد الايدى العاملة حسب مناطق البلاد ، ونحو نزوح القوة العاملة من منطقة الى أخرى ، ومن القرية الى المدينة . ويجب أن يؤدى تحقيق خطة العمل الى ضمان النمو المطرد والسريع لانتاجية العمل ؛ الى زيادة تعداد العاملين فى الاقتصاد الاجتماعى ؛ الى توسيع وتحسين اعداد الكوادر المؤهلة ؛ الى رفع اجرة الشغيلة .

هذا ، وان الحل المعين للمهمات المذكورة له خصائصه فى مراحل البناء الاقتصادى المختلفة ، مما يرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية . بيد أن اقتران نمو انتاجية العمل بزيادة تعداد العاملين فى الاقتصاد الوطنى السوفييتى يعتبر الصفة المميزة العامة

للاقتصاد السوفييتي . ولا يمكن أن تكون زيادة انتاجية العمل ، في الاتحاد السوفييتي ، عاملا لتقليص التشغيل . فعدد العاملين في الانتاج الاجتماعي ينمو بوتائر عالية . وفي بعض المراحل تأخذ أهمية هذا العامل أو ذاك (زيادة انتاجية العمل ، وتعداد العاملين) في توسيع الانتاج ، إما بالازدياد ، واما بالانخفاض ، معبرة عن الظروف المعينة لتطور الاقتصاد الوطني .

ويستخدم في تطبيق تخطيط العمل ، في الاتحاد السوفييتي ، نوعان من الدلائل . وتدخل ضمن تكوين المجموعة الاولى ، الاكثر شمولا ، دلائل التحليل الحسابي للخطة ، وضمن الثانية دلائل مهام خطة العمل . ومثل هذا التناسب يحدّد بخاصية تعليل خطة العمل .

ويشمل اعداد الخطة مرحلتين مرتبطتين ، ارتباطا عضويا : تحليل استخدام القوة العاملة في المرحلة السالفة لمرحلة التخطيط ، والحسابات التخطيطية للمستقبل . فالتحليل الاقتصادي يمكّن من اظهار العمليات الاساسية ، وكذلك الجوانب الايجابية والسلبية لاستخدام القوة العاملة في الفروع ، وفي الاقتصاد الوطني بأكمله ، وعلى النطاق الاقليمي . وبالاضافة الى ذلك ، يجرى التحليل الديموغرافي لموارد الأيدي العاملة ، ويحدّد احتياطي القوة العاملة .

وتستخدم ، من اجل هذا ، مجموعة واسعة من دلائل تعليل الخطة الحسابي . وتتميز هذه الدلائل بتعدد الاشكال ، اذ أن اعداد خطة الاقتصاد الوطني يتضمن بضعة اشكال لاستخدام القوة العاملة ، انطلاقا من البارامترات المختلفة لتطوير الاقتصاد الوطني . ويتلخص

هدف الحسابات المتعددة الاشكال فى ايجاد أفضل استخدام للقوة العاملة .

وتلعب الطريقة الميزانية دورا كبيرا فى هذه الحسابات . ويمكن نظام الحسابات الميزانية من تحقيق التنسيق والربط المتبادل لمهام العمل التخطيطية فى جميع حلقات التخطيط ــ من المؤسسة حتى هيئات التخطيط المركزية . فالميزان الاجمالى للقوة العاملة ، والحسابات الميزانية له تحدد التوافق بين موارد الايدى العاملة وحاجة الاقتصاد الوطنى اليها ، وتحدد النسب اللازمة فى استخدام موارد الايدى العاملة فى فروع الاقتصاد الوطنى وفى مناطق البلاد ، وكذلك التوزيع واعادة التوزيع الرشيدين لموارد الأيدى العاملة . وتعطى الحسابات الميزانية امكانية تحديد مستوى تشغيل السكان فى الاقتصاد الاجتماعى ، ومستوى مواصلتهم الدراسة بالانقطاع عن العمل ، وتحديد تركيب العاملين فى الانتاج المادى وفى المجال غير الانتاجى .

ودليل مقدار السكان القادرين على العمل ، الذين يعملون فى الاقتصاد الاجتماعى ويواصلون دراستهم بدون الانقطاع عن العمل ، من مجموع كل القادرين على العمل يمكن من تحليل مستوى تشغيل السكان فى مختلف مناطق البلاد . وبمقارنة هذا الدليل مع مقدار العاملين فى الزراعة ، وفى مجال الخدمات ، يمكن القيام بتحديد طابع التشغيل فى هذه المنطقة ، أو تلك .

وتبين الحسابات الميزانية مقياس انتقال السكان من القرية الى المدينة ، وكذلك بين الجمهوريات والمقاطعات . والأهمية العملية لهذه الدلائل تخرج عن نطاق تخطيط الاستخدام الرشيد للقوة العاملة فقط . وهكذا ، فان دليل انتقال السكان من القرية الى المدينة يلعب

دورا كبيرا فى تخطيط اقتصاد المدينة ، وبناء المساكن ، والمرافق العامة ، ومؤسسات الثقافة والتنوير ، والصحة ، والخ ..

وتحتل مكانا هاما بين الدلائل الحسابية الدلائل التى تبين مصادر تكوين القوة العاملة لمختلف فروع الاقتصاد الوطنى فى مناطق البلاد .

ويجب أن ترتبط دلائل التعليل الحسابى لخطة العمل ، بعضها ببعض ، بصورة وثيقة ، ضامنة بذلك وصفا صحيحا للتناسبات بين موارد الأيدى العاملة وحاجة الاقتصاد الوطنى اليها ، وبين نمو انتاجية العمل وتغير تعداد العاملين ، وبين اعداد الكوادر المؤهلة وحاجة الاقتصاد الوطنى اليها ، وبين مخصصات الاجور وتعداد القوة العاملة ، والخ ..

ان كل نظام الحسابات هذا يشمل مختلف جوانب استخدام القوة العاملة ، وموجه نحو تحديد وتعليل أفضل شكل للخطة ، تعليلا اكمل . وبفضل مثل هذا التعليل ، يمكن أن يكون عدد الدلائل – المهام المباشرة لخطة العمل – محددا بالحد الأدنى . غير أنها تحمل طابعا توجيهيا .

وهذا لا يعنى أن الدلائل المهام ، التى تقضى بها الخطة ، تحقق بطريقة ادارية . والخطة الاقتصادية الوطنية تشمل ، فى ذاتها ، مجموعة وسائل اقتصادية موجهة نحو تنظيم عمليات نزوح السكان ، وجذب القوة العاملة الى فروع الصناعة والاقتصاد الوطنى الحاسمة . ومثل هذه الوسائل تعتبر مستويات الاجرة المتباينة حسب الفروع ومناطق البلاد ، وتطوير شبكة خدمة السكان العامة ، وتعجيل البناء السكنى ، والخ ..

ويحتل مكانا جوهريا فى التخطيط الاقتصادى الوطنى نظام التشجيع المادى لاستخدام القوة العاملة الاكثر نجعا .

٢ — المبادئ الرئيسية لتخطيط العمل

تتكون مهام خطة الدولة للعمل ، انطلاقا من مبادئ منهاجية معينة .

وفى الاتحاد السوفييتى يضمن ، على أساس التطور المنتظم للانتاج الاشتراكى ، تشغيل السكان الكامل والزيادة المطردة لرفاهيتهم.

ولهذا ، فان المبدأ المنهاجى الهام فى تخطيط العمل هو الطريقة الشاملة لحساب عوامل نمو وتائر وحجوم الانتاج ، والعوامل التى تؤثر على استخدام موارد الايدى العاملة . ويتلخص مبدأ آخر فى ضرورة اقامة نوع من التناسق بين التوظيفات الاساسية واستخدام القوة العاملة ، يضمن الحصول على المنتجات والخدمات بأقل النفقات الاجمالية للمجتمع . وتوجد علاقة متبادلة بين وتائر التوظيفات الاساسية ، وتركيبها ، وتوزيع واستخدام القوة العاملة . وتجد هذه العلاقة المتبادلة تعبيرا معينا عنها فى تكوين النسب الاقتصادية الوطنية ، التى تحدد توزيع القوة العاملة : بين الانتاج المادى والمجال غير الانتاجى ؛ بين الصناعة والزراعة ؛ فى الصناعة — بين فروع الاستخراج وفروع التحويل ، والخ ..

ان تكوين النسب الاقتصادية الوطنية الرئيسية لاستخدام القوة العاملة يقتضى تحليلا شاملا ودقيقا لاتجاهات هذه النسب فى مرحلة التقرير ، واظهار العوامل المؤثرة على تطورها وتغيرها المطردين . ويكتسب أهمية كبيرة ، فى هذا التحليل ، استخدام موازين القوة العاملة ، وميزان ما بين الفروع ، المعبر عنه بالقياس العملى (عاملا ، أو عامل-ساعة) .

وتمت الى عداد المبادئ المنهاجية الرئيسية لتخطيط موارد الأيدى العاملة ضرورة الأخذ بالاعتبار ليس المفعول الاقتصادى ، ككل ، من تنفيذ خطة العمل فحسب ، وانما أيضا النتائج الاجتماعية المحددة ، التى يمكن أن يؤدى اليها استخدام القوة العاملة المخطط فى بعض الفروع ومناطق البلاد . ولهذا أهمية خاصة عند اختيار شكل توزيع المشاريع ، حيث يجب الأخذ بالاعتبار العوامل المؤثرة على تطوير انتاج المنطقة المعنية ليس فى المستقبل القريب فحسب ، وانما فى البعيد أيضا ، وهى : نمو انتاجية العمل، وظهور الاجيال الجديدة من العاملين الاكفاء ، ورفع مستوى معيشة السكان . هذا ، وليس من الممكن تخطيط توزيع المشاريع الجديدة بدون حساب الاحتياطى الموجود للقوة العاملة .

ولنفرض ، مثلا ، أن مشروع انشاء مؤسسة لبناء الآلات فى منطقة معينة هو غير مربح فى العديد من الدلائل الاقتصادية ، اذا ما قورن مع الاشكال فى المناطق الاخرى ، غير أنه ، اذا أخذنا بعين الاعتبار النتائج الاجتماعية لادخال المشروع الجديد الى حيز العمل ، والذى يضمن تشغيل عدد كبير من الايدى العاملة ، يعتبر الشكل الأقل فعالية فى عدد من الدلائل الاقتصادية ، هو الشكل المحبذ فى بعض الحالات (الجدول رقم ١) .

واذا أخذنا بعين الاعتبار كل مجموعة نتائج بناء المشروع الجديد فى المنطقة ذات الاحتياطى الكبير من القوة العاملة ، فان من الأنجع تقريب الانتاج من القوة العاملة ، أى الأخذ بالشكل (أ) . ولهذا ، فعند اختيار شكل التوزيع يجب أن تراعى أيضا ضرورة خلق الظروف لحل المشكلة الاجتماعية المهمة ، ألا وهى تحقيق

الجدول رقم (١)

مقارنة تكاليف الانتاج السنوية لمشروع بناء الآلات
(الارقام اصطلاحية)
(بالآف الروبلات)

	مكان موقع المعمل		
	الشكل أ	الشكل ب	الشكل ج
تكاليف الانتاج	١٢,١	١٠,٥	١١,٤
بضمنها القوة العاملة	١٠,٨	٩,٤	٩,٧
قيمة النقل	٠,٥	٠,٤	٠,٣
الخدمات العامة	٠,٢	٠,٢	٠,٥
المجموع	١٢,٨	١١,١	١٢,٢
رفع مستوى تشغيل سكان المنطقة (بـ ٪)	٤٧,٣	٢٥,٧	١٧,٠*
نمو مداخيل السكان (بـ ٪)	٥٥,٦	١٧,٣	٢٥,٤

التشغيل الكامل للسكان ، وهذا مرتبط ، فى آخر المطاف ، برفع المستوى المادى والثقافى والتكنيكى للسكان. علما بانه يجب الأخذ بالحسبان حالة القوة العاملة فى مختلف مناطق البلاد ، وتركيبها من حيث السن والجنس . وبهذا الصدد يعتبر المبدأ الهام لتخطيط العمل استخدام الموارد الذاتية من القوة العاملة للمنطقة بدرجة قصوى ، مع اعتبار اتجاهات تكوينها فى المستقبل .

ويقتضى حل مهمة ضمان الاستخدام الرشيد للقوة العاملة التخطيط للمستقبل البعيد . وتعتبر الخطة الخماسية الحلقة الرئيسية لهذا

* القوة العاملة يتطلب جذبها ، جزئيا ، من المناطق الاخرى .

النوع من التخطيط فى الاتحاد السوفييتى . ففيها يقتضى بحل هذه المهمة ، وفقا للامكانيات والموارد التى هى بحوزة البلاد فى كل مرحلة معينة من مراحل البناء الاقتصادى .

٣ – طرائق حساب انتاجية العمل

تقوم فىأساس تخطيط نمو انتاجية العمل ، فى تطبيق الحسابات التخطيطية فى الاتحاد السوفييتى ، طريقة الحسابات التكنيكية-الاقتصادية لتوفير وقت العمل حسب العوامل .

والعوامل المؤثرة على زيادة انتاجية العمل موحدة فى أربع مجموعات متعلقة :

– برفع المستوى التكنيكى للانتاج ولتجهيز العمل (مكننة وأتمتة الانتاج ، ادخال الانواع الجديدة من المعدات والعمليات التكنولوجية ، تحديث وتجديد المعدات) ؛

– بتحسين تنظيم الانتاج والعمل (ادخال انظمة الادارة المؤتمتة وغيرها ، القضاء على اضاعة وقت العمل ، تقليص تعداد العمال فى عمليات الانتاج الاضافية ، رفع كفاءة العمال ، والخ..) ؛

– بالتغيرات التركيبية فى الانتاج ، التى تأخذ بالحسبان تأثير التطورات داخل الفروع وفيما بين الفروع ؛

– بتأثير الظروف الطبيعية ، وبالأخص فى فروع صناعة الاستخراج ، وفى الزراعة .

ولغرض رفع المستوى العلمى لتعليل نمو انتاجية العمل ، يستخدم التصنيف النموذجى للعوامل ذو الخصائص لمختلف الفروع : الصناعة ، الزراعة ، البناء ، النقل ، التجارة .

وللتفادى من الحساب المكرر ، الذى ينجم عن أن بعض التدابير تحدث توفيرا فى وقت العمل ليس حسب عامل واحد ما، وانما حسب عدة عوامل ، فان من الأنجع تعزية التوفير المحصل الى العامل الذى يكون تأثيره اكبر. وتضمن المعلومات الاحصائية الدقيقة الامانة والدرجة الكافية لتعليل توفير (انفاق) وقت العمل .

وللحصول على نتائج صحيحة ، يكون من الأنجع القيام بحساب التوفير الكلى فى القوة العاملة لكل عامل من العوامل على حدة . وعند ذاك ، يجب توجيه الاهتمام الخاص نحو التحليل الشامل لمستوى انتاجية العمل المحصل عليه ، والكشف عن الاسباب والظروف التى تعيق رفع انتاجية العمل ، والخ ..

ان نمو انتاجية العمل فى كل مجموعة من العوامل يستخرج بالمعادلة :

$$ز = \frac{ت \times ١٠٠}{ع - ت} ،$$

حيث : ز ـ نمو انتاجية العمل ، ت ـ تقليص تعداد العاملين ، ع ـ تعداد العاملين ، محسوبا بحجم انتاج المرحلة المخططة حسب حصيلة المرحلة القاعدية .

يحدد ، قبل كل شيء ، تعداد العاملين الأولى للمرحلة التخطيطية بشرط الحفاظ على حصيلة المرحلة القاعدية ، ثم يُطرح مقدار العاملين ، الذى يمكن تقليصه بفضل التدابير المرسومة . فمثلا ، كون تعداد العاملين فى الانتاج الصناعى خلال مرحلة التقرير فى الفرع ٢٥٠ الف شخص . فوفقا للخطة المرسومة لنمو الانتاج خلال خمس سنوات بمقدار ٥٠٪ ، يجب أن يزداد تعداد العاملين ، فى

حال تكون سائر الظروف فيها متكافئة ، بمقدار ١٢٥ الف شخص ، وأن يبلغ ٣٧٥ الف شخص .

وتمكن التدابير المرسومة لرفع المستوى التكنيكى للانتاج من تقليل تعداد العاملين بمقدار ٧٣ الف شخص . وما عدا ذلك ، فان تخصص الانتاج يخفض الحاجة الى القوة العاملة بمقدار ١٣ ألف شخص آخر . أما نمو انتاجية العمل فيرتفع ، نتيجة هذه التدابير ، بمقدار ٢٩,٩٪ ، أى $\left(\frac{٨٦٠٠٠ \times ١٠٠}{٣٧٥٠٠٠ - ٨٦٠٠٠}\right)$.

ولتحديد التأثير على انتاجية العمل للعوامل المرتبطة بتقليص التوقف فى سير الانتاج ، وللتنفيذ الأحسن لمعدلات الانتاج ، وللجمع بين المهن ، وما شابه ذلك ، يجب الأخذ بالاعتبار ليس التعداد الأولى للعاملين ، وانما التعداد المقلص نتيجة رفع المستوى التكنيكى للانتاج . فلنفرض بأن تعداد العاملين سيتقلص ، نتيجة للعوامل المذكورة ، بمقدار ١٢ الف شخص ، فعندئذ سيكون نمو انتاجية العمل ٤,٣٪ ، أى $\left(\frac{١٢٠٠٠ \times ١٠٠}{٢٨٩٠٠٠ - ١٢٠٠٠}\right)$.

ان تأثير العوامل المرتبطة بالتطورات التركيبية يشمل تعداد العاملين ، الذى يحدد تحت تأثير العوامل المذكورة سالفا . وهذا مفهوم، اذ أن توفير وقت العمل يجب أن يُحسب تبعا لتعداد العاملين المتكون فعليا .

وتمكن مثل هذه الطريقة ، التى تحدد توفير وقت العمل على حساب مختلف العوامل من تحديد تأثير كل مجموعة العوامل على نمو انتاجية العمل ، تحديدا اكثر صحة . ويكون ، عندئذ ، فى أساس الحسابات حساب التوفير من تأثير العوامل المرتبطة بتغيرات المستوى التكنيكى للانتاج . وتؤخذ بالاعتبار مواعيد تحقيق كل تدبير ، ومستوى معامل

الشمول . وهذا الأخير يبين الوزن النوعى لفئة من العاملين ، الذين يخصهم التدبير الجارى تحقيقه .

ويسمح تخطيط مستوى ووتائر نمو انتاجية العمل للمرحلة التخطيطية بتحديد تعداد العاملين ، ومخصصات الأجرة .

٤ – تكوين التركيب الفعال للتشغيل فى الاقتصاد الوطنى

ان لفعالية استخدام القوة العاملة جوانب مختلفة . وأحد هذه الجوانب يجد تعبيره فى زيادة مقدار العاملين فى الانتاج الاجتماعى ، والمواصلين دراستهم . ويتلخص جانب آخر لفعالية استخدام القوة العاملة فى تكوين النسب الاكثر نجعا لتوزيع هذه القوة على فروع الاقتصاد الوطنى ومناطق البلاد . وتركيب التشغيل يتغير دائما ، معبرا بذلك عن المجرى الطبيعى للتطور الاقتصادى ، وعن التقدم التكنيكى.

تعتبر الطريقة الميزانية الوسيلة الرئيسية لتخطيط الاستخدام الفعال للقوة العاملة ، والتشغيل الكامل للسكان القادرين على العمل . وتزداد أهمية طريقة تخطيط العمل الميزانية ، بقدر ما تزداد مقاييس الانتاج الاجتماعى ، ومستواه التكنيكى والتطورات ، النوعية السريعة الجارية فى مجال العمل . وقد يؤدى ، فى هذه الظروف ، حتى أقل خطأ فى الحسابات التخطيطية الى الاستخدام غير الرشيد للقوة العاملة ، وبالتالى الى انخفاض وتائر البناء الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، وانخفاض سرعة ارتفاع رفاهية الشعب المادية .

وتستخدم فى تطبيق التخطيط ، فى الاتحاد السوفييتى ، الموازين الاجمالية لموارد الأيدى العاملة ، والحسابات الميزانية لها . وتخص هذه الحسابات الحاجة الاضافية الى العمال والمستخدمين ،

ومصادر تأمينها ، وتأمين العمل للشباب ، والحاجة الاضافية الى الاختصاصيين والعمال الاكفاء ، ومصادر تأمينها ، وغير ذلك من المسائل .

وتوضع الموازين للبلاد عامة ، ولكل اقليم على حدة — للجمهوريات المتحدة ، والمقاطعات (الاقاليم) ، والمناطق الاقتصادية الكبرى ، والجمهوريات ذات الحكم الذاتى . تحل هذه الموازين مهمتين . تتلخص الاولى فى ربط موارد الأيدى العاملة بالحاجة اليها ، وتأمين تشغيلها الكامل . أما الثانية فتنحصر فى تحديد التركيب الأكثر فعالية لاستخدام القوة العاملة ، وذلك بواسطة الموازين . علما بأن الموازين تمكن من القيام ، بصورة أكثر علمية ، بتوزيع الانتاج ، وتخطيط تطوير الفروع ، تطويرا أكثر نجحا .

ان ميزان موارد الأيدى العاملة هو عبارة عن مجموعة جداول موضوعة حسب مخطط معين، ومؤلفة من قسمين يرتبطان ، ببعضيهما ، بصورة متبادلة . القسم الأول يبين تعداد وتكوين موارد الأيدى العاملة ، أما الثانى فيبين توزيعها واستخدامها . وتبين ، فى ميزان موارد الأيدى العاملة الاجمالى ، المعطيات عن مرحلة التقرير ، وللمرحلة التخطيطية فى حساب المعدل السنوى. وتطرح فى الميزان موارد الأيدى العاملة واستخدامها للمدينة وللقرية ، كل على حدة.

وفى القسم الاول من الميزان الاجمالى تبين ، بالاضافة الى تعداد وتكوين موارد الأيدى العاملة، اعادة توزيعها ما بين المناطق ، وكذلك انتقال السكان من القرية الى المدينة .

القسم الثانى من الميزان الاجمالى هو توزيع موارد الأيدى

العاملة . يسمح هذا القسم بتحديد النسب والعلاقة المتبادلة فى توزيع العمل . وتوجد فيه ثلاثة انواع للتوزيع تصف ، بصورة شاملة ، الجانب الاجتماعى والاقتصادى لاستخدام موارد الأيدى العاملة :

١ — توزيع موارد الأيدى العاملة حسب أنواع التشغيل : فى الاقتصاد الوطنى ، وفى الدراسة بالانقطاع عن العمل ، وفى التدبير المنزلى والانتاج الشخصى الاضافى . تعطى هذه الدلائل الامكانية لتحديد التناسب بين تعداد موارد الأيدى العاملة ككل ، وبين جزئها المشغول فى الاقتصاد الوطنى : تحديد درجة تشغيل السكان القادرين على العمل .

٢ — توزيع العاملين فى الاقتصاد الوطنى حسب فروعه ، وحسب مجالات الانتاج : فى الانتاج المادى ، والمجال غير الانتاجى ، وكذلك داخل كل منهما .

فزيادة فعالية استخدام القوة العاملة فى الانتاج المادى تقتضى اعادة توزيع العمل من الزراعة الى الفروع غير الزراعية ؛ وتغيير التشغيل فى الصناعة نتيجة التطور السريع للفروع الأكثر تقدما . فتنتقل الى الصناعة وظائف أكثر فأكثر ، كانت تقوم بها فى السابق فروع أخرى (البناء والزراعة) . ويمكن هذا من تحقيقها بنفقات أقل .

وكلما كان الاقليم ، الذى يوضع له الميزان ، أكثر تجزئة ، كلما كان التصنيف المستخدم للفروع أكثر تفصيلا . وطريقة كهذه تسمح بتخطيط التطوير الشامل للاقتصاد ، وبتحديد التناسبات الصحيحة بين الفروع التى تفوق فيها ، تعدادا ، القوة العاملة الرجالية ، أو القوة العاملة النسائية .

٣ — والنوع الثالث لتوزيع القوة العاملة — توزيعها حسب الفئات الاجتماعية : العمال ، المستخدمين ، الكولخوزيين ، الحرفيين التعاونيين ، الفلاحين الفرديين والحرفيين غير التعاونيين ، عوائل العمال والكولخوزيين . ان هذا الجزء من الميزان يصف التركيب الاجتماعي للتشغيل . فهنا يبين كيف يتغير التناسب بين العاملين فى قطاعى الاقتصاد العام والكولخوزى ، وبين افراد عوائل العمال والمستخدمين والكولخوزيين ، الذين يشتغلون فى الانتاج الشخصى الاضافى . وهذا القسم يعطى فكرة عن مقدار الحرفيين غير التعاونيين ، والفئات الأخرى فى الاقتصاد الوطنى .

وتسمح مثل هذه المعطيات فى الميزان بتخطيط مداخيل السكان ، بالنسبة للفرد العامل وحسب فئات العاملين ، واجراء الحسابات والتعليلات الاقتصادية الأخرى .

وهذه الأنواع الثلاثة لتوزيع العاملين فى الاقتصاد الوطنى تبين ، بأجمعها ، بصورة كاملة نسبيا ، استخدام القوة العاملة . ومقارنة معطيات المرحلة التخطيطية مع ما يماثلها من أرقام المرحلة السابقة للمرحلة التخطيطية تمكن من تحديد الاتجاهات الاساسية والقوانين ، المتكونة خلال استخدام القوة العاملة .

والمعلومات فى الميزان عن استخدام القوة العاملة فى المدينة والقرية ، كل على حدة ، تسمح بمتابعة عملية التصنيع والبناء الاجتماعى والثقافى فى المدينة وفى القرية ، على حد سواء . وما عدا هذا ، تنشأ بذلك امكانية تحديد كيفية تكون التناسبات فى توزيع العمل ، فى المدينة والقرية ، فى مختلف فروع الاقتصاد .

والموازين ، بغض النظر عن كونها توضع للبلاد عامة ، أو

لبعض التقسيمات الاقليمية ، تنطلق من مبادئ منهاجية عامة ، واحدة لنظام الموازين كله .

وان حسابات العمل الميزانية لأمد طويل يجب ان يسبقها تحليل عميق لحالة موارد الأيدى العاملة فى المرحلة السابقة للمرحلة التخطيطية ، وذلك فى مناطق محددة من البلاد . وتحليل كهذا يسمح باظهار النواقص فى استخدام موارد الأيدى العاملة ، ووضع الاتجاهات الرئيسية لاستخدام مواردها الطويل الأمد ، استخداما رشيدا .

وفى صالح التحليل الأكثر كمالا وعمقا ، يكون من الأنجع ، منهاجيا ، اجراؤه حسب مجموعات معينة من المسائل .

ومجموعة المسائل الأولى تبين نواحى التشغيل من وجهة النظر الديموغرافية (تعداد وتكوين موارد الأيدى العاملة ، والعوامل المؤثرة على تحركها ، وتوزيع السكان وهجرتهم من القرية الى المدينة ، ومن منطقة الى أخرى من مناطق البلاد) .

والمجموعة الثانية من المسائل (توزيع موارد الأيدى العاملة فى مجالات التشغيل الرئيسية وفروع الاقتصاد الوطنى ، وتكوينهم السنى والجنسى ، واستخدام وقت العمل فى الفروع الرئيسية ، والخ..) مكرسة لاظهار طابع النشاط العملى للسكان فى الاقتصاد الوطنى، وفعالية استخدام عملهم فى الانتاج الاجتماعى .

أما المجموعتان الثالثة والرابعة من المسائل فتتعلقان بتأمين حاجة الاقتصاد الوطنى الى القوة العاملة ، وتبيان موارد الأيدى العاملة ، التى يمكن تشغيلها فى الاقتصاد الوطنى فى المستقبل (المصادر الأساسية لتلبية حاجة الاقتصاد الوطنى الى القوة العاملة؛ تعداد وتكوين موارد الأيدى العاملة غير المشغولة فى الاقتصاد الاجتماعى وفى الدراسة

بالانقطاع عن العمل ؛ الشروط التى تضمن امكانية تشغيلها فى الاقتصاد الاجتماعى) .

ان تحليل كل مجموعة من مجموعات المسائل هذه يرتبط ، ارتباطا وثيقا ، بتحليلها ككل . وهى ، بأجمعها ، تسمح باظهار درجة تشغيل السكان فى الاقتصاد الاجتماعى ، وامكانية ضمان تشغيلهم الكامل ؛ وبالحصول على فكرة كاملة ، نسبيا ، عن المشاكل الرئيسية لاستخدام موارد الأيدى العاملة فى المرحلة السابقة للمرحلة التخطيطية .

ومن الضرورى ، عند اعداد ميزان موارد الأيدى العاملة ، ربط دلائله بدلائل جميع اقسام خطة تطوير الاقتصاد الوطنى ، وفى مرحلة وضعه الأولى — بالحسابات الأولية للدلائل الأساسية . وتؤثر هذه الدلائل الاساسية على تكوين خطة العمل . ويتجلى التقدم التكنيكى ، وتطبيق مكننة وأتمتة الانتاج الشاملتين ، فى مهمات رفع انتاجية العمل وزيادة تعداد العاملين والمستخدمين ، وكذلك فى حسابات تعداد الكولخوزيين . ويكوّن تحديد تعداد العاملين فى فروع الاقتصاد الوطنى اساسا لوضع الميزان . ويحدد تعداد العاملين فى الانتاج المادى انطلاقا من نمو انتاجية العمل والزيادة الممكنة لحجوم الانتاج .

اما تعداد العاملين فى فروع مجال خدمات السكان العامة ، فيحدد انطلاقا من المعطيات عن تطور الشبكة المعنية من المشاريع والمؤسسات ، ومن معدلات نفقات العمل . ولكل فرع معاييره التى توضع فيها المعدلات ، والتى يجرى وضعها ، بصورة متباينة ، للمدينة والقرية ، وكذلك لمناطق البلاد (مع الأخذ بالاعتبار تعداد

وكثافة السكان ، وما شابه ذلك) . فمثلا ، تعداد المعلمين فى المدارس يتوقف على عدد الصفوف المخططة ، وعدد التلاميذ فيها ، وعلى المنهاج التعليمى .

ويجب ألا يقتصر اعداد الميزان على الحساب الآلى لبعض المعطيات الميزانية ، وعلى تكنيك وضع الميزان . وتتطلب العلاقة المتبادلة للدلائل الربط المنطقى لبعضها البعض ، وايجاد تناسقها الافضل ، الذى يعبر عن الاستخدام الأكثر رشدا لموارد الأيدى العاملة . ويجب الأخذ بالاعتبار ، أيضا ، أن الكثير من دلائل الميزان يرتبط ، بعضه بالبعض ، ارتباطا وثيقا ، ويستطيع أن يعلل أحدهما الآخر بصورة متبادلة .

ومن المهم أن يحدد فى الميزان ، بصورة صحيحة ، توزيع موارد الأيدى العاملة حسب النوع الراجح (الأساسى) للشغل . فنفس الأشخاص يمكن أن يكونوا منشغلين بالعمل ، خلال السنة ، فى مختلف أنواع النشاط . وهكذا ، فانه يقوم بالعمل فى الزراعة ، فى الفترة الأكثر توترا ، ليس العاملون مباشرة فى هذا الفرع فحسب ، وانما أيضا عاملو الفروع الأخرى (الصناعة ، ومجال الخدمات العامة ، والطلاب) . ويوجد مثل هذا التشغيل المزدوج فى فروع الاقتصاد الأخرى أيضا . ولتفادى تكرار الحساب ، ولضمان مقارنة موارد الأيدى العاملة باستخدامها ، يستخدم فى الحسابات الميزانية مبدأ التشغيل الراجح . ومن الطبيعى أن يؤثر هذا ، تأثيرا معينا ، على دلائل التركيب الواقعى للتشغيل ، وبالدرجة الاولى على نفقات العمل فى الزراعة . والمعطيات الموجودة حول مساهمة عاملى الفروع الأخرى فى الاعمال الزراعية (فى التقارير السنوية للسوفخوزات

والكولخوزات ، وكذلك فى تقارير الصناعة ، والخ ..) تسمح بتصحيح توزيع نفقات العمل . ومثل هذه المعلومات تخدم حسابات مستويات انتاجية العمل ، وغيرها من الدلائل الاقتصادية .

ومن الضرورى ، فى الميزان ، ضمان مقارنة موارد الأيدى العاملة باستخدامها فى المدينة والقرية، كل على حدة. وهذا ناتج عن أن موارد الأيدى العاملة تحسب فى مكان سكنها ، أما استخدامها - ففى مكان العمل أو الدراسة . وتجرى عملية ما يسمى بتروح رقاص الساعة . والمقصود هنا هو الاشخاص الذين يعيشون فى القرية ، ولكنهم يشتغلون أو يدرسون فى المدينة . ولغرض المقارنة يفترض ، اثناء الحسابات ، بأن كل تعداد العاملين والدارسين فى المدينة هو من ضمن سكان المدينة . وبالتالى ، يصبح من الممكن ، على اصح وجه ، تحديد درجة تشغيل السكان ، وتوزيعهم فى أنواع الاقتصاد وفروعه .

ان أهم مهمة تعتبر مثالية الحسابات الميزانية . فلايجاد شكل الإستخدام الافضل لموارد الأيدى العاملة ، تستخدم طريقة تعدد الاشكال ، التى يتلخص محتواها بالآتى . ميزان موارد الأيدى العاملة هو عبارة عن نموذج اقتصادى-احصائى لاستخدام العمل . ويسمح الميزان بالحصول على الاشكال المختلفة لتوزيع العمل ، وفقا لدلائل تطوير الاقتصاد الوطنى الأساسية (على أساس ميزان الاقتصاد الوطني) ، وباختيار أفضلها . وعلى هذا الأخير أن يضمن وتائر مثلى لاعادة الانتاج الموسعة ، وأن يلبى ، بأكمل صورة ، احتياجات السكان المادية-المعيشية والروحية ، بنفقات العمل اللازمة ، وبتشغيل السكان الكامل .

وفى ممارسة التخطيط يستخدم عدد محدود من الأشكال ، وذلك بسبب ضخامة الحسابات الميزانية ، ومدد وضعها القصيرة . ولكن حتى هذا يعطى مفعولا كبيرا ، اذ يمكن من اظهار مزايا ونواقص هذا الشكل أو ذاك ، واختيار الأفضل منهما .

ويكتسب استخدام نظام النماذج الاقتصادية الرياضية ، فى الآونة الأخيرة ، قيمة عملية لغرض مثالة الحسابات التخطيطية . ويتسم بأهمية خاصة تصميم نماذج استخدام القوة العاملة فى الانتاج المادى . ولايجاد التركيب الأكثر فعالية لنفقات العمل فى فروع الانتاج ، يكون من الأنجع استخدام ميزان ما بين الفروع ، المعبر عنه بمعايير العمل . وهذا النموذج يمكن من الحصول على نفقات العمل الكاملة على وحدة المنتجات . ويخدم وجود دليل ، كهذا ، مقدمة لايجاد الشكل الأفضل لنفقات العمل ، فى جميع فروع الاقتصاد ، على تكوين وحدة النتاج النهائى من تركيب معين .

وتكمل المبادئ المنهاجية لتكوين ميزان موارد الأيدى العاملة بالطرائق والأساليب المحددة لحسابات بعض نقاط الميزان . ويلعب الدور الحاسم فى اختيار طرائق الحسابات وجود المعلومات الاحصائية. وتتحسن هذه الطرائق بصورة دائمة .

ان اعداد ميزان اجمالى لموارد الأيدى العاملة يتطلب وضع مجموعة واسعة من الجداول العملية ، كأساس لحساب وتحليل مختلف نقاطه. وتجرى حسابات موارد الأيدى العاملة على أساس المعلومات المتوفرة عن تعداد السكان فى المستقبل ، وكذلك تخمين المساهمة الممكنة فى الاقتصاد الوطنى من قبل الأشخاص الذين هم فى سن التقاعد ؛ وعن تعداد الدارسين ممن هم فى سن الـ ١٦ عاما فما فوق ، ويدرسون

بالانقطاع عن العمل ؛ وتحديد نطاق حركة السكان الآلية بين المناطق ؛ وحسابات توزيع السكان بين المدينة والقرية ، والخ..

ان الحسابات الميزانية للحاجة الاضافية الى القوة العاملة ولمصادر تأمينها في فروع الاقتصاد ، لها أهمية خاصة لاعداد الميزان الاجمالى المعلل لموارد الأيدى العاملة . ويمتاز بأهمية كبيرة ، فى هذه الحسابات ، التعليل الصحيح للحاجة الى القوة العاملة فى الفروع ، مع الأخذ بالحسبان ، عند هذا ، نزوح العاملين لأسباب مختلفة (ترك العمل للدراسة ، الاحالة على التقاعد ، وما شابه ذلك) .

يلعب الحساب الميزانى لتأمين العمل للشباب دورا هاما فى نظام الحسابات الميزانية . فهو يسمح بضمان جذب المراهقين والشبيبة ، الذين لا يدرسون بالانقطاع عن العمل ، الى الاقتصاد الاجتماعى ، واظهار المصادر الممكنة لتجهيز المؤسسات التعليمية المتخصصة فى اعداد الكوادر ، تجهيزا كاملا .

ان المصدر الرئيسي لمد موارد الأيدى العاملة تكونه الشبيبة ، والمهمة الرئيسية للحساب الميزانى لتأمين العمل للشباب تتلخص فى تحديد ظروف استخدام هذه الفئة من موارد الأيدى العاملة فى الاقتصاد الوطنى . والحساب الميزانى يمكن من تبيان العدد المحتمل من الشباب ، الذين سينهون المؤسسات التعليمية أو سيتركونها لأسباب مختلفة ، غير منهين الدراسة فيها ؛ وبتوقع هذه الامكانية سلفا ، يحدد فى الميزان جذب الشبيبة الى التعليم المهنى والعمل . وعلى أساس هذه الحسابات ، يحدد فى ممارسة التخطيط فى الاتحاد السوفييتى تكليف المشاريع والمؤسسات بقبول الشبيبة الى العمل ، وتوضع الاقتراحات باعادة توزيع العاملين الشباب على المناطق الأخرى .

وهكذا ، يسمح ميزان موارد الأيدى العاملة بوضع مهمات ضمانها ، فى خطة العمل ، لفروع الاقتصاد والمناطق غير المكتفية بموارد الأيدى العاملة ، بما فى ذلك مهمات توزيع واعادة توزيع الكوادر ، وتأمين العمل للشبيبة .

٥ – تحديد الحاجة الى الكوادر المؤهلة ، والتخطيط لاعدادها

ان تحديد الحاجة الى الكوادر المؤهلة يكوّن عنصر الحسابات الميزانية الأساسى لتأمين هذه الكوادر للاقتصاد الوطنى . والحسابات الميزانية تربط الحاجة الاضافية الى الكوادر بامكانيات تأمينها الموجودة ، مع أخذ القاعدة المادية المناسبة بالحسبان . وعند ذاك يسترشد أولا بتلبية حاجة فروع الاقتصاد الوطنى الرئيسية الى الكوادر المؤهلة (العمال والاختصاصيين) ، أى تلك الفروع التى يتوقف عليها التحقيق الناجح لخطة تطوير الاقتصاد الوطنى كلها فى المرحلة التخطيطية المعنية .

يتلخص المطلب الرئيسى ، المطروح على طرائق تحديد الحاجة الى الكوادر المؤهلة ، فى أن تعطى هذه الطرائق امكانية حساب تأثير الظروف المختلفة على تكون هذه الحاجة ، على أكمل وجه. ويشمل تحديد الحاجة الى الكوادر المؤهلة مرحلتين : تحليل التغيرات الجارية فى تكوين العاملين المهنى-التأهيلى بفعل تأثير التقدم التكنيكى ، والحسابات المباشرة لحاجة مختلف الفروع اليهم ، خلال المرحلة التخطيطية ، مع مراعاة اتجاهات وأبعاد التقدم التكنيكى . وتوضع على أساس هذه الحسابات خطط اعداد العاملين .

تحديد الحاجة الى العمال الاكفاء . يعتبر نقطة الانطلاق تحليل

التغيرات فى تكوين العمال المهنى-التأهيلى نتيجة للتقدم التكنيكى فى مرحلة التقرير .

ولهذا الغرض يجرى ، قبل كل شىء ، تصنيف العمال . ويقوم فى أساسه المبدأ الانتاجى-التكنيكى ، الذى يسمح بتقسيم مهن واختصاصات العمال الى مجموعات ، وفقا لعلاقتها بادوات الانتاج وبالمجرى التكنولوجى . وتحدد المهن والاختصاصات الرئيسية فى كل مجموعة مهنية ، مع الأخذ بالاعتبار ، عند ذاك ، أهمية هذه المهنة أو تلك لكل فرع ، وانتشارها فى الفرع ، ومستقبلها نتيجة للتقدم التكنيكى .

وتعتبر مادة انطلاق فى تحديد تعداد العمال حسب المهن للمرحلة التخطيطية المعطيات عن كمية وتركيب مجموع الالآت والمعدات ، وخطة التدابير التنظيمية-الفنية ، وتخطيطات حجم الانتاج وانتاجية العمل ، ومعدلات نفقات العمل ، أما فى مجال الخدمات العامة — فالمعطيات عن تطور شبكة المشاريع والمؤسسات والمنظمات .

ففى البداية يحسب تعداد العمال الكلى وفق المهن للمرحلة التخطيطية ، ومن ثم تحدد الحاجة الاضافية اليهم ، بالأخذ بالاعتبار زيادة أماكن العمل والتعويض عن تناقص العاملين (التناقص الطبيعى ، والانتقال الى الدراسة ، والخ .) .

والشىء الرئيسى فى تحديد تعداد العمال حسب المهن هو اختيار الطريقة التى تسمح بحساب خاصية الفرع والمعطيات الأولية ، على أكمل وجه . وتستخدم فى الحسابات للمستقبل ، طرائق الحساب الموحدة ، التى تسمح بحساب عدة أشكال الحاجة الى العمال الأكفاء ، تبعا لتغير المعطيات المنطلق منها . وعند ذاك ، تستخدم ، بصورة

واسعة ، تبعية التكوين المهنى التجريبية لمستوى قاعدة الانتاج التكنيكية . ومن الصعب جدا حساب الحاجة الى العمال الأكفاء فى تلك الفروع ، التى لا تجرى فيها زيادتهم المطلقة ، وليس هذا فحسب ، بل ان تعداد عمال بعض المهن يأخذ بالتقلص . ونتيجة لذلك ، ترتسم تطورات جوهرية فى تركيب العمال المهنى دون زيادتهم المطلقة .

تستخدم فى مختلف الفروع والصناعات ، بصورة رئيسية ، وتبعا لطابع الانتاج ، والوظائف العملية التى يقوم بها العمال ، ووجود المعلومات ، ثلاث طرائق لتحديد تعداد العمال حسب المهن .

وفى حالة ما اذا كانت تحسب كثافة عمل انتاج المنتجات ، فان تعداد عمال المهن المعنية يحصل عليه على أساس المعطيات عن نفقات العمل . غير أن هذه المعطيات لا تشمل كل مجموعة عمال المشاريع والمؤسسات ، ولا تحسب بالحجم الكامل الا فى بعض الفروع .

وفى الفروع والصناعات ذات السير الآلى للانتاج ، وعند تنفيذ الوظائف الخاصة بتشغيل المعدات (المكائن ، الآلات المركبة) التكنيكى ، يحدد تعداد العمال حسب المهن ، انطلاقا من معدلات العمل . ويعتبر من ضمن هذه المجموعة أيضا الأشخاص العاملون فى العمليات الاضافية والمساعدة ، التى تضمن استمرار المجرى التكنولوجى .

وفى حالة ما اذا كان العمال يقومون بتنفيذ وظيفة التأثير المباشر على موضوع العمل ، وتعدادهم يتوقف على تغير حجم الانتاج ، فان

الحاجة اليهم حسب المهن تحدد ، انطلاقا من وجود المعدات ومعدل الانتاج .

وتتسم بأهمية كبيرة حسابات الحاجة الاضافية الى العمال الأكفاء نتيجة لزيادة أماكن العمل .

وفى فروع الاقتصاد الوطنى ، حيث تحدد الحاجة الى العاملين ، انطلاقا من توزيعهم على أماكن العمل ، يحدد تكوينهم المهنى للمستقبل على أساس معدل التعداد والخدمة ، مع اعتبار توسع شبكة المشاريع والمؤسسات المعنية .

ويعتبر المشكلة المنهاجية الهامة لتحديد الحاجة الى العمال حسب المهن تبيان تعداد عمال المهن الجديدة ، التى تبرز الى الوجود نتيجة للتقدم التكنيكى ، وكذلك تعداد العمال الذين يقعدون عن العمل نتيجة تأثير المكننة والأتمتة . ويتسم حساب التكوين المهنى لفئات العمال هذه فى قسم قائم بذاته ، ليس بأهمية منهاجية فحسب، وانما بأهمية عملية كبيرة أيضا . وبالأخذ بالحسبان التطورات المرتقبة فى قاعدة الانتاج التكنيكية ، وتأثيرها على تغير تعداد العمال حسب المهن ، يكون من الضرورى تحديد التدابير ، مقدما ، للاستخدام العلمى للعمال الاكفاء . ويقتضى هذا الأمر تحديد مقدار العمال الذين يجب أن تجرى اعادة اعدادهم ، وفى أى المهن ، وذلك لاستخدامهم فى هذا المشروع ، وفى المشاريع الأخرى لهذا الفرع ، أو فى الفروع الأخرى . ويمكّن تحديد الحاجة الى المهن الجديدة من اجراء التعديلات (التصحيحات) ، فى حينه ، على تركيب الكوادر ، التى قد بدأت بالتعليم .

ان الحاجة الاضافية الى العمال الأكفاء تحدد ، كذلك ،

للتعويض عن تناقص العاملين حسب سنوات المرحلة التخطيطية . وفى ممارسة التخطيط فى الاتحاد السوفييتى يميزون ، من وجهة النظر المنهاجية ، بين التناقص الطبيعى (بسبب الوفاة ، والعجز عن العمل ، والاحالة على التقاعد) ، والتناقص لأسباب أخرى ، وكذلك عدم استقرار القوة العاملة . ومن ضمن الأسباب يؤخذ بالاعتبار : الانتقال الى الدراسة بالانقطاع عن العمل ، الانتقال الى وظائف الاختصاصيين بعد انهاء المؤسسات التعليمية العليا والثانوية المتخصصة بدون الانقطاع عن العمل ، الانتقال الى العمل فى المهن والوظائف الأخرى ، التى لا ترتبط بالحصول على التعليم الخاص ، وكذلك ترك العمل للالتحاق بالخدمة العسكرية . هذا وان عدم استقرار الكوادر ، عند حساب الحاجة الاضافية اليها ، يؤخذ بالحسبان فى حالة ما اذا كان يجرى بين الفروع .

ويجرى ، كقاعدة عامة ، حساب الحاجة الاضافية الى العمال ، للتعويض عن التناقص ، بالاجمال ، بدون التحديد حسب المهن المعينة . ومن ثم يجب أن تؤخذ بالاعتبار النسبة المحددة لتاركى العمل لأسباب مختلفة ، عند حساب مقدار عمال كل مهنة . ولا حاجة الى الدرجة المطلقة للدقة فى حسابات من هذا النوع . ولهذا ، فهى تحقق انطلاقا من المعطيات الموحدة .

ولتحديد الحاجة الاضافية الى العمال ، للتعويض عن التناقص ، يؤخذ بالاعتبار : تكوين العمال من حيث السن خلال المرحلة التخطيطية ، بما فى ذلك من هم فى سن التقاعد حسب الجنس ؛ وتحسين ظروف العمل والانتاج ؛ وتغير تركيب الانتاج ؛ وتوسيع نطاق التعليم العالى والثانوى المتخصص . وبأخذ هذا بالحسبان ، تصحح

المعطيات المعنية المتكونة خلال السنوات الأخيرة . وتعتبر هذه الحسابات غير صعبة ، من وجهة النظر المنهاجية . وبنتيجة الحسابات المذكورة تحدد الحاجة الى الكوادر المؤهلة حسب المهن .

توضع خطة اعداد العمال حسب المهن ، على أساس حسابات الحاجة الى العمال الأكفاء ، واعتبار نتائج تحليل تغير مضمون العمل والوظائف التى يقوم بها العمال .

وتعتبر اعادة اعداد العاملين مشكلة صعبة بسبب التطورات المرسومة فى تكوين العمال المهنى-التأهيلى بفعل تأثير التقدم التكنيكى . وهنا يجب تمييز العمال بمجموعتين : غير الأكفاء وقليلى الكفاءة ، من جهة ، وذوى الكفاءة العالية ، من جهة أخرى . واذا كانت اعادة الاعداد فى الحالة الاولى تعتبر ، من حيث الجوهر . اعداد عمال للمهنة والكفاءة الجديدتين ، فان اعادة اعداد العمال الأكفاء من مهنة الى أخرى يمكن أن تحقق فى المشاريع ، بصورة مباشرة . مع العلم أن العمال الأكفاء يحصلون ، كقاعدة عامة ، على مهنة جديدة لها علاقة بالاولى .

تحديد الحاجة الى الاختصاصيين . تحدد الحاجة الى الاختصاصيين ، بغض النظر عن مجال نشاطهم ، انطلاقا من حجم الأعمال المخطط كله ، وحجم العمل ، الذى يقوم به كل اختصاصى ، أو جهده .

ويعتبر نقطة الانطلاق بناء نموذج استخدام الاختصاصيين فى المرحلة السابقة للمرحلة الجارى تخطيطها . ويمكن مثل هذا النموذج من اظهار توفر كوادر الاختصاصيين فى المشاريع والمؤسسات والمنظمات ، حسب التخصص والكفاءة ، خلال المرحلة التى يشملها

التقرير . والمعطيات المستحصلة تعتبر قاعدة لتحديد الحاجة الى الاختصاصيين فى المرحلة التخطيطية . وهنا يكون من الضرورى القيام بتحليل استخدام الاختصاصيين .

ومن الضرورى تحديد الحاجة الى الاختصاصيين للوظائف الجديدة فى المشاريع والمؤسسات والمنظمات العاملة ، والتى تدخل الى حيز العمل فى المرحلة التخطيطية ، لكل على حدة .

وانطلاقا من الخطط الطويلة الأمد للمشاريع العاملة ، والمنظمات الأخرى وخطط التدابير التنظيمية‌التكنيكية ، تدخل التغيرات الضرورية (الزيادة أو التقليص) على عدد الوظائف المنطلق منه . وتعتبر هذه المعطيات أساسا لحساب الحاجة المطرد الى الاختصاصيين . وتنحصر صعوبة تحديد الحاجة الى الاختصاصيين فى كون المرحلة ، التى تحدد من أجلها هذه الحاجة ، لا تتطابق مع المرحلة التخطيطية . فالمرحلة الرئيسية للتخطيط تعتبر خمس سنوات ، بينما الحاجة الى الاختصاصيين يجب أن تحدد لمدة ٨ — ١٠ سنوات مقدما . ويستلزم هذا طريقتين لحساب العوامل المؤثرة على الحاجة الى الاختصاصيين . فللسنوات الخمس الأولى تحدد الحاجة فى كل اختصاص ، انطلاقا من الاعدادات المفصلة لتطوير الانتاج والمجال غير الانتاجى ، الموضوعة فى الخطة الخماسية . أما للخمس سنوات القادمة فالحسابات تجرى بطريقة موحّدة حسب مجموعات الاختصاصات ، مع الأخذ بالحسبان الحسابات التى تم اجراؤها لمرحلة الخطة الخماسية ، والاتجاهات العامة لتطور الفروع .

وهنا تحسب الحاجة فى الفرع ، بالاجمال ، مع استخدام معدلات تشبع الفرع بالاختصاصيين .

ويتوقف اختيار المعدل على الظروف المعينة لهذا الفرع أو ذاك من فروع الانتاج (مثلا ، تعداد الاختصاصيين بالنسبة لكل ١٠ الآف كيلوواط من الطاقة المحددة للمحطة الكهربائية ، أو بالنسبة لكل ١٠٠٠ مغزل فى صناعة النسيج ، والخ .) . وهذه المعدلات يمكن أن توضع حسب معطيات التصاميم التكنيكية للمشاريع ، التى ستدخل الى حيز العمل فى نهاية المرحلة التخطيطية (الخمس سنوات) ، وأن تشمل كل الفرع . وفى حالة ما اذا لم يكن مقررا ادخال مشاريع جديدة الى حيز العمل ، فان من الممكن الحصول على المعدل من معطيات المشاريع المتقدمة من الناحية الاقتصادية التكنيكية .

ويمكن توزيع المعلومات عن ازدياد تعداد الاختصاصيين ، المستحصلة على أساس هذه الحسابات ، حسب مجموعات الاختصاصات ، مع مراعاة تركيبها المتكون حتى نهاية المرحلة التخطيطية (الخمس سنوات) ، واتجاهات تغيرها خلال هذه السنوات .

أما فيما يتعلق بفروع مجال الخدمات العامة ، وبعض أنواع النشاط الأخرى ، فان الحاجة فيها الى الاختصاصيين للمرحلة ، التى تتعدى حدود الخمس سنوات ، يمكن حسابها بالطريقة المستعملة فى الحسابات للخمس سنوات .

ان الحساب المفصل للحاجة الى الاختصاصيين خلال مرحلة الخمس سنوات يأخذ بالحسبان ، قبل كل شىء ، تأثير التقدم التكنيكى . ويؤثر على زيادة الحاجة الى الاختصاصيين تعقد مسميات وتنوع المنتجات ، اذ أن ذلك يؤدى الى زيادة كثافة العمل فى اعداد

العمليات التكنولوجية ، ويعقد الاشراف على مراعاة العملية التكنولوجية .

والعوامل الأساسية ، التى تقلل من الحاجة الى الاختصاصيين ، هى التخصص والتعاون فى الانتاج ، والانتقال الى انتاج منتجات أقل تعقيدا ، وتحسين تنظيم ادارة الانتاج ومكننة العمل الادارى ، ورفع مستوى كفاءة العمال ومستوى تعليمهم العام .

وتحدد الحاجة الى الاختصاصيين فى فروع المجال غير الانتاجى بمقاييس الملاك الجارية خدمته ، وبتكوينه حسب السن والجنس، وبطابع الخدمة، وبالتركيب التنظيمى لمؤسسات الخدمات العامة. وأصعب شيء هنا هو تحديد الحاجة الى كوادر العلم وخدمة العلم.

أما فى تلك الفروع ، حيث تحدد الحاجة الى الاختصاصيين على أساس معدلات الملاك (التعليم ، الصحة ، والخ .) ، فمن الممكن تحديدها بواسطة تقسيم حجم الأعمال الكلى ، فى المرحلة التخطيطية ، على مقدار العمل المحدد لكل اختصاصى .

وفى المشاريع والمؤسسات والمنظمات ، المدخلة الى حيز العمل من جديد ، يكون من الممكن أن تحسب الحاجة الى الاختصاصيين لزيادة الوظائف ، انطلاقا من الملاكات الموجودة فى التصاميم التكنيكية للمشاريع الجارى بناؤها ، ومن ملاكات المشاريع المتقدمة من الناحية التكنيكية والتنظيمية ، التى أدخلت الى حيز العمل فى السنوات الأخيرة من المرحلة التى يشملها التقرير .

ومن الأنجع اجراء حساب الحاجة الى الاختصاصيين ، للتعويض عن تناقصهم ، على حدة ، لتحديد احتمال التناقص الطبيعى ، والتناقص بسبب الانتقال الى العمل فى الفروع الأخرى ،

والى الدراسة بالانقطاع عن العمل ، وبغيرها من الأسباب . وليس لمثل هذا التحديد أهمية عملية فى الاقتصاد الوطنى ، بصورة عامة ، اذ أنه يكون من الضرورى فى هذه الحالة التعويض عن التناقص الطبيعى فقط . غير أن اعتبار هذه العوامل ضرورى ، عندما يجرى حساب الحاجة فى مناطق البلاد ، وعلى الأخص فى المشاريع ، بصورة منفردة . وعند ذاك يكون من الممكن ، للمرحلة التى تتعدى حدود الخمس سنوات ، تحديد التناقص الطبيعى فقط .

ويحدد حجم قبول الطلاب فى المؤسسات التعليمية العليا والثانوية المختصة ، على أساس حسابات الحاجة الاضافية الى الاختصاصيين . ونتائج هذه الحسابات يمكن أن تستخدم ، كذلك ، لتعديل ملاكات الطلبة ، الموجودة حين بداية المرحلة التخطيطية ، واعادة توزيعهم حسب الاختصاصات ، وفقا لاحتياجات الاقتصاد الوطنى الناشئة من جديد .

٦ – تنظيم الدولة فى مجال استخدام وتوزيع القوة العاملة

ان التنظيم المنهاجى للانتاج الاجتماعى لايعنى وضع خطة اقتصادية وطنية فحسب ، وانما أيضا تحقيقها فى ممارسة البناء الاقتصادى ، وكذلك ادارتها الفعالة الجارية والاشراف على تنفيذها وتحقيقها ، انطلاقا من الحالة المتغيرة . ويتطلب هذا أشكالا تنظيمية معينة لتنظيم الدولة فى مجال حساب ، وتوزيع ، واعادة توزيع القوة العاملة . وفى الاتحاد السوفييتى يحقق ، بشكل ممركز ، اشراف الدولة على الاستخدام الأكثر صحة للقوة العاملة فى الاقتصاد الوطنى .

وكانت أول هيئة للدولة فى مجال تنظيم توزيع واستخدام موارد الأيدى العاملة فى الاتحاد السوفييتى هى مفوضية العمل الشعبية ، التى تأسست فى عام ١٩١٧، بعد ثورة أكتوبر مباشرة. وكان قد ألقى على عاتقها عدد كبير من الواجبات الخاصة بتنظيم الأجرة، وصيانة العمل، وتنظيم الدولة للعلاقات المتبادلة بين العمل ورأس المال ، والاشراف على مراعاة قوانين العمل ، وتوضيح استخدام قوانين العمل الجارى مفعولها ، وتبيان حاجة الصناعة ، والزراعة ، والتجارة الى القوة العاملة ، وفى المستقبل وضع خطة العمل ، والخ .. وكانت لهذه الهيئة شبكة متفرعة من المنظمات المحلية .

ولعبت دورا خاصا بين الهيئات المحلية بورصات العمل . وكانت لها أهمية خاصة فى مرحلة ما قبل الخطة الخماسية الأولى (حتى عام ١٩٢٩) . فلقد كان من واجبها القيام بوظائف الوساطة فى استئجار القوة العاملة ، وكذلك استمالة العمال للعمل فى جميع فروع الصناعة . ولكن الدور الأكبر لعبته بورصة العمل فى مجال حساب طلب وعرض العمل ، والاشراف على العاطلين الذين يستلمون تعويضات ، وحساب القوة العاملة وتوزيعها المنهاجى فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى . وكان اعلام السكان بوضع سوق العمل المحلى احدى الوظائف المهمة لهذه الهيئات . ولهذا الغرض كانت تصدر نشرات خاصة تحتوى على معلومات عن الوضع فى سوق العمل .

وبمناسبة وضع أول خطة خماسية (فى نهاية العشرينيات) ، قامت مفوضية العمل الشعبية بوضع خطط تأمين القوة العاملة للصناعة والنقل ، حسب المهن والكفاءة المطلوبة فى المنطقة المعينة . هذا ، وكانت الخطط ، تهدف الى تخليص المشاريع من فائض القوة

العاملة ، وتوجيه الأخيرة الى المشاريع المحتاجة ، واعادة توزيع كوادر العمال الأكفاء من مناطق الى أخرى ، واعداد العمال الأكفاء الجدد . ولقد قامت مفوضية العمل الشعبية بعمل جل فى حساب موارد الأيدى العاملة حسب مناطق البلاد .

وفى السنوات التالية تغيرت أشكال هيئات الدولة ، القائمة بتنفيذ هذه الوظائف أو تلك فى مجال تنظيم الدولة لاستخدام موارد الأيدى العاملة ، بتغير الظروف فى البلاد .

ففى الوقت الحاضر تقوم بهذه الوظائف فى البلاد لجان الدولة لاستخدام موارد الأيدى العاملة لدى مجالس وزراء الجمهوريات المتحدة .

ويعتبر احدى أهم مهام اللجان حساب ودراسة وضع موارد الأيدى العاملة فى مناطق البلاد ، واعداد المقترحات لاستخدامها وتوزيعها العلميين . وتقوم هذه الهيئة باحصاء السكان ، الذين هم بحاجة للالتحاق بالعمل ، وتبين حاجة مناطق البلاد المعينة الى زيادة أماكن العمل الجديدة ، وتدلى ، على أساس الميزان المتكون لموارد الأيدى العاملة ، بقرارها بشأن مشروعات خطط تطوير هذه المنطقة أو تلك من مناطق البلاد (وبالأخص بشأن توزيع الانتاج) ، من وجهة نظر عامل موارد الأيدى العاملة . ولهذا الغرض يجرى تحليل دقيق وشامل لتعداد وتكوين السكان ، بما فيهم غير العاملين فى الانتاج الاجتماعى ، وتدرس هجرة السكان ، وكذلك عدم استقرار القوة العاملة وأسبابه .

ويدخل فى واجب اللجان وضع التوصيات ، المعللة اقتصاديا ، فى الاتجاهات الرئيسية لاستخدام موارد الأيدى العاملة العلمى فى

المناطق المعينة ، وكذلك الاقتراحات بالحل الفعال لمسألة تأمين السكان بالعمل .

وتعتبر احدى الوظائف المهمة للجان اخبار السكان عن الحاجة الى القوة العاملة فى مناطق البلاد ، مع ذكر المهن ، وشروط العمل والمعيشة فى المناطق ، التى هى بحاجة الى موارد الأيدى العاملة .

والحلقة السفلى فى نظام تنظيم الدولة فى مجال توزيع واستخدام موارد الأيدى العاملة تركز اهتمامها الرئيسى فى احصاء السكان ، الذين يمكن جذبهم الى الانتاج الاجتماعى اذا توفرت شروط معينة (الحاق الاطفال بدور الحضانة ورياض الأطفال ، وجود عمل غير بعيد عن المسكن ، والخ .) ، وتقوم بتأمين العمل هذا ، وباخبار السكان عن الحاجة الى القوة العاملة، وتدرس وضع موارد الأيدى العاملة فى المناطق المعينة ، وتضمن تنفيذ الخطة الخاصة باستئجار القوة العاملة المنظم ، وتقطين السكان .

ويصبح الوظيفة المهمة للجان استخدام موارد الأيدى العاملة العمل فى مجال الارشاد المهنى للشباب ، وحل المهمات الأخرى ، التى تضمن الاستخدام العلمى لعمل السكان .

الفصل السابع

الوسائل الاقتصادية لتحقيق الخطط

ان الادارة التخطيطية هى الخاصية المميزة لتأدية نظام الاقتصاد لوظائفه ، ذلك النظام القائم على الملكية الاشتراكية ، والاهتمام العام بالاستخدام الأفضل لجميع الطاقات الانتاجية لتلبية احتياجات الانسان ، تلبية شاملة . ويبدو هذا فى النشاط الموجه والواعى والمنسق للاجهزة الاقتصادية ، التى تضمن تنسيق الممارسة الانتاجية والتجارية لكل مشروع ، أو مؤسسة ، مع مصالح الشعب العامة .

ويقوم جهاز الادارة التخطيطية للاقتصاد بثلاث وظائف أساسية :

– يحلل الوضع المتكون فى الاقتصاد ، والاتجاهات الرئيسية لتطوره فى المستقبل ؛

– يعد ويتخذ القرارات (بشكل خطة اقتصادية وطنية ، ووثائق توجيهية أخرى) ؛

– يقوم بتحقيق مجموعة من التدابير التوجيهية والاقتصادية ، التى تضمن تحقيق الحلول المقررة .

لقد بحثت الوظيفتان الأوليتان للادارة التخطيطية فى الفصول السابقة ، أما فى هذا الفصل فسيدور الحديث عن وظيفتها الثالثة ،

أى عن مجموعة التدابير والواجبات ، التى تضمن تنفيذ الخطة الاقتصادية الوطنية ، وعن التأثير المنظم الفعال لهيئات الادارة فى مختلف مراحل عملية اعادة الانتاج الموسعة .

١ – التنظيم المباشر وغير المباشر

أسفرت تجربة البناء الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى عن أنه لتحقيق خطة الدولة فى الحياة ، يمكن بنجاح استخدام نوعين من طرائق التنظيم : أ) نوع التنظيم المباشر ، ب) والتنظيم غير المباشر .

يعتبر المبدأ المنطلق منه لاستخدام النوعين من الطرائق تحقيق القيادة الممركزة للنظام الاشتراكى للاقتصاد ، أى الاتجاه الواحد والتنسيق للنشاط الاقتصادى فى جميع حلقاته . وهذا يعنى أن تنظيم العمليات الاقتصادية ، والتنسيق المناسب لجميع حلقات الاقتصاد الوطنى العاملة يحددان ، فى الاتحاد السوفييتى ، انطلاقا من الأهداف والمهمات العامة الموضوعة أمام النظام الاقتصادى عامة . وتعتمد مركزة الادارة التخطيطية ، فى ظروف الاشتراكية ، على مفعول القوانين الاقتصادية الموضوعية ، وعلى سيادة الملكية الاشتراكية العامة ، وعدم وجود الاستغلال . غير أن طرائق وأشكال اظهار المركزة مختلفة ، واختلافها يتوقف على ماهية المهمات ، وحلقة الاقتصاد الجارى حل هذه المهمات فيها .

ان الوظيفة العامة لادارة الانتاج الاشتراكى تقوم بها الدولة . وهنا تقوم الدولة ، فى بعض الحالات ، بدور المالك لوسائل الانتاج ، وتنظم العلاقات المتبادلة بين المجتمع ، من جهة ، والمشاريع

والافراد ، من جهة أخرى . وبقيام الدولة الاشتراكية بدور المالك لوسائل الانتاج ، تؤثر هى ، بصورة مباشرة ، على وتائر تطور القوى المنتجة وتركيبها ، وذلك بواسطة التوظيفات الاساسية الممركزة ، والقروض ، والاحتياطى ، وتقوم بوضع المهام الانتاجية المباشرة للوزارات ، وعن طريقها — للمؤسسات ، والمشاريع . ويضمن بذلك اتجاه موحد فى تكوين وتطوير ماكروتركيب الاقتصاد : الدخل القومى ، ورصيد التراكم والاستهلاك ، وأهم نسب ما بين الفروع ، والخ ..

وتتمتع هيئات الدولة ، كذلك ، بامكانية التأثير غير المباشر على الانتاج ، وذلك بتنظيم الأشكال المحددة للعلاقات الاقتصادية (وبضمنها البضائعية والنقدية) . ولهذا الغرض يستخدم ، بصورة واسعة ، التسعير التخطيطى ، والمالية ، وشروط التعريف ، ونظام التشجيع المادى .

ان الطرائق المباشرة للادارة تناسبها الاشكال التوجيهية للقيادة — فهى المهمات والتعليمات المعنونة الى منفذيها والموجهة من قبل هيئات الادارة العليا ، التى توجه ، وتنظم مباشرة تخطيط ، وانتاج ، وتداول ، وتوزيع المنتجات ، وأحيانا استهلاكها ايضا . ومن مميزاتها اقامة علاقات مباشرة بين الجهاز القيادى والقطاعات المعنية لاعادة الانتاج . ومن هنا ينجم الطابع الالزامى لقرارات هيئات التوجيه . فقرارات وتدابير الهيئات التوجيهية للادارة يجب أن تعتمد على ادراك القوانين الاقتصادية الموضوعية ، وأن تخلو من ظواهر الذاتية ومذهب الارادة . والأشكال التوجيهية للادارة فعالة ، وتعتبر أداة مهمة لتحقيق السياسة الاقتصادية ، وتستند على آلية القوانين العامة لاعادة الانتاج الاشتراكية ، وتعبر عن مصالح المجتمع كله .

أما طرائق الادارة غير المباشرة فتناسبها الأشكال الاقتصادية للتأثير على المشاريع (المؤسسات) . فبواسطة مثل هذه الأشكال تنظم عملية الانتاج عن طريق مختلف عناصر العلاقات الانتاجية . وكقاعدة عامة ، تستند الأشكال الاقتصادية للادارة على معرفة القوانين التى تعبر عن العلاقة الراسخة فى تصرف المجموعات الانتاجية والأفراد العاملين ، تبعا لظروف نشاطهم المادية . وعند استخدام الأشكال الاقتصادية تنعدم القطعية والتوجيه .

تنطلق الطرائق التوجيهية وغير المباشرة ، على حد سواء من ضرورة ربط مصالح الشغيلة الجماعية والشخصية بالمصالح العامة . ويمكن هذا من استخدام مزايا الأسلوب الاشتراكى للانتاج ، على أكمل وجه .

ان استخدام شكلى الادارة التخطيطية ، فى تنظيم اعادة الانتاج الاشتراكية ، يخدم تلبية احتياجات كل أعضاء المجتمع الاشتراكى ، التلبية الأكمل . وتنحصر احدى أكبر مهمات السياسة الاقتصادية فى التناسق الصحيح للطرائق التوجيهية والاقتصادية لادارة الاقتصاد . والطرائق المباشرة لادارة الاقتصاد تسمح بتركيز الموارد فى مجالات البناء الاقتصادى الرئيسية ، وكسب الوقت فى حل المشاكل الاقتصادية الكبرى . بيد أن هذه الطرائق تقيد ، بقدر ما ، مبادرة حلقات الانتاج السفلى .

وتتجلى خاصية الطرائق الاقتصادية فى كونها مرنة ، لحد ما ، وفى الوقت نفسه تؤثر ، لدرجة معينة ، أوتوماتيكيا ، وفى كل مكان فى الاتجاه المحدد . فهى تشمل مجموعة واسعة من التدابير ، التى تؤدى الى التغيرات التقدمية فى تركيب الاقتصاد الوطنى ، وتساعد على

استخدام الأموال الفعال لتحقيق البرامج العلمية والتكنيكية والاجتماعية الضخمة . وتتطلب هذه الطرائق الاستخدام الواسع للعلاقات البضائعية النقدية ، والقروض ، والأسعار ، والأرباح ، والميزان الاقتصادى ، ونظام التشجيع المادى . هذا وان الوسائل الاقتصادية موجهة نحو مراعاة نظام الاقتصاد ، والتحسين المستمر لتنظيم الانتاج وتكنولوجيته ، وتقليص مدد امتلاك ناصية المعدات الحديثة ، وادخالها الى الاقتصاد الوطنى ، أى أنها موجهة نحو تحفيز وتنشيط اهتمام مجموع العاملين ، وكل فرد عامل ، بزيادة وتحسين الانتاج ، عند الاستخدام الأمثل لكل الموارد الموجودة .

وعن طريق الوسائل الاقتصادية يؤثَّر ، تأثيرا منظّما ، على تنوع ونوعية المنتجات المنتجة فى المشروع ، وعلى درجة حمل الطاقات الانتاجية الموجودة ، وانتاجية عمل العاملين فى هذا المشروع ، وعلى تطور علاقاته التجارية مع موردى المواد الخام ومنظمات التصريف .

وتبدو الوسائل الاقتصادية ، فى أغلب الحالات ، بشكل معدل عددى معين يوضع على أساس نفقات العمل الضرورية ، اجتماعيا ، أو على أساس دليل فعاليتها (مردودها) . وهذه المعدلات ترتبط ، بصورة مباشرة ، بآلية مفعول القوانين الاقتصادية الموضوعية . ولهذا ، يجب على نظام المعدلات أن يستند ليس الى النفقات الفردية ، وانما الى معدل النفقات فى الفروع أو الجماعات . واستخدام هذه المعدلات كمقياس لتقدير نتائج نشاط وتشجيع مجموعات العاملين فى المشاريع ، ومقارنتها بالدلائل الفردية لنشاط المشاريع الاقتصادى يسمحان بتمييز المجموعات المتقدمة والمتأخرة ، تمييزا أكثر وضوحا ،

وموضوعيا ، بالاضافة الى ذلك . وفى تلك المشاريع ، التى تكون فيها النفقات أقل من المعدلات العامة ، ينشأ الربح الفائض ، أو نتائج العمل الاضافية بشكل آخر . ويجب أن تضمن مجموعة الطرائق الاقتصادية استخدام جزء من المفعول المحصول للتشجيع الاضافى لأحسن المجموعات الانتاجية .

ويؤدى هذا الى الازدياد الكبير لاهتمام مجموعات العاملين فى المشاريع باستخدام الموارد الانتاجية لتوسيع انتاج المنتجات ، استخداما كاملا ، وباظهار المبادرة فى تحسين معدات الانتاج وتكنولوجيته ، وفى رفع نوعية المنتجات ، وتلبية طلبات المستهلكين بأفضل شكل ممكن .

وهكذا ، فان الطرائق الاقتصادية تساعد على تدعيم تطور الاقتصاد الوطنى ، وتنشط زيادة فعاليته .

وتدخل الطرائق الاقتصادية ضمن نظام ادارة الاقتصاد التخطيطية . وتكون، فى عدد من الحالات ، دلائل للخطة لها طابع معيارى . ويلاحظ اتجاه نحو أن تؤدى بعض المهام التوجيهية لخطة الدولة وظائف الوسائل الاقتصادية (ويتعلق هذا ، مثلا ، بالمهام الخاصة بالربح والريعية) .

ولا يمكن بلوغ التأثير المنظم للطرائق الاقتصادية على انتاج وتصريف المنتجات البضائعية ، الا بشرط وجود الارتباط الوظائفى بين نتائج النشاط الاقتصادى ، والمصالح المادية (المداخيل) للعاملين .

ويجب تمييز اتجاهين لتأثير الوسائل الاقتصادية :

أ — على مصالح المجموعات الانتاجية عامة : تحفيز الاستخدام

العلمى لجميع موارد المشروع عن طريق الربح ، والدفع لقاء الأرصدة ، وأرصدة التشجيع ؛

ب – على المصالح الشخصية لكل فرد من العاملين ، دافعة اياهم الى بلوغ أعلى الدلائل الفردية (الأجرة ، المكافأة النقدية ، الاجازات الاضافية ، تحسين ظروف راحة ومعيشة العاملين) .

ان أحد الشروط المبدئية لاستخدام الوسائل الاقتصادية ينحصر فى أن توجه هذه الوسائل مبادرة المشاريع نحو تنفيذ مهمات خطة الدولة . ويتم ، عمليا ، بلوغ ذلك بواسطة المراقبة الدائمة والتنظيم المناسب لنظام الادارة الاقتصادية كله .

٢ – خصائص تطور أشكال الادارة فى الاتحاد السوفييتى

ان كل مرحلة كبرى فى تاريخ الاقتصاد السوفييتى رافقتها خصائص معينة فى استخدام هذه الطرائق أو تلك من طرائق ادارة تطوير الاقتصاد الممركزة ، وهذا ما أوجبته المهمات الخاصة والوضع التاريخى المحدد ، على حد سواء .

وهكذا ، فقد بدأت الحكومة السوفييتية ، بعد انتصار ثورة أكتوبر مباشرة ، الاعداد لاستخدام الطرائق الاقتصادية لتنظيم العمليات الاقتصادية ، استخداما واسعا . بدأ الاعداد لاصلاح نظام العملة . وكان يقصد بذلك تبديل كل العملة الصادرة سابقا بعملة جديدة ، واقرار الأسعار ، وتنظيم التجارة . غير أن الحرب الأهلية ، التى بدأت آنذاك ، والتدخل الأجنبى أرغما على تأجيل هذا العمل . واقتضى الأمر اتخاذ التدابير العاجلة لتعبئة جميع الموارد لاحتياجات

الجبهة ، ولتخفيف التأثير على الاقتصاد من جانب النظام النقدي المالي المختل ، وعفوية السوق الخاص .

وفي نهاية عام ١٩١٧ ، وبداية عام ١٩١٨ ، قامت الدولة السوفييتية باحتكار تجارة البضائع المهمة جدا ، وحددت لها أسعارا ثابتة . ولكن محدودية الموارد التجارية ، التي كانت بحوزة القطاع المؤمم ، لم تمكن من تنظيم التجارة الواسعة بالأسعار الثابتة . فالطلب كان يفوق العرض ، بصورة حادة . وكان يجري ، بصعوبات كبيرة على الأخص ، تبادل البضائع مع القرية . وكانت الحكومة تلجأ ، أكثر فأكثر ، الى التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية ، وذلك لكي تنظم ، في ظروف عدم وجود البضائع ، تموين الجبهة والمؤخرة المجدد للغاية . وكانت الشغيلة تمون بتعيينات طعام ، بأسعار منخفضة . وفي داخل القطاع المؤمم كان المشروع يسلم منتجاته ، حسب تعليمات الهيئات المركزية ، لمشروع آخر ، بدون أية حسابات مالية . وكان من شأن اصدار العملة ، في وضع مثل هذا ، ان تهبط قيمة مداخيل القطاع الخاص ، وأصبح أحد أشكال تعبئة موارد الاقتصاد لاحتياجات الجبهة . وازداد مقدار العملة المتداولة ، بشكل جاوز الحد . فتحت تأثير الطلب ، الذي تزايد بشدة ، بلغت الأسعار مقادير خيالية في السوق غير المنظمة . وكفت العملة عن قيامها بدور المكافئ العام . ولقد اختل نظام العلاقات البضائعية النقدية كله .

أصبح الشكل العيني للتبادل هو السائد في تبادل المنتجات ليس في الأسواق المحلية فحسب ، وانما أيضا على نطاق الدولة كلها . وأدخل نظام مصادرة المواد الغذائية ، الذي قضى بمصادرة

كل فائض المواد الغذائية لدى الفلاحين مما يزيد عن المعدل المحدد . وحتى بداية عام ١٩٢١ ، سدت الشغيلة فى المدن احتياجاتها ، بصورة رئيسية مجانا ، على حساب تعيينات الطعام ، والخدمات العامة ، وغيرها من الخدمات . وكانت التدابير الطارئة ، التى اتخذتها الدولة السوفييتية ، اضطرارية ودعت اليها الحالة العصيبة للغاية فى أعوام الحرب الأهلية .

ان الانتقال الى الظروف السلمية مكن من تحقيق انعطاف شديد نحو السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) . ولقد اقتضت هذه السياسة انعاش العلاقات البضائعية النقدية ، والتطوير التفضيلى وبكل الوسائل للتجارة ، وبالدرجة الأولى ، بين المدينة والقرية ، وعلى هذا الأساس النهوض بالقوى المنتجة للبلاد .

وفى الظروف الجديدة للتطور السلمى للاقتصاد برز أمام الدولة الاشتراكية عدد من المهمات الجديدة . وكان من الضرورى السيطرة على الية التبادل البضائعى والقيام ، عن طريق التدابير الاقتصادية المنتظمة والمدروسة بدقة ، بالسيطرة على زمام تنظيم السوق والتداول النقدى . ولقد أجرى اصلاح جدى للادارة فى عامى ١٩٢١ — ١٩٢٢. وأصبحت تروستات الدولة ، التى كانت تضم عددا من المشاريع ذات نفس التخصص ، وكذلك منظمات التخطيط والتصميم ، أصبحت كلها حلقة رئيسية تعمل على أساس الميزان الاقتصادى . وكان التجهيز المادى والتكنيكى ، وتصريف البضائع يجريان عن طريق اتحادات التروستات ، التى كانت تقوم بوظيفتها على أساس تجارى . وفى تلك السنوات بدأ وضع وتكوين الطرائق والأشكال الجديدة لتنظيم وتخطيط الأسعار الممركزين ، فاستخدمت ، مثلا ،

طرائق التقدير ، استخداما واسعا ، عند وضع الأسعار . وأعطى الحق للجمعيات التعاونية بوضع أسعار المفرق ، وفقا لحالة السوق .

يجب اعتبار اصلاح نظام العملة فى أعوام ١٩٢٢ — ١٩٢٤ ، والذى تم بنتيجته تكوين عملة ثابتة فى الاتحاد السوفييتى ، من عداد أهم التدابير التى خلقت الظروف اللازمة لتحقيق السياسة الاقتصادية الجديدة . وجرت التسوية بين الطلب والعرض فى سوق البضائع ، واستقرار مستوى الأسعار .

ركز الاهتمام الخاص ، فى هذه الفترة ، على قضايا التحفيز بواسطة الوسائل الاقتصادية ، وزيادة فعالية العمل فى الصناعة ، وتخفيض تكاليفه . واتضح أن التروستات والمؤسسات ، العاملة على أساس الميزان الاقتصادى والتى تم تأسيسها عند الانتقال الى السياسة الاقتصادية الجديدة ، هى الشكل الأصح لحل مثل هذه القضايا . وأصبحت بعض فروع الصناعة ، بعد انتقالها الى نظام الميزان الاقتصادى (عام ١٩٢٢) ، تحصل على الربح بعد ما كانت غير مربحة .

ان تحسين الدلائل التكنيكية والاقتصادية لعمل صناعة الدولة قد خلق الامكانيات السانحة لضبط نظام التسعير . وأعيد النظر ، غير مرة ، فى أسعار شراء البضائع الصناعية من أجل تخفيضها . وحددت لعدد من البضائع أسعار قصوى . ومن أجل ترخيص المواد الأولية ، كالخامات والخشب والفحم النباتى ، التى تلعب فى سعرها دورا كبيرا كلفة نقلها ، كانت لتخفيض تعاريف نقلها بواسطة السكك الحديدية أهمية كبيرة فى تلك السنوات .

واتخذت التدابير ، كذلك ، لاستقرار وتخفيض أسعار المفرق.

وادخلت على الكثير من البضائع أسعار اجبارية لكل أنواع التجارة سجلت في بطاقات . ووضعت هيئات الدولة مبادئ جديدة لتنظيم العلاوات التجارية . وحددت هذه العلاوات ، في البداية ، بالنسبة المئوية الى حجم تكاليف تداول المنظمات المتاجرة ، مما لم يشجع على التنظيم الرشيد للتجارة ومكافحة الخسائر ، أولا ، ولم يحدد مستوى أسعار المفرق ، ثانيا . وأخذت العلاوات التجارية الجديدة توضع بالنسبة المئوية الى أسعار الصناعة الشرائية ، مما زاد فعالية تنظيم أسعار المفرق ، زيادة كبيرة .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة ، والاستخدام الواسع ، الى جانب الطرائق التوجيهية والتخطيطية ، لاشكال السوق في تحفيز نمو الانتاج ، واصلاح نظام العملة ، واستقرار الاسعار — ان كل هذا مكن ، في مدد قصيرة نسبيا ، من اعادة مستوى ما قبل الحرب في انتاج الصناعة والزراعة ، وتنظيم التبادل الموزون للبضائع بين القرية والمدينة ، ورفع مستوى الشغيلة المعيشي بعض الشيء .

غير أنه بقيت معلقة مهمة القضاء على التأخر الكبير لاقتصاد البلاد عن اقتصاد البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا . وانتصبت مهمة التغيير النوعي الشديد لتركيب المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ، ومهمة تكوين قاعدة مادية وتكنيكية حديثة في مدة قصيرة ، وتطوير العلم . وتطلب كل هذا طرائق أكثركمالا لحل الكثير من المشاكل الاقتصادية ، مما رمز الى بداية مرحلة جديدة في تطور الادارة التخطيطية .

باقرار الخطط الخماسية الأولى ، اشتدت وظيفة اعادة التوزيع ، التي تقوم بها هيئات الادارة المركزية ، بسبب ضرورة تعبئة التراكم

لتمويل البناء الاساسى فى الصناعة ، الضخم بالنسبة لذلك الوقت . ولعبت الادارة التخطيطية دورا فعالا فى آلية اعادة توزيع الأموال بين الفروع .

واقتضت ضرورة تركيز النصيب الأكبر من التراكم فى عهدة الهيئات المركزية ، من أجل التطوير العاجل للفروع الرئيسية من الصناعة الثقيلة ، توسيعا كبيرا لتطبيق طرائق القيادة المباشرة ، والتوجيهية . وأخذت الدولة على عاتقها جميع النفقات الخاصة بتمويل البناء الأساسى ، وتوسيع الأرصدة الانتاجية .

ولهذا الغرض نفسه ، استخدمت على نطاق واسع الاعانة المالية من الميزانية ، التى حصرت ، بقدر كبير ، غلاء المنتجات نتيجة ارتفاع سعر الكلفة . وفى الحقيقة ، كان قد وضع فى الثلاثينيات ، بمساعدة اعانة الدولة المالية ، نظام جديد للأسعار الثابتة يختلف ، نوعيا ، عن نظام العشرينيات للاسعار الثابتة . ولقد ضمنت المدفوعات من الميزانية التعويض عن كل نفقات المشاريع المنتجة المالية ، أى تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم المادية . وهكذا ، فان نظام الاعانة المالية مكن ، بالرغم من نواقصه الجدية ذات الطابع الاقتصادى ، من المحافظة على استقرار الأسعار خلال فترات طويلة ، ومن ضمان امكانية ادارة التداول النقدى فى وضع صعب للغاية . وكانت كل هذه التدابير مخصصة لمدة معينة .

ان النجاحات فى تطوير الصناعة ، واتمام تعميم التعاون فى الزراعة رافقتها زيادة محسوسة فى فعالية الانتاج ، وتدعيم الحالة الاقتصادية العامة فى البلاد ، مما وجد تعبيره فى نظام العلاقات البضائعية النقدية أيضا . وتوسع ، تدريجيا ، مجال استخدام الطرائق

والوسائل الاقتصادية لتنظيم وتحفيز التطور الاقتصادى . ولكن بداية الحرب العالمية الثانية كانت قد أخلّت بهذا الاتجاه ، تلك الحرب التى تطلبت الحد الأقصى من توتر قوى الشعب ، وتعبئة كل الأموال لضمان النصر على العدو . ولحل هذه المهمة ، اقتضى الأمر من جديد تقوية الطرائق المباشرة لادارة الاقتصاد .

وبقيت هذه الطرائق أيضا فى المرحلة الأولى لما بعد الحرب ، عندما كان على الاتحاد السوفييتى أن يعيد تعمير الاقتصاد الوطنى ، وأن يقضى على عواقب الحرب ، ويعجل نمو مقدرته الاقتصادية ، مستخدما مزايا طرائق الادارة الجديدة لتركيز الأموال فى قطاعات البناء الاقتصادى الرئيسية . ولقد برزت مهمة ربح الوقت ، وتعجيل وتائر التطور الاقتصادى للفروع الرئيسية ، كمهمة رئيسية . وتحتل المرتبة الأولى ، فى الوقت الحاضر ، مهمات تعجيل وتائر ارتفاع المستوى المعيشى للناس السوفييت ، وزيادة فعالية الانتاج . ويرافق الوضع الجديد، والمهمات الجديدة ، بالاعادة الجوهرية لبناء جهاز الادارة التخطيطية . وتنحصر أكبر مهمة فى استخدام الموارد الموجودة بأكبر فعالية ، وذلك لنمو جميع الفروع المتناسب ، ولضمان التوازن الديناميكى للاقتصاد الوطنى على أساس تكنيكى أعلى ، وللنمو المطرد لرفاهية الشعب .

٣ – الاصلاح الاقتصادى الحديث

يحقق فى الاتحاد السوفييتى اصلاح اقتصادى يقضى بتطبيق النظام الجديد للتخطيط والتحفيز الاقتصادى . فتحسين التخطيط الممركز ونظام التحفيز المادى يتجاوبان وظروف البناء الاقتصادى ومهامه فى الوقت الراهن .

وفي مجال التخطيط يزداد دور الخطط الطويلة الأمد ، التى تقضى بحل القضايا الاقتصادية والاجتماعية الكبرى ، وتحقيق التطورات التقدمية فى تركيب الاقتصاد الوطنى ، وتطبيق منجزات العلم والتكنيك ، وتنشئ ، فى الوقت نفسه ، أساسا مستقرا وطيدا للتخطيط فى المصانع .

وبالاضافة الى ذلك ، فان التخطيط الاقتصادى الوطنى للدولة يتخلص ، تدريجيا ، من ضرورة حل المسائل الصغيرة والخاصة ، ممركزا قواه واهتمامه على القضايا المبدئية للتطوير المتناسب للانتاج الاجتماعي ، وزيادة فعاليته .

ان الانتقال الى ظروف النشاط الاقتصادى الجديدة تطلب تحسين تخطيط المالية والقروض ، تحسينا كبيرا ، واستخدام الأسعار والأرباح والجوائز المالية ، استخداما أكمل .

وتمكنت الادارة الممركزة ، فى ظروف الاصلاح الاقتصادى ، من تحقيق الاشراف والتأثير الموجه على نشاط المشاريع الاقتصادى، بواسطة مجموعة الوسائل الاقتصادية . وتوسعت حقوق المشاريع كثيرا ، بدورها ، وتعمل آلية التحفيز المادى لمجموع العاملين ولكل فرد ، وتوجه المشروع نحو نظام العمل الأكثر فعالية .

وبهذه المناسبة ، يكتسب أهمية كبيرة للغاية اختيار المقاييس (الدلائل) المعلّل للتقدير الموضوعى لنتائج نشاط المشاريع الاقتصادى والتحفيز المادى للمجموعات الانتاجية .

ولتقدير عمل المجموعات الانتاجية وتشجيعها ، وبالتالى لتوجيه نشاطها الاقتصادى ، يستخدم دليل المنتجات المصرفة ، وكذلك دليلا الربح والربعية .

ان هذه الدلائل بعيدة عن أن تؤثر على نشاط المشاريع الاقتصادى ، تأثيرا متساويا . فدليل المنتجات المصرفة ، الذى حل محل مهمة « المنتجات الاجمالية » ، له عدد من المزايا الواضحة ، اذا ما قورن معها ، اذ انه يعبر عن علاقة الانتاج بتلبية احتياجات المجتمع . وبذلك تحفز اعادة تركيب التنوع فى صالح المنتجات ، التى تتمتع بالاقبال لدى المستهلكين ، ويحفز رفع مستوى نوعيتها . غير أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن دليل المنتجات المصرفة قد ورث عن « الاجمالى » صفة غير مستطابة : فهو يحفز انتاج المنتجات الكثيفة المادة ، والبضائع من الخامات الغالية ، ويعرقل ادخال بديلاتها الرخيصة ، وتقليل وزن المصنوعات . وأظهر التطبيق أن فى العديد من المشاريع ، التى يكون فيها حجم المنتجات المصرفة مقياسا لتقدير وتحفيز النشاط الانتاجى ، تجرى التطورات فى التنوع فى صالح البضائع المصنوعة من أنواع الخامات والمواد الغالية نسبيا ، وهذا غالبا ما يؤدى الى ارتفاع معدل أسعار البضائع المنتجة من هذا النوع .

ويخدم دليلا الربح ، وبالأخص الريعية ، بدرجة أكبر ، مصلحة التحفيز الأكثر فعالية للانتاج على مستوى المشاريع والمؤسسات .

وهذا لا يعنى أن الربح يصبح هدف النشاط الانتاجى للمشاريع . وآلية ضبط المشاريع الذاتى لنظام العمل الأكثر اقتصادية تعمل فى نطاق خطة الدولة ، التي توجه جميع حلقات الاقتصاد الوطنى نحو التلبية القصوى لاحتياجات المجتمع . ويعتبر دليلا الربح والريعية موضعين للتخطيط الممركز . وفى هذه الظروف ، يكون الربح ، من

جهة ، كأحد الأشكال الرئيسية لتحقيق الدخل الصافي المخصص لتكوين أرصدة التراكم والاستهلاك الاجتماعية ، ومن الجهة الأخرى ، كدليل معمم لنتائج الانتاج .

ويحدد الربح من الفرق بين قيمة المنتوجات المصرفة بأسعار الجملة ، وبين سعر كلفتها . ودليل الربح يرشد ، سواء بالكمية أو بالمعدل ، نحو رفع فعالية الانتاج الاقتصادية . وفيه يُعكس المفعول الاقتصادى من زيادة حجم تصريف المنتوجات البضائعية ، ومن تخفيض سعر كلفتها ، ورفع مستوى نوعيتها ، اذ أنه يجب أن تحدد ، كقاعدة عامة ، لمصنوعات ذات صفات استهلاكية أحسن أسعار أكثر ارتفاعا . فالمشروع يستلم الربح ، عندما يكون أصحاب الطلب قد دفعوا لقاء المنتجات : ويعنى أنه أنتج ما هو ضرورى لتلبية احتياجات المجتمع .

بيد أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ، أن تجاوز مهمات زيادة كمية الربح يمكن أن يحقق ليس بطريقة التنظيم الأحسن للعملية التكنولوجية ، وتعبئة كل الاحتياطي الآخر فحسب ، وانما كذلك على حساب التوظيفات الأساسية الاضافية ، وتراكم الأرصدة الانتاجية المفرط . ولهذا ، فمن غير الممكن الحكم ، موضوعيا ، قبل الحين ، على نتائج عمل المشروع ، حسب الحجم المطلق لدخله الصافى فقط . وللحصول على وصف صحيح لنشاط المشروع الاقتصادى ، تجب حتما مقارنة حجم الربح المستحصل بجميع النفقات ، التى أنفقت من أجل الحصول على الربح . ولهذا ، ففى نظام النشاط الاقتصادى الجديد يستخدم ، لتقدير عمل المجموعات الانتاجية المادى وتحفيزها ،

دليل مستوى الربحية أيضا ، أى نسبة الربح الى قيمة الأرصدة الانتاجية الأساسية المستخدمة وقيمة الأموال المتداولة المحددة .

يعتبر نظام التشجيع المادى جزءا مكونا لآلية الادارة الاقتصادية الجديدة . والتطابق المبدئى بين مصالح المجتمع الاشتراكي ، ومصالح المجموعات المختلفة ، يسمح باقامة نظام التشجيع المادى بشكل ، بحيث يكون من المربح للمشروع انتاج المنتجات الأكثر فعالية ، من وجهة نظر الاقتصاد الوطنى بأكمله .

ولاثارة الاهتمام المادى لدى المجموعة الانتاجية بضمان العمل الربحى ، تكوّن في المشاريع أرصدة التشجيع الثلاث التالية :

أ ــ رصيد التشجيع المادى ؛

ب ــ رصيد التدابير الاجتماعية‌الثقافية والبناء السكنى ؛

جـ ــ رصيد تطوير الانتاج .

ان الرصيد الأول يخصص لمنح الجوائز المالية للعاملين في المشاريع ؛ لدفع المكافأة لقاء النتائج السنوية للنشاط الاقتصادى لكل المجموعة ، وكذلك لدفع الجوائز المالية الفردية والاعانات المالية لبعض العاملين . وتزداد أهمية هذا الرصيد كحافز مادى .

ويعتبر رصيد التدابير الاجتماعية‌الثقافية والبناء السكنى مصدرا لتمويل بناء مؤسسات الأطفال ، والمراكز الرياضية ، ومبانى السكن ، ودور الراحة التابعة للمصانع ، وكذلك لتحسين الخدمات الثقافية والمعيشية للعاملين فى المشاريع .

وكلما ازدادت ربحية الانتاج وحجم المنتجات المصرفة ، كلما ازداد حجم أرصدة التشجيع هذه . وبذلك يثار الاهتمام ، لدى كل

عامل ، ومهندس ، ومستخدم فى المشروع ، ببلوغ دلائل عمل عامة عالية ، والقيام بالتدبير الاقتصادى بصورة علمية واقتصادية .

أما رصيد تطوير الانتاج ، الذى يتكون على حساب الربح جزئيا ، وعلى حساب حسوم الاستهلاك جزئيا ، فيستخدم لتمويل مصروفات المشروع على تجديد المعدات ، وتطبيق التكنيك والتكنولوجيا الجديدين ، ورفع مستوى نوعية المنتجات .

بعد الانتقال الى ظروف التدبير الاقتصادى الجديدة فى المشاريع بفضل الحوافز المادية والمعنوية ، ورفع المستوى العلمى لتخطيط وتنظيم العمل ، ارتفعت كثيرا وتائر نمو الانتاج ، وازدادت الريعية ، وتحسنت الدلائل التكنيكية الاقتصادية الأخرى . والى جانب ذلك ، ارتفع ، على حساب الجوائز المالية والدفع من أرصدة التشجيع ، معدل الأجرة ، ويلاحظ هذا ، بصورة خاصة ، بالنسبة للتكنيكيين والمهندسين ، الذين يلعبون الدور القيادى فى تنظيم النظام الأمثل لنشاط المشروع الانتاجى .

وفعال ، بصورة خاصة ، استخدام الطرائق الاقتصادية للقيادة الممركزة على مستوى المؤسسات . ففى نطاق وظائف المؤسسات الخاضعة لنظام الميزان الاقتصادى تدخل مسائل السياسة التكنيكية ، والتوظيفات الأساسية ، وتوزيع واعادة توزيع الموارد المالية ، بما فى ذلك بمساعدة الأسعار المقدرة ، وتنظيم تصريف المنتوجات البضائعية ، وكفالة تسوية الحسابات فى الحين مع الموردين . ويسمح هذا بالجمع بين الاتجاه نحو مساواة التوصيفات الكمية للوسائل كالسعر ، والريعية ، والدفع لقاء الأرصدة ، والحسوم لأرصدة التشجيع ، مساواة

على أساس معدل الفروع ، وبين طريقة التباين فى تقدير العمل وتحفيز المجموعات الانتاجية للمشاريع المنفردة .

ان أهم مقدمة لاستخدام الطرائق الجديدة للادارة التخطيطية ، استخداما ناجحا ، هو التحسين المطرد لاستخدام العلاقات البضائعية النقدية فى اطار تخطيط وادارة الانتاج الممركزين . ويقتضى الاصلاح تغييرات محددة فى مجال تداول وسائل الانتاج ، أيضا . وتطور تجارة الجملة يطرح ، بدوره ، بشكل حاد ، مسألة الموازنة بين الطلب والعرض على وسائل الانتاج . ويتطلب حل هذه المسألة تحسين التخطيط المالى ، تحسينا كبيرا ، وبالأخص وضع الموازين لمداخيل ومصاريف المشاريع والمؤسسات .

ومن المهم ، للعمل الفعال لفروع الاقتصاد الوطني فى الظروف الجديدة ، أن تحقق كل التدابير الخاصة بتحسين التخطيط والتحفيز الاقتصادى ، بصورة شاملة ، مع الأخذ بالحسبان العلاقات المتبادلة المعقدة بين جميع فروع الاقتصاد .

٤ – السعر كعامل تنظيم

يقتضى التحقيق المتتابع لتدابير الاصلاح الاقتصادى تحسين التسعير التخطيطى المطرد ، وزيادة دور السعر المنظِّم ، وتحويله الى أداة مرنة وفعالة من ادوات خطة الدولة .

وحسبما تبين التجربة ، فان اعادة بناء نظام التسعير النافذ المفعول ، اعادة نوعية ومتعددة الجوانب ، تعتبر احدى المشاكل الرئيسية لتحقيق الاصلاح الاقتصادى . فالسعر يجب أن يكون حافزا هاما لنمو فعالية الانتاج الاجتماعى ، وتعجيل التقدم التكنيكى .

وتتوقف امكانيات ونطاقات استخدام الطرائق الاقتصادية ، فى قيادة الاقتصاد الاشتراكي ، فى الكثير على نوعية وكمال الأسعار المعمول بها . وتأدية الآلية الجديدة للتخطيط والتحفيز المادى وظيفتها ، تأدية طبيعية ، يمكن أن تحقق ، اذا ما كانت الأسعار للأنواع المعينة من المنتجات معللة ومنسقة ، اقتصاديا .

ويستمر التحسين المطرد لآلية التسعير التخطيطى ، بشدة ، فى الاتحاد السوفييتى . ففى عامى ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، تمت اعادة النظر عامة فى أسعار الجملة للمنتجات الصناعية . ويستمر العمل بالتنظيم والترتيب العمليين الجاريين لنظام التسعير النافذ المفعول . ويكوّن نظام الأسعار للمستقبل . ويستند كل هذا العمل الى سلسلة كبيرة من الأبحاث العلمية ، التى قام بها العلماء السوفييت فى السنوات الأخيرة ، ويجرى التحقق منه ، تجريبيا ، على النماذج الاقتصادية الرياضية . وما دام السعر يعتبر موضعا للتخطيط ، أى مقولة يمكن ادارتها بوعى ، فان من الممكن التعبير فى مستويات وتناسبات الأسعار عن مصالح كل المجتمع ، أى أخذ متطلبات القوانين الاقتصادية للاشتراكية بالحسبان .

غير أن السعر يعتبر ، كذلك ، أهم عنصر لآلية السوق ، واذا فهو واقع تحت تأثير قانون القيمة . وتجاهل قانون القيمة يعنى ، فى الواقع ، تجاهل الظروف الموضوعية ، التى تتطور فيها مئات آلاف الخلايا الانتاجية لنظام الاقتصاد الاشتراكى — المشاريع . ويعتبر قانون القيمة قانونا لحركة الأسعار فى الاقتصاد الاشتراكى ، أيضا .

ويوجه قانون القيمة ، معبرا عن الترابط الموضوعى المتبادل بين مصالح المجموعات المختلفة ، التى تصرف منتجاتها كبضاعة ،

يوجه هذه المجموعات نحو نظام التوفير . فالواقع أن سعى بعض المشاريع المتناقض لبلوغ ظروف البيع – الشراء ، الأكثر ربحا ، يجد توازنه في سعر معين . فللسعر طابع موضوعي راسخ ، وليس عفوي ، أي انه يعتبر قانونا تنتهي اليه نسب تبادل البضائع ، في آخر المطاف . ويتأتى من ذلك ، أن تناسبات الأسعار التخطيطية ، لبعض البضائع ، يجب أن تتجاوب مع نسب النفقات الضرورية ، موضوعيا ، لانتاجها .

يتكون معدل النفقات اللازم ، اجتماعيا ، عند صنع الكمية الأساسية من منتجات النوع المعنى في ظروف الانتاج الطبيعية ، وعند متوسط مستوى المهارة وشدة العمل . وعمليا ، يكون هذا المعدل قريبا من المعدل المتوسط في الفرع . ومن الاعتراف بمعدل النفقات الموحد ، تستخلص النتيجة حول موضوعية معدلات تكاليف الانتاج المتوسط للفرع ودخل المشروع الصافي .

ويعير ، في السنوات الأخيرة ، علم الاقتصاد والممارسة الاقتصادية ، في الاتحاد السوفييتي ، اهتماما خاصا لأن تحسب في السعر نوعية البضائع ، القادرة على الاحلال الواحدة محل الأخرى . وفي الماضي كانت المشاريع ، التي تقوم بتحسين المعطيات التكنيكية الاقتصادية لمنتجاتها ، كثيرا ما تمر بصعوبات مالية ، اذ أن نفقاتها الاضافية لم يعوض عنها في الأسعار . أما الآن ، فعند تعليل الأسعار تسود طريقة حساب ليس تكاليف الانتاج فحسب ، وانما أيضا الصفات الاستهلاكية للبضاعة .

والقيمة الاستهلاكية هي عبارة عن مجموعة معينة من الصفات المفيدة للبضاعة ، التي تلبي احتياجات الانسان المادية أو الروحية .

وتضطر الوحدة والعلاقة المتبادلة ، بين القيمة الاستهلاكية والقيمة ، المنتجين الى الاهتمام بالجانب النوعى للعمل ، وبفائدته . واذا حدث وأن اختلت هذه العلاقة ، لسبب من الأسباب ، مثلا ، عندما لا يأخذ السعر بالحسبان الصفات الاستهلاكية ، فان الاهتمام بتحسين نوعية المنتجات يختفى لدى المشروع .

وتهم المستهلكين ، بالدرجة الأولى ، الصفات المفيدة للمنتوجات ، ومن ثم السعر . فلا يمكن تصريف أرخص البضائع ، اذا لم تلب صفاته الاستهلاكية حاجات المشترين . ولا يعنى ، مطلقا ، وضع المسألة بهذه الصيغة أن قيمة البضاعة المنتجة تختفي ، أو تبدل بمقولة الفائدة . فجانبا البضاعة هما حقيقة واقعية ، ويتعلق الواحد بالآخر . ويعنى هذا ، عمليا ، أن المنتوجات ذات النوعية الأحسن ، بالمقارنة مع الكمية الأساسية من المنتجات المستخدمة لنفس هذا الغرض ، يجب أن تكون لها ، كقاعدة عامة ، أسعار جملة مرتفعة . وفى هذه الحالة يكون للمشاريع اهتمام مادى بالانتقال الى انتاج منتجات جديدة ذات صفات استهلاكية محسنة وتجديد طراز المنتجات المألوفة سابقا .

ويوجد ، دائما ، حد موضوعى للاضافة الى السعر مقابل تحسين نوعية المنتجات . ويميز مثل هذا الحد المستوى ، الذى من المربح فيه ، على السواء ، استخدام المصنوعات القديمة والمحسنة فى الاقتصاد الوطنى . وهذا يعنى أن كل المفعول ، من زيادة الصفات الاستهلاكية ، قد أدخل فى سعر الشراء ، وهو يبقى بكامله عند المنتجين . وبهذا الخصوص تبرز أمام التسعير التخطيطى مهمة صعبة ــ تملك ناصية طرائق تحليل وحساب الفعالية الاقتصادية

لاستخدام أنواع المنتجات القابلة للتبديل ، الواحدة محل الأخرى .
وبدون وجود مثل هذه المعلومات ، لا يمكن التصرف الناجح بالأسعار ، واستخدامها كأداة للتأثير الاقتصادى على تركيب العرض والطلب .

وتتلخص صعوبة المهمة فى أن مستوى ومقدار قيمة الاستهلاك لا يتوقفان على التوصيفات العينية-المادية للمصنوعات فحسب ، وانما أيضا على مجال وطريقة استخدامها . ومثال ذلك ، لا يمكن التأكيد ، دائما ، على أن الأنابيب العديمة اللحام هى أفضل ، نوعيا ، من الأنابيب الملحمة بالكهرباء . ففى بعض مجالات الاستهلاك ، كشبكة أنابيب المياه ، لا تعطى الانابيب العديمة اللحام أى مفعول اضافي ، بالمقارنة مع الأنابيب الملحمة بالكهرباء ، بينما تستخدم ، عمليا ، هى وحدها فى انتاج مراجل الضغط العالى . وهنا تكون الفائدة العامة من الأنابيب العديمة اللحام أكثر بكثير . وهكذا ، فان السعر يجب أن يأخذ بالحسبان ليس التحسين ، المحصل فى الانتاج ، للمعطيات التكنيكية-الاقتصادية للمنتجات فحسب ، وانما أيضا ذلك المفعول ، الذى يحقق ، عمليا ، عند استخدام هذه المنتجات فى مختلف فروع الاقتصاد الوطنى .

ان أهمية دراسة التأثير المنظّم للسعر التخطيطى على العرض والطلب تزداد ، مع تحسن توازن مختلف نواحى الاقتصاد السوفييتى ، ومع توسع مجال العلاقات البضائعية-النقدية ، وبصورة خاصة ، مع تطور تجارة وسائل الانتاج بالجملة . والتوازن العام ، أو التناسب بين العرض والطلب يتوقف ، بصورة حاسمة ، على أحوال ثلاثة : مستوى الانتاج ، وأسعار التصريف ، ومقدار الأموال لدى المستهلكين .

وللتسعير دور كبير الأهمية فى آلية توازن تركيب العرض والطلب . وهذا التركيب قد يختل (وكثيرا ما يختل فى الواقع) فى نطاق توازنهما العام . وهنا تصدف حالتان نموذجيتان : الأولى ، عندما يكون السبب ، فى مثل عدم التطابق هذا ، هو اختلال التناسب فى التركيب العيني-المادى للبضائع المنتجة ، الذى كثيرا ما يكون ، بدوره ، نتيجة لاختلاف فائدة انتاج بعض المصنوعات ، بسبب تركيب الأسعار الذى لا أساس له . والثانية ، عندما يكون السبب فى اختلال التناسب هو الاخلال بتناسب أسعار المصنوعات القابلة للتبديل ، الواحدة محل الأخرى ، وذلك عندما تصبح المصنوعات-البديلة أرخص ، اصطناعيا ، أما تصريف نوع المنتجات التقليدى فيصطدم بصعوبات . وفى هذه الحالة تصبح ضرورية التغييرات اللازمة فى تناسبات الأسعار ، مع مراعاة الفعالية الاجتماعية لهذه المواد القابلة للتبديل ، الواحدة محل الأخرى . وبالتالي ، يعاد التوازن بين العرض والطلب ، وتخلق المقدمات لتطبيق الطرائق الاقتصادية لتنظيم الانتاج ، وتوزيع المصنوعات المعنية .

الفصل الثامن

تنظيم وضع الخطة ، والاشراف على تنفيذها

ان التنظيم الحديث للتخطيط ، في الاتحاد السوفييتي ، هو حصيلة تطور تاريخي مديد . ويحقق التخطيط ، في آن واحد ، في مجالات ثلاثة ـ مجال الاقتصاد الوطني ، ومجال الفرع ، والمجال الاقليمي . وتبين الممارسة في الاتحاد السوفييتي ، والبلدان الاشتراكية الأخرى ، أن اعداد وتحقيق خطط الاقتصاد الوطني يقتضيان انشاء هيئات تخطيط خاصة للدولة ، وكذلك هيئات تخطيط في نظام ادارة فروع الاقتصاد الوطني والمشاريع .

١ ـ تركيب هيئات التخطيط

تقوم بمهمة التخطيط في الاتحاد السوفييتي ، بصورة مباشرة ، هيئات التخطيط التالية ـ هيئات الدولة (لجنة الدولة للتخطيط في الاتحاد السوفييتي ، لجان الدولة للتخطيط في الجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتي ، اللجان التخطيطية التابعة للجان التنفيذية لسوفييتات نواب الشغيلة في الاقاليم والمقاطعات والنواحي) ، هيئات الادارات (المديريات والأقسام التخطيطية الاقتصادية في الوزارات والمصالح) ، وهيئات التخطيط الانتاجية (الاقسام التخطيطية للمشاريع والمؤسسات) .

تقسم هيئات الدولة للتخطيط الى ثلاث مجموعات ــ هيئات لعموم الدولة، وهيئات الجمهوريات ، والهيئات المحلية. وهى تكون ، من الناحية التنظيمية ، نظاما واحدا . وتعتبر مهمتها العامة وضع الخطط الشاملة لتطوير الاقتصاد الوطنى (لعموم البلاد ، وللجمهوريات المتحدة أو ذات الحكم الذاتى ، أو للاقاليم ، أو المقاطعات ، أو المناطق) ، والتحقق من تنفيذها .

تعتبر لجنة الدولة للتخطيط التابعة لمجلس الوزراء فى الاتحاد السوفييتى ، (الغوسبلان) ، هيئة مركزية لتخطيط الاقتصاد الوطني لعموم الدولة . وهى تخضع ، بصورة مباشرة ، لمجلس الوزراء في الاتحاد السوفييتى ، وتقوم بالتخطيط لعموم الدولة .

وتركز لجنة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى انتباهها في تأمين النسب والعلاقات الاقتصادية الوطنية الصحيحة ، ورفع مستوى فعالية الانتاج الاجتماعى ، وايجاد الموارد لنمو الدخل القومى السريع ولارتفاع المستوى المعيشى . وهى تؤمن وحدة كل نظام التخطيط ، وحدة تنظيمية ومنهاجية . ولجنة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى لا تقوم باعداد خطط الاقتصاد الوطنى فحسب ، وانما تشرف على تنفيذها أيضا . ويعار عند ذلك ، اهتمام خاص للقيام ، فى الحين ، بتشغيل الطاقات الانتاجية ، واستيعاب الأنواع الجديدة من المنتجات . وتعد لجنة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى التدابير للتلافي ، فى الحين ، لبعض حالات اختلال التناسب فى تطور الاقتصاد الوطنى ، التى قد تحدث عند تنفيذ الخطة .

وتقوم بتنفيذ وظائف خاصة ، فى التخطيط لعموم الدولة ، لجان الدولة التابعة لمجلس الوزراء فى الاتحاد السوفييتى : لشؤون

البناء ؛ لشؤون العلم والتكنيك ؛ لشؤون التجهيز المادى-التكنيكى .
ومن تسمياتها تتضح الوظائف ، التى تقوم بها هذه الهيئات فى نظام قيادة الدولة لتطوير الاقتصاد الوطنى .

وتمارس تخطيط تطوير فروع الاقتصاد الوطنى الوزارات ، والمصالح ذات طابع الفروع ، بالاشتراك مع لجنة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى ، وهيئات التخطيط الأخرى . وتركز فى وزارات الاتحاد السوفييتى ادارة الانتاج ، وكذلك ادارة نشاط مؤسسات البحث العلمى ، والتخطيط والتصميم للفروع المعنية من الصناعة .

ان التخطيط الاقليمى تقوم به الهيئات الاقتصادية واللجان التخطيطية المحلية . فاللجان التخطيطية فى المقاطعات (الاقاليم) ، والمدن والنواحى تقوم بوضع مشروعات الخطط الشاملة لتطوير الاقتصاد والثقافة ، وتقديمها للمصادقة عليها الى اللجان التنفيذية المعنية لسوفييتات نواب الشغيلة المحلية . وبعد المصادقة عليها ، ترفع هذه الخطط الى هيئات التخطيط الأعلى .

ولقد ازداد كثيرا ، فى ظروف المبدأ الفرعى لادارة الصناعة ، دور لجان الدولة للتخطيط فى الجمهوريات المتحدة ، كهيئات للدولة تحدد ، على أساس الدراسة الشاملة لامكانيات واحتياجات الجمهورية ، النسب الأكثر نجعا فى تطوير اقتصادها ، والتوزيع الفعال للقوى الانتاجية ، وطرق التطوير الشامل للاقتصاد متمازجة مع التخصص الناجع فى تقسيم العمل على نطاق الاتحاد السوفييتى .
وتقف أمام لجان الدولة للتخطيط فى الجمهوريات المتحدة مهمة ضمان التمازج الصحيح لمبادئ التخطيط الاقليمية والفرعية .

وتنظر مجالس وزراء الجمهوريات المتحدة فى مشروعات خطط المشاريع الموجودة على اراضي الجمهوريات ، التى وضعتها الوزارات والمصالح فى الاتحاد السوفييتى ، وتقدم اقتراحاتها فيها الى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى ، ولجنة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى .

٢ - أنواع الخطط ، والعلاقة المتبادلة بينها

يمكن تصور مجموعة الخطط فى الاتحاد السوفييتى ، ونظام العلاقة المتبادلة بينها ، بشكل مخطط هرمى تكوّن خطط المشاريع الانتاجية أساسه ؛ ومن ثم تأتى ، فى مجال التخطيط الفرعى ، خطط المؤسسات الانتاجية ، ومن بعدها خطط المنظمات الفرعية المركزية . وفى مجال التخطيط الاقليمى ، تأتى خطط هيئات التخطيط الاقليمية ، بما فيها خطط الجمهوريات المتحدة . وأخيرا ، تكلل قمة هذا الهرم خطة الدولة لتطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى .

تعد خطة الدولة ، على حد سواء ، بالتعبير القيمى (الاجمالى) ، وبالتعبير العينى — حسب كمية هذه الأنواع ، أو تلك ، من المنتجات الواجب انتاجها فى المرحلة المخططة .

ان الخطة الاقتصادية الوطنية هى عبارة عن مجموعة مهمات توضع للاقتصاد الوطنى السوفييتى ، بصورة عامة ، وللفروع على حدة ، وفقا للهدف الموضوع أمام الاقتصاد للمرحلة التخطيطية المعينة. ولبساطة استخدام الخطة ، تجمّع هذه المهمات ، التى يسمونها أيضا دلائل الخطة ، فى أقسام منفصلة . ويتوقف تركيب خطة الدولة ، طبعا ،

على مدى تطور الاقتصاد الوطنى ، وماهية التركيب الاجتماعى والفرعى للانتاج الاجتماعى ، وكذلك على أهداف ومهمات الخطة . وتحتل الأقسام ، المتعلقة بآفاق تطور القضايا الاجتماعية ، المرتبة الهامة فى خطة الدولة . وترسم الخطة الزيادة المطردة لمداخيل الشغيلة ، وتطوير العلم ، والثقافة ، والصحة .

ويتحقق الوصول الى رفع المستوى المادى لمعيشة الشعب ، فى ظروف المجتمع الاشتراكى ، على أساس التقدم التكنيكى ، وتحسين التكنولوجيا ، وبصورة رئيسية ، على حساب نمو انتاجية العمل . ولهذا ، ففى جميع أقسام الخطة يولى الاهتمام الكبير لمسألة زيادة انتاجية العمل .

ان خطة الاقتصاد الوطنى تحتوى ، حتما ، على أقسام تحدد تطور الصناعة ، والزراعة ، والنقل ، والمواصلات ، والتجارة الخارجية ، والتجهيز المادى-التكنيكى ، وتداول البضائع بالمفرق ، وتطور مناطق اقتصادية معينة ، وكذلك رفع المستوى المعيشى للسكان . وتعتبر الخطة الاجمالية لتطوير الاقتصاد الوطنى ، التى تضم الدلائل الرئيسية للانتاج المادى ، وللعمل والأجرة ، والمالية ، وسعر الكلفة ، والتراكم ، قسما معمما فى الخطة .

ويعبر التركيب الفرعى للخطة الاقتصادية الوطنية عن الأشكال الحقيقية للتقسيم الاجتماعى للعمل ، وعن تخصص الجهاز الانتاجى ، والصناعة وفروع الاقتصاد الوطنى الأخرى .

تعتبر خطة المشروع حلقة قاعدة فى كل نظام التخطيط الفرعى . ففى خطة المشروع تحدد حجوم ومدد انتاج المنتجات ، والموارد الانتاجية اللازمة لذلك ، وكذلك العلاقات الاقتصادية

الرشيدة مع المشاريع والمنظمات الأخرى ، وأخيرا ، الدلائل المالية للنشاط الاقتصادى .

وخطط الحلقة الادارية الوسطى (الشركات ، والمؤسسات) تقوم بتجميع هذه الخطط ، وتضم عددا من الحالات الجديدة فى تنسيق المشاريع الخاضعة لها : ففيها تجد حلها مسائل التخصص والتعاون فى الانتاج ، ومسائل السياسة التكنيكية ، وكذلك دفع أجرة العمل ، والأسعار ، وتصريف المنتجات ، وغيرها من المسائل .

وخطط الهيئات الاقتصادية المركزية (الوزارات ، والمديريات العامة) هى خطط شاملة لتطوير الفرع المعنى . ففيها تؤخذ بالحسبان : حجوم الأنواع الرئيسية من منتجات الفرع المعنى ، ومخصصات الأجور ، واعادة التجهيز التكنيكى للمشاريع العاملة ، والتخصص والتعاون والتجميع فى الانتاج ؛ والبناء الجديد ، مع الاعتبار للاستخدام الأفضل للطاقات العاملة والأرصدة الاساسية ؛ والدلائل المالية .

وتنص خطط الفروع على أولوية التطوير لأكثر أنواع الانتاج والعمليات التكنولوجية فعالية ، وتعميق التخصص والتعاون للفروع ، ومكننة وأتمتة العمليات الانتاجية ، وصنع نماذج لما هو جديد من أهم الآلات ، والأجهزة ، والمعدات ، والمواد ، والبضاعة للسكان . ويولى اهتمام كبير لوضع واستخدام المعدلات التقدمية للمواد ، والوقود ، ونفقات العمل ، واستخدام الطاقات الانتاجية الرشيد ، وزيادة انتاجية العمل ، وتخفيض سعر الكلفة .

ان كل خطط فروع الانتاج المنفصلة ترتبط ، بعضها ببعض ، بدقة ، وتكوّن خطة اقتصادية موحدة . فقط ، بنتيجة التنسيق الدقيق للخطط الفرعية ، يتكون ذلك التناسب المحافظ عليه ، عن وعى ،

فى الاقتصاد الوطنى ، والذى يمثل أهم ميزة من ميزات التخطيط الاشتراكى .

والتخطيط الفرعى ، رغم كل أهميته ، لا يشمل العديد من مسائل العلاقات الاقتصادية للصناعة فى الاقليم . ولهذا ، فان التخطيط الفرعى يجب اقترانه بالتخطيط الاقليمى حسب المناطق الاقتصادية . وهذا يمليه ، قبل كل شىء ، أن كل مشروع له علاقات متطورة ، الى هذا الحد أو ذاك ، مع المشاريع الأخرى لهذه المنطقة الاقتصادية . وبالاضافة الى ذلك ، فان ضرورة الخطة المنطقية (الاقليمية) يستوجبها وجود مشاريع الصناعة المحلية والجمهورية ، التى لا تشملها الادارة الفرعية الممركزة .

٣ – التتابع فى وضع الخطة

يقوم فى أساس عملية وضع واقرار خطط الاقتصاد الوطنى مبدأ المركزية الديموقراطية . ففى مشروع توجيهات الهيئات القيادية للبلاد تصاغ المهمات الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، الأساسية للمرحلة القادمة ، وتحدد الاتجاهات الرئيسية فى تطوير الاقتصاد ، وتعين أهم النسب ، وحجوم الانتاج ، ووتائر نمو فروع الاقتصاد الوطنى الضخمة . وتساهم الملايين من الناس فى مناقشة هذه المشروعات . وتعتبر الدلائل الأساسية ، التى حددتها التوجيهات ، قاعدة انطلاق لاعداد مشروعات الخطط . وتوضع مشروعات الخطط ، التى وضعتها المشاريع ، فى أساس خطط الوزارات ، والمصالح ، والاقاليم ، والمقاطعات ، والجمهوريات ذات الحكم الذاتى والجمهوريات المتحدة . وتقوم لجنة الدولة للتخطيط فى الاتحاد

السوفييتي ، بمشاركة عدد من الهيئات والمصالح المركزية ، بتنسيق وربط هذه المشروعات ، ربطا متبادلا ، معدة بذلك مشروع خطة تطوير الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي عامة . وبعد مصادقة مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي عليها، توصل مهمات خطة الاقتصاد الوطني الى المنفذين المعينين . ومن ثم تقوم المشاريع بوضع الخطط المفصلة لنشاطها الانتاجي الاقتصادى ، على قاعدة مهمات الدولة التخطيطية . ويراعى مبدأ المركزية الديموقراطية في مجرى تنفيذ الخطة أيضا ، خالقا الظروف الأفضل للتناسق المعقول لمصالح المجتمع ، ومجموعات العاملين ، والعاملين الأفراد .

ان لخطط تطوير الاقتصاد الوطني طابعا توجيهيا . فهي تصادق من قبل هيئات الدولة ، وبعد ذلك تصبح مهمات الزامية . والمهمات التخطيطية ، المقررة للمشروع ، لا يمكن أن تتغير الا في حالات استثنائية ، وبعد المناقشة لهذه المسائل مع ادارة المشروع ، حسب النظام والمواعيد المحددة من قبل مجلس الوزراء في الاتحاد السوفييتي . وفي حالة ما اذا أعيد النظر في المهمات التخطيطية ، فانه يجب ، في الوقت نفسه ، تعديل كل دلائل الخطة ذات العلاقة المتبادلة ، وكذلك حسابات المشروع مع الميزانية .

ويعتبر المبدأ الهام لتنظيم التخطيط في الاتحاد السوفييتي اقتران التخطيط الجارى (السنوى) بوضع الخطط لمرحلة طويلة الأمد — بالخطط الطويلة الأمد . وتاريخيا ، ظهرت أولا، الخطط الجارية . وكانت هي خطط انتاج وتوزيع أهم أنواع المنتجات .

وفي الوقت الحاضر ، قررت الخطة الخماسية كشكل أساسي للتخطيط ، مع توزيع أهم المهمات حسب السنوات . وتدقق في

الخطط السنوية تلك المهمات ، التى توجد فى الخطط الطويلة الأمد ؛ والخطط السنوية تأخذ بالاعتبار مجرى تنفيذ الخطة الطويلة الأمد ، واحتياجات المجتمع الجديدة ، ومنجزات العلم والتكنيك .

ويعبر ، فى الخطط الطويلة الأمد ، عن المهمات الاجتماعية والاقتصادية المبدئية لتطوير البلاد ، وهى تحتوى على برامج توظيفية كبيرة تضمن ادخال منجزات العلم والتكنيك الحديثة الى الانتاج ، وتعنى النسب الاقتصادية الوطنية ، وتركيب الانتاج الاجتماعى ، ومستوى الدخل القومى ، ورفاهية الشغيلة .

وبقدر ما تتسارع وتائر الثورة العلمية والتكنيكية ، ويتوسع نطاق تأثيرها على حياة المجتمع ، بقدر ما تطرح الممارسة ، بالحاح أكثر فأكثر ، على مؤسسات البلاد التخطيطية والعلمية مهمة التخمين لأمد طويل ، ووضع فرضيات التطوير التكنيكى والاقتصادى المعللة والموثوق بها ، لدرجة كافية .

يمر وضع الخطة الطويلة الأمد بمرحلتين . فى المرحلة الأولى ، يعد فى هيئات التخطيط المركزية نموذج خطة موحد يعطى اهتداء عاما عن اتجاهات ووتائر تطوير الاقتصاد فى مرحلة الخطة الطويلة الأمد . وتوصل التخطيطات الموحدة للخطة ، بعد النظر فيها والموافقة عليها من قبل هيئات البلاد القيادية ، الى الهيئات الاقتصادية والمشاريع . وتوضع ، من بعد ، خطة مفصلة ، أى خطة أكثر دقة فى جميع حلقات الهيئات التخطيطية والاقتصادية .

ووضع الخطة الطويلة الأمد على مرحلتين ، هو مبدأ تنظيمى هام يمكن من حساب امكانيات واحتياطى الانتاج ، بأكمل صورة .

ويعتبر أهم قاعدة لوضع مهمات الخطة الطويلة الأمد حسب

السنوات ، تأمين التطوير المتزن والتناسبى للاقتصاد ، مما يقتضى توازن الخطة فى كل عام . ولكن من الطبيعي أنه لا يمكن استدراك جميع التغيرات فى الحياة الاقتصادية ، حتى ولو تم وضع الخطة الطويلة الأمد ، وضعا فى منتهى الدقة . ولهذا ، فان تعديل المهمات السنوية لا مفر منه . وتقوم بادخال التعديلات على خطط انتاج البضائع للسكان ، وفقا لتغيرات الطلبيات الى منظمات التصريف المتاجرة ، المشاريع نفسها ، فى حدود المهمات التخطيطية المحددة لها ، والخاصة بالربح .

٤ – دلائل الخطة

تكون مهمات خطة الاقتصاد الوطني أساس خطة عمل المشروع . ويظهر الدور المنظّم لخطة المشروع فى اتجاهين . أولا ، على أساس الخطة تنظم عملية الانتاج داخل المشروع ، أو داخل جهاز اقتصادى آخر . ثانيا ، فى ظروف التقسيم الاجتماعى ، العالى التطور ، للعمل ، ذلك التقسيم الذى يتميز به الاقتصاد الاشتراكى ، يستطيع كل مشروع أن يؤدى وظيفته ، فقط ، عند وجود تبادل نتائج نشاطه مع قطاعات الاقتصاد الوطنى الأخرى . وتحدد خطة المشروع العلاقات الاقتصادية للأخير فى نظام الاقتصاد الوطنى .

ودلائل الخطة ، التى تسجل المهمات الانتاجية ، والجانب الاقتصادى لعملية الانتاج داخل المشروع ، ينظر فيها ، ويصادق عليها من قبل قادة المشاريع .

وتنعكس فى الخطة العلاقات المتبادلة بين الورشات والقطاعات فى تنفيذ متطلبات التقدم التكنيكى . فالخطة الانتاجية ، مثلا ، لمصنع

لبناء الآلات متوسط الحجم تشمل عملية صنع عشرات ألوف التسميات للقطع المارة بمراحل الانتاج العديدة ، وفى داخلها — مئات ألوف العمليات التكنولوجية . ويجب أن تكون كل هذه العمليات مرتبطة ، ربطا متبادلا ، فى الزمان والمكان ، على أساس مراعاة التناسب بين حجوم العمل ، والطاقات الانتاجية .

والدلائل ، التى تحدد علاقات مشروع معين مع مشاريع ومنظمات أخرى ، لا تحتوى الا على المعطيات اللازمة لوضع النسب الاقتصادية الوطنية ، ولتنظيم علاقات المشروع الانتاجية ، وتحديد العلاقات الاقتصادية المتبادلة للمجموعة الانتاجية المعينة بالمجتمع ، والمشروع بالدولة .

والى هذه الدلائل لخطة المشروع تنسب الدلائل التالية :

فى الانتاج — حجم المنتجات المصرفة بأسعار الجملة المعمول بها . وتحدد المنتجات المصرفة ، بدون قيمة التداول داخل المصنع ، أى بدون قيمة مصنوعات الانتاج الذاتى ، المخصصة لاعادة التكييف اللاحقة داخل المشروع المعنى ؛

فى العمل — يقرر دليل واحد فقط — مخصصات الأجور العامة . وهذا يمكن المشروع من تحديد تعداد العاملين بصورة مستقلة ، ومن التصرف ، بحدود معينة بمعدل الأجرة . واقرار رصيد مخصصات الأجور يسمح بتأمين التناسب الصحيح ، بين أجرة العمل ، وبين دلائل عمل المشروع الكمية والنوعية الرئيسية (نمو حجم الانتاج ، والربح ، والخ .) ؛

فى المالية — مجموع الارباح الكلى ، ودليل الربعية (الى مجموع الأرصدة الأساسية ، والأموال المتداولة المقاسة) ؛

المدفوعات الى الميزانية (مثلا ، تسديد الأرصدة) ، والمخصصات من الميزانية . ويأخذ دليل الربح بالحسبان الدخل الصافي ، الذى كونه المشروع ، ويحفز رفع مستوى نوعية المنتجات ، واستيعاب المصنوعات الجديدة ، أكبر تقدما .

ان مهمات الربعية تحدد ، بشكل علاقة الربح الى معدل القيمة السنوى للأرصدة الانتاجية الأساسية ، ومعدلات الأموال المتداولة ؛

فى البناء الأساسى — الحجم الكلى للتوظيفات الأساسية الممركزة ، بما فى ذلك حجم أعمال البناء والتركيب ، وتشغيل الأرصدة الأساسية والطاقات الانتاجية ، على حساب التوظيفات الأساسية الممركزة ؛

فى تطبيق التكنيك الجديد — المهمات باستيعاب انتاج الأنواع الجديدة من المنتجات ، وتطبيق العمليات التكنولوجية الجديدة ، ومكننة وأتمتة الانتاج الشاملتين ، التى لها أهمية كبيرة للغاية لتطوير الفرع ؛

فى التأمين المادى التكنيكى — حجم الخامات ، والمواد ، والمعدات ، المسلمة للمشروع والموزعة من قبل المنظمة العليا .

تحدد الدلائل ، المقررة للمشروع ، فى الخطة السنوية مقسمة ، كقاعدة ، حسب أرباع السنة الأربعة ، ودلائل انتاج المنتجات ، بالتعبير العينى ، توضع فى حالات استثنائية ، موزعة كذلك حسب الأشهر ، مع مراعاة الاتفاقيات المعقودة من قبل المشروع لتسليم المنتجات .

أما دلائل المشروع الأخرى ، فلا تخضع للمصادقة من قبل المنظمات العليا ، وتوضع من قبل المشروع نفسه ، وتستخدمها هيئات التخطيط كمواد حسابية لاعداد الخطط .

٥ – الاشراف على تنفيذ خطط التطوير

تعير هيئات التخطيط اهتماما كبيرا ، عند مراقبة تنفيذ خطط الاقتصاد الوطني ، لتحليل المعطيات التى تصف حل القضايا الاقتصادية الكبرى ، وتطور فروع الاقتصاد الوطنى الرئيسية .

وتقوم لجنة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى ، ولجان الدولة للتخطيط فى الجمهوريات المتحدة ، قبل كل شيء ، بتحليل تنفيذ الدلائل المركبة الاجمالية لخطط الدولة ، على أساس معطيات هيئات الاحصاء المركزية والجمهورية ، وتتحقق ، بدقة ، من تنفيذ توجيهات وقرارات الهيئات القيادية . وتقوم الوزارات والهيئات القيادية للمشاريع بالاشراف ، دائما ، على تنفيذ الخطط ، بواسطة حلقة أوسع من الدلائل التكنيكية والاقتصادية ، التى تصف نشاط كل مشروع ، وورشة ، وساحة بناء . ولكن هذه وتلك تستخدم أساليب التحليل المنهاجية الأساسية العامة ، وطرائق تنظيم العمل الخاص بمراقبة تنفيذ الخطط .

ودراسة كل ظواهر النشاط الانتاجى-المالى ، وتحليل دلائل عمل الفرع ، أو اقتصاد الجمهورية ، يجريان حسب كل الدلائل ذات العلاقة المتبادلة . ويجب أن تكون مراقبة تنفيذ الخطط شاملة ، أى أن تشمل كل أقسام ودلائل الخطط .

ويجب ألا يكون تحليل تنفيذ الخطط ، من حيث طابعه ، حسابيا-احصائيا لا يسجل الا نتائج العمل ، وانما يجب أن يكون علميا-اقتصاديا ، وعلى أساس الدراسة العميقة لديناميكية الاقتصاد ، ومنجزات الممارسة الاقتصادية والتجربة الطليعية . ويعطى مثل هذا

التحليل المواد اللازمة لاستكشاف احتياطى الانتاج ، وتحديد المهام الجديدة لتطوير الاقتصاد .

وتعتبر مقارنة أرقام الخطة والتقرير المثال العملى الأساسى للمراقبة . فعند تحليل عمل المشروعات والوزارات ، تقارن الدلائل الفعلية ، عادة مع معدل الدلائل المناظرة فى الفرع عامة ، ومع المعطيات التقريرية للمشاريع المتقدمة . وتستخدم الطريقة الميزانية ، استخداما واسعا ، عند مراقبة تنفيذ خطط الاقتصاد الوطنى .

ان التقرير السنوى وميزان الحسابات ، اللذين يصفان ، بصورة شاملة ، نشاط المشروع الانتاجى-الاقتصادى ونتائجه ، يعتبران وثيقة هامة تعكس نتائج النشاط الاقتصادى للمشروع .

وتعتبر احصائيات الدولة الاداة الرئيسية لمراقبة وتحليل تنفيذ الخطط الاقتصادية .

تحصل الحكومة السوفييتية ، ولجنة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى ، ومجالس وزراء الجمهوريات المتحدة ، والوزارات ، والمصالح ، من مديرية الاحصاءات المركزية وهيئاتها ، على المعطيات الاحصائية اللازمة عن سير تنفيذ خطط الاقتصاد الوطني في البلاد ، بصورة عامة ، وفى كل مشروع ، وفرع ، وجمهورية ، بصورة خاصة ، وكذلك على المعلومات الاحصائية الآخرى ، اللازمة لادارة الاقتصاد الوطنى ، ولاعداد الخطط ، ومراقبة تنفيذها . وتجرى مديرية الاحصاءات المركزية ، بواسطة جهازها فى المركز وتوابعه ، احصاءات آنية ، ودراسات دورية ، وأعمالا احصائية أخرى ضرورية لهيئات التخطيط . وفى الظروف الراهنة يقتضى تحسين التخطيط والاشراف على تنفيذ الخطط ، وضع معلومات احصائية

تعكس على حد سواء ، التوصيفات الكمية والنوعية للعمليات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني . ويحقق هذا على أساس الاستخدام الواسع للحاسبات الالكترونية السريعة العمل .

عند التحقق من تنفيذ الخطط ، يجرى التحقق ، الى جانب تنفيذ دلائل خطط الدولة ، من تنفيذ مختلف قرارات وأوامر الحكومة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية. وعلى أساس تحليل تطور فروع الاقتصاد الاشتراكي ، يتخذ العديد من القرارات الحكومية الهامة . وتنص هذه القرارات على اعداد مجموعة كاملة من التدابير ، التى تقرر أحيانا لعدة سنوات ، وذلك لتطوير بعض الفروع الى مستوى متطلبات الاقتصاد الوطني .

الفهرست

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ٢١
موسكو – الاتحاد السوفييتي

